# العلاج بالفلسفة

## بحوث ومقالات
## فى الفلسفة التطبيقية وفلسفة الفعل

منتدى سور الأزبكية
www.books4all.net
منتدى سور الأزبكية
www.books4all.net

د . مصطفى النشار

منتدى سور الأزبكية

WWW.BOOKS4ALL.NET

https://www.facebook.com/books4all.net

# العلاج بالفلسفة

## بحوث ومقالات فى الفلسفة التطبيقية وفلسفة الفعل

د. مصطفى النشار
أستاذ الفلسفة
بكلية الآداب - جامعة القاهرة

# العلاج بالفلسفة

## بحوث ومقالات فى الفلسفة التطبيقية وفلسفة الفعل

الناشر
الدار المصرية السعودية
للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة
لصاحبها العقيد شيرين ثابت

**دار الكتب المصرية**

**فهرسة أثناء النشر**

**إعداد إدارة الشئون الفنية**

**النشار / مصطفى**

**العلاج بالفلسفة / بحوث ومقالات فى الفلسفة التطبيقية وفلسفة الفعل / مصطفى النشار**

0 - ط 1 - القاهرة، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، (2010)

ص 208، 24 سم

رقم الإيداع: 2641 / 2010

تدمك: 978 - 977 - 472 - 012 - 3

1- الفلسفة - مقالات ومحاضرات.

2- الفلسفة - البحوث

أ- العنوان

**104**

الناشر

**الدار المصرية السعودية**

للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة

لصاحبها العقيد شيرين ثابت

E-Mail: elmsria.alsodia@hotmail.co.uk

www.qubaaalhadetha.com

16أ عمارات لعبور - شارع صلاح سالم

الدور الثالث - مدينة نصر - القاهرة

تليفاكس: 02/22621365 تليفون: 02/24025777

محمول: 002/0123140315 - 002/0123171722

# الإهـــداء

إلـــى كـــل

مـن يتـساءلون عـن دور الفلـسفة
فـــى القـــرن الحـــادى والعـــشرين

المؤلف

# تصديـــر

بين يديك عزيزى القارىء مجموعة من المقالات والبحوث التى تدخل فى صميم رؤيتنا التحديثية والإصلاحية كتبت على مدار العامين الـــسابقين. وهذه الرؤية تبدأ مما هو عام حول دور الفلسفة فى القرن الحادى والعشرين عموماً ودورها فى إحداث النقلة النوعية فـــى فكرنـــا ونظمنـــا الأخلاقيـــة والسياسية والاجتماعية. وفى اعتقادى أن هذه النقلة النوعية لـــن تكـــون إلا بداية من إصلاح التفكير فنحن قوم لا نؤمن بعد بأن للتفكير مهارات ينبغـــى أن نتعلمها ونتدرب عليها، ولا نؤمن بعد بالدور التنويرى للفلسفة حيث أنهـــا العَلم الوحيد الذى نتدرب من خلاله على كيفية الحوار العقلى حول قضية ما من القضايا وهى العلم الذى نكتسب من خلاله مهارات نقدية وتحليلية مختلفة تمكننا من إعمال العقل فى كل ما يشغلنا من قضايا وحلهـــا عبـــر التفكيـــر العلمى المنهجى المنظم.

وبالطبع إذا ما اكتسبنا مهارات التفكير العقلى والعلمى ونجحنـــا فـــى تحويل نمط تفكيرنا من النمط الخرافى الأسطورى الفوضـــوى إلـــى الـــنمط العقلى والعلمى القادر على حل أى مشكلة بعد توصيفها وتحليل عناصـــرها وجمع المعلومات عنها ثم الوصول إلى الحل عبر الفروض العقلية وإجـــراء التجارب إذا لزم الأمر ومحاولة تصحيح الأخطاء عبر التجربة والقدرة على الاستغناء عن أى فكرة أو عن فرض ثبت خطأه. أقول إذا ما اكتـــسبنا هـــذه المهارات للتفكير العلمى المنظم وأضفنا إليها القدرة على الحوار مع بعـــضنا البعض ومع الأخر بعقلية متفتحة قادرة على قبول هذا الأخر رغم الاختلاف معه، فإننا سنكون مؤهلين حقاً لمواجهة كل تحديات العصر وقادرين علـــى

تحديث نظمنا التعليمية وإعادة بناء نظام تعليمى قادر على استيعاب كل منجزات العصر وإعداد الأجيال القادمة إعدادا يؤهلهم للمشاركة فى حضارة العصر على قدم المساواة مع أقرانهم فى الدول المتقدمة.

إن مواجهة تحديات العصر يجب أن تبدأ من إصلاح تفكيرنا وتجديد رؤيتنا الثقافية لتتلاءم مع قيم ثقافة التقدم وتهيل التراب على قيم ثقافة التخلف التى لا تزال مترسخة لدى الكثيرين منا. إن أهم قيم ثقافة التقدم هى العقلانية فى التفكير ومواجهة أى مشكلة بأسلوب علمى فضلاً عن الحرص على حرية الإبداع وعدم الجمود والقدرة على تجديد الفكر باستمرار وعدم الركون إلى أى مسلمات مسبقة وخوض غمار تجارب جديدة فى كل المجالات دون خوف من الفشل، فكثيراً ما يأتى النجاح من تجارب فاشلة. إن تجديد الحياة أساسه تجدد ثقتنا فى أنفسنا وقدرتنا على تحديث فكرنا ليواكب كل جديد.

ولابد أن يرتبط تجدد الفكر بالقدرة على تحويل الأفكار والأقوال إلى أفعال، فماهية الإنسان ليست فى أنه كائن مفكر كما قال ديكارت رائد العقلانية فى الفكر الغربى الحديث، بل هى فى إعتقادى فى أنه كائن فاعل، فى أنه كائن قادر على تحويل الفكرة إلى خطة عمل ناجحة يتغير من خلالها واقعه وحياته إلى الأفضل، فالفكرة الجديدة والجيدة هى التى نستطيع بمقتضاها تغيير حياتنا إلى ما هو أفضل، وهى السبيل إلى تطوير الحياة البشرية فى اتجاه الرخاء والسعادة.

وليس المقصود بذلك أبداً أننا نركز على السعادة بمعناها اللذى المادي،بل على العكس إن سعادة الإنسان تنبع فى الأساس من الرضا بما هو متاح والرضا بما حقق من نجاحات أعمل فيها عقله قبل يديه، فسعادة

الوصول إلى فكرة جديدة أو اختراع جديد تفوق بمراحل لذة بطن أو لذة فرج، وهى سعادة تتصف بالدوام والاستقلالية.

وإذا كان ذلك فى مجال الإصلاح الثقافى والفكري، فإن مجال الإصلاح التعليمى يعد الأساسى فى نهضة الأمة وعادة ما يقود التقدم فى مجال التعليم قاطرة الإصلاح والتقدم لأى مجتمع يريد أن ينهض من كبوته. ولذلك قدمنا عدة دراسات ومقالات جديدة فى تحليل نظامنا التعليمى وبعض الحلول لبعض مشكلاته استندنا فيها على رؤية متكاملة كنا قد قدمناها سابقاً فى كتابين سابقين هما "فى فلسفة الثقافة " و "فى فلسفة التعليم ــ نحو إصلاح الفكر التربوى العربى للقرن الحادى والعشرين".

وكذلك فى مجال الإصلاح الأخلاقى والسياسى قدمنا عدة مقالات تحاول قراءة الواقع المصرى وتكشف عن ضرورة تجاوز هذه المرحلة التى تحفل بكثير من المتناقضات وتتطلب منا ضرورة أن نتعلم من تجارب الآخرين فى التغيير نحو الأفضل وضرورة التوافق حول عقد اجتماعى جديد نتحول بمقتضاه إلى مجتمع ديمقراطى يتيح تداول السلطة وتتحقق فيه صورة متوازنة للعدالة الاجتماعية وعدالة توزيع الدخل القومى ومراعاة حقوق الفئات الأكثر فقراً وحاجة.

إننا كما ورد فى بعض مقالات هذا الكتاب نعيش عصر " الفلسفة التطبيقية " وعلينا أن نؤمن بضرورة تحويل الدرس الفلسفى المصرى والعربى من النظر العقلى المجرد إلى مناقشة قضايا وتحديات المرحلة التى نعيشها سواءً على الصعيد الحضارى أو على الصعيد العلمى وقد ضربنا مثلاً على ذلك بواحدة من قضايا التقدم العلمى الهامة وهى قضية الثورة البيولوجية المعاصرة وتجلياتها وخاصة فى مجال ما يسمى بعلم اليوجينيا

وتحسين السلالات الذى ربما يستخدم فى المستقبل من جانب المؤمنين بالتمييز العنصرى فى هذا العصر للقضاء على الأجناس الأقل تقدماً بدلاً من استخدامه فى مجالات أكثر حيوية وأكثر منفعة للإنسان وخاصة فى مجال الهندسة الو راثية فى علم النبات مثلاً وتحسين السلالات المحصولية بغرض زيادة إنتاجيتها لتكفى حاجة فقراء هذا العالم الذين يزدادون عاماً بعد عام للدرجة التى تهدد المجتمع الإنسانى الذى يسير نحو تطبيق مقولة أحد العلماء " إما أن تأكل أو تؤكل ". إن تحسين بيئة الأرض والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة والقضاء على مشكلات مثل تلوث البيئة ومحاولة تطبيق الاستنساخ على البشر ومشكلات المناخ وغيرها إنما هى القضايا الحيوية التى ينبغى أن يقوم الفلاسفة بتنبيه العلماء إليها وتحذيرهم من تسخير التقدم العلمى فى الإضرار بالبشر وبالحياة على هذه الأرض.

إن أخلاقيات البحث العلمى وتفعيل الميثاق الأخلاقى أضحى مسألة حيوية فى هذا العصر الذى تتعاظم فيه القدرات العلمية للدرجة التى تهدد بفناء البشرية وبإفساد الحياة على ظهر الأرض. إن شعور الإنسان بالحرية وبالسعادة لا يكتمل إلا إذا عاش فى بيئة نقية وفى مجتمع مستقر يسوده قيم العدالة والإخاء والمساواة والتوزيع العادل للثروة ، ويسوده كذلك التعاون البناء والحوار المشترك بين جميع البشر . فهل ينجح الفلاسفة التطبيقيون ومن يناصرهم من المعنيين بقضايا التقدم العلمى ومن المحملين بهموم البشر وخاصة فى دول العالم النامى أو المتخلف ، هل ينجحون فى مهمتهم المستحيلة وهى الدعوة إلى مجتمع إنسانى خالى من كل صور التمييز والتعصب ، خالى من الفقر والأمية، خالى من الظلم والاستبداد ؟!

ربما يكون النجاح حليفهم إذا ما تفاعل الناس مع دعوات هؤلاء الفلاسفة والمصلحين وإذا ما تحول القارئ أى قارئ لما نكتبه ويكتبونه إلى قارئ إيجابى يتفاعل مع ما يقرأ ويعى أن مهمته الحقيقية فى هذه الحياة ليست فقط فى إسعاد نفسه وإنما فى العمل على سعادة الآخرين وعدم الإضرار بهم ، " فأنت حر ما لم تضر " . تلك هى القضية التى ينبغى أن يتوقف أمامها الجميع سواءً كانوا من العلماء أو من الناس العاديين فى كل مجالات الحياة ! كما ينبغى أن يتوقف أمامها القادة السياسيون والعسكريون لعلم يقتنعون بضرورة إخلاء العالم من أسلحة الدمار الشامل التى يتسابقون فى امتلاكها وتطويرها صباح مساء ! كما ينبغى أن يتوقف أمامها المغتصبون لأراضى الغير والذين يستولون على ثروات الشعوب الأخرى دون وجه حق لعلهم يعطون الحقوق لأصحابها ولينعموا بالتالى بالسلام والتعاون البناء بدلاً من ارتعاشة القلق التى يعانون منها طول الوقت خوفاً من ثورة أصحاب الحقوق. فقد علمنا التاريخ الإنسانى إن أى احتلال لأرض الغير مهما طال فهو زائل ، وأن الحق دوماً يعود إلى أصحابه فى النهاية .

ولعلى أتوقف عند هذا الحد مطالباً القارئ العزيز بأن يتفاعل بالمناقشة والحوار وابداء الرأى حول القضايا المطروحة فى هذا الكتاب لعلنا نصل جميعاً إلى تحقيق ما نصبو إليه من رفعة وتقدم.

والله المستعان

د. مصطفى النشار

القاهرة فى 16 / ديسمبر/2009م

الموافق 29 من ذى الحجة 1430هـ

# ( 1 )

## دور الفلسفة فى القرن الحادى والعشرين

رغم أن عشاق الفلسفة النظرية موجودون فى كل عصر،وهم كثيراً ما يتوقون إلى قراءة تأملات الفلاسفة حول قضايا الوجود والخير والجمال،وهم عادة ما يحبون العيش فى دهاليز مذاهب الفلاسفة ينعمون بفك رموزها واصطلاحاتها ويشعرون بالسعادة الغامرة مع القدرة على تفسير أراء هؤلاء الفلاسفة وفهم أبعادها ومقارنة آراء هذا بآراء ذاك حول هذا الموضوع أو ذاك من الموضوعات التى تناولوها فى مذاهبهم،فضلاً عن إدراك من تأثر بمن!! ومن أثر فى من!!

أقول رغم أن عشاق هذه المذاهب الفلسفية موجودون فى كل عصر، إلا أن غالبية البشر الآن أصبحوا يتساءلون عن جدوى الفلسفة بهذا المعنى النظرى وعن جدوى هذه المذاهب الفلسفية المجردة وعن جدوى ضرورة العيش بين المصطلحات المجردة للفلاسفة!!

ولعل هذه التساؤلات هى التى جعلت فلاسفة هذا العصر يتحولون شيئاً فشيئاً إلى دراسة قضايا الواقع،تلك القضايا التى تلح على العقل المعاصر إلحاحاً بفعل التطورات العلمية الهائلة التى حدثت، وبفعل تطور حاجات الإنسان المعاصر وقدراته اللا محدودة على التفاعل مع إنجازات هذا العصر التكنولوجية.

إن النقلة النوعية التى أحرزها التقدم العلمى والتكنولوجى فى عصرنا الحاضر قد تم بسرعة أذهلت الجميع وفرضت عليهم اعادة النظر فى كل تخيلاتهم وكل توقعاتهم فقد فاقت صور التقدم العلمى فى عصرنا كل هذه

التخيلات وكل تلك التوقعات؛فالفتوحات العلمية والتكنولوجية الخاصة بالهندسة الوراثية والأطعمة المعدلة جينياً والتكنولوجيا الجزيئية وكذلك تلك المتعلقة بالاستنساخ ومدى إمكانية تطبيقه على البشر. إن هذه الفتوحات العلمية الجديدة فرضت على الجميع إعادة التساؤل حول مصير الإنسان ومصير البيئة التى يحيا فيها وهل من شأن هذه الفتوحات العلمية الإسهام فى رفاهية وتجديد حياة البشر أم من شأنها رفع درجة المخاطر التى تواجه الإنسان؛فالحقيقة التى تجلت نتيجة المناقشات الأخلاقية والدينية والفلسفية حول تلك التطورات هى أنها ربما تكون بحق مصدراً للخطر ومبعثاً للمخاوف إذ أن التهديدات التى تسلطها على البيئة وصحة الإنسان والحيوان تثير تساؤلات لا تنحصر على الصعيدين العلمى والتكنولوجى بل تتجاوزهما إلى الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية.

إن هذه التطورات العلمية فرضت نفسها على البحث الفلسفى المعاصر فأصبح لدينا الآن ميادين مختلفة لما يعرف بالفلسفة التطبيقية عموماً وبالأخلاقيات التطبيقية على وجه الخصوص؛ فهناك أخلاقيات البيئة وأخلاقيات المهنة، وأخلاقيات البيولوجيا وأخلاقيات التكنولوجيا الجديدة والمستجدة كأخلاقيات الفضائيات، وأخلاقيات التكنولوجيا الجزيئية، وأخلاقيات الطب وأخلاقيات العلوم عموماً التى تنصب على دراسة ما قد يحدث من إساءة استعمال التكنولوجيا أو ازدواجية استعمالها ووضع قواعد لأخلاقيات العلميين والبحث العلمى.

ولا شك أن الأبحاث الفلسفية حول هذه المجالات للأخلاق التطبيقية كانت هى الدافع الرئيسى الذى حدا بمنظمة اليونسكو وهى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة إلى وضع الإعلان العالمى لأخلاقيات

البيولوجيا وحقوق الإنسان عام 2005 م، هذا الإعلان الذى ألزم جميع الدول الموقعة عليه باحترام وتطبيق مبادىء الأخلاق الحيوية. وقد تعامل هذا الإعلان بشكل خاص مع القضايا الأخلاقية التى يثيرها التقدم العلمى فى مجال الطب وعلوم الحياة ذات الصلة حال تطبيقها على الكائنات البشرية مع مراعاة الأبعاد الاجتماعية والقانونية والبيئية.واستهدف هذا الإعلان توفير الأساس الذى تستند عليه الدول الراغبة فى إصدار تشريعات أو سياسات فى مجال أخلاقيات البيولوجيا كما استهدف إدراج القرارات والممارسات العلمية ضمن هذا الإطار وضرورة احترام عدد معين من المبادىء العامة المشتركة بين الجميع واستهدف كذلك دعم الحوار بين الجماعات بشأن تطبيق أخلاقيات البيولوجيا والمشاركة فى المعرفة فى مجال العلم والتكنولوجيا.

كما أسست نفس المنظمة ما يسمى ب "مرصد الأخلاقيات العالمي" وهو عبارة عن منظومة من قواعد المعطيات التى أنشئت لمساعدة الدول الأعضاء فى تنمية مقدراتها فى ميادين الأخلاق التطبيقية. وقد تضمن هذا المرصد قاعدة معلومات خبراء الأخلاقيات التطبيقية، قاعدة معلومات المؤسسات واللجان المعنية بمجال الأخلاقيات، قاعدة معلومات المناهج التعليمية ذات الصلة، قاعدة معلومات التشريع المتعلقة بالأخلاقيات، قاعدة معلومات مدونات قواعد السلوك، قاعدة معلومات الموارد فى مجال الأخلاقيات التطبيقية من مجلات ومراجع دراسية ودراسة حالات...الخ.

إن هذه القضايا الأخلاقية التطبيقية المتعلقة بالتقدم العلمى الهائل الذى حدث فى شتى فروع العلم والتكنولوجيا وبالذات ما ينعكس منها بشكل مباشر على الإنسان أصبحت هى الموضوع الأساسى لكتابات فلاسفة الأخلاق فى هذا العصر وهى بلا شك تمثل فى ذات الوقت مستقبل البحث الفلسفى فى

المجال الأخلاقى ؛فلم تعد التساؤلات التقليدية من قبيل ما هى طبيعة الخير،وما هى السعادة،وما هى الفضيلة...الخ موضع تأمل فلاسفة الأخلاق، بل أصبحت الإجابات التقليدية عن هذه التساؤلات من قبيل الممكنات التى تطرح لتقويم وتقييم نتائج التقدم العلمى فى عصرنا فى انعكاساته على السلوك الإنساني.إن المسألة أصبحت تتعلق بصميم الوجود الإنسانى ذاته لأن قضايا من أمثال الاستنساخ وتسليع أعضاء الجسد الإنسانى وبيعها لمن يحتاجها لا تتعلق فقط بسعادة المرء أو بشقائه،بالخير فى سلوكه أو بشرية هذا السلوك، بل أصبحت تتعلق بوجوده ذاته وبتبعات هذا الوجود على الصعيد الإجتماعى والعائلى والعملي.

وما يحدث فى مجال الأخلاق التطبيقية يحدث فى مجال الفلسفة السياسية؛ فلم تعد أسئلة فيلسوف السياسة الآن عن المعنى الأمثل للدولة والتصور الأمثل للعدالة والعلاقة بين الحاكم والمحكوم،لم تعد تلك الأسئلة المعيارية التى تركز على ما ينبغى أن تكون عليه الدولة الصالحة ومكوناتها موضوع الاهتمام، بل أصبحت فلسفة السياسة التطبيقية الآن معنية بقضية حقوق الإنسان فى ظل أى دولة وفى ظل أى نظام للحكم،إن الفلسفة السياسية الآن لم تعد مبحث قيميا موضوعياً بقدر ما أصبحت ترتبط بالبحث فى مصلحة المواطن فى ظل أى دولة،وأصبح تقييم النجاح فى عالم السياسة مبنياً على المصلحة؛ فما لم يوجد شخص صاحب مصلحة فلا توجد مصلحة ومن ثم لا توجد قيمة لخدمتها كما يقولون!

إن مفهوم الدولة نفسه بالمعنى التقليدي، تلك الدولة المحددة بإطار زمانى مكانى وبالشروط التقليدية للسيادة وبخصائص ونظم سياسية واجتماعية واقتصادية معينة أصبحت معرضة للزوال فى عصر سيادة قيم

العولمة السياسية والاقتصادية، بل والعولمة الثقافية أيضاً. إن المستقبل لن يكون المواطن فيه مواطنا تتحكم فيه إدارة حكومة معينة،بل أصبح المواطن بحقوقه المتفق عليها دولياً مواطناً عالمياً،وأصبحت مطالبه واحتياجاته وكافة شئونه خاضعة لكل ما يجرى فى العالم من تطورات ومرتبطة بتغير الأحداث الدولية. إن اللغة والفلسفة الليبرالية فى عالم اليوم لم تعد قاصرة على شعب دون أخر ــ رغم أن هذا ربما يكون هو واقع الحال ــ بل أصبحت الليبرالية مطلباً عالمياً عادلاً تطلبه كل شعوب العالم نتيجة سيادة قيم العولمة السياسية بقيمها الليبرالية الجديدة.إن العولمة الاقتصادية أصبحت قادرة على فرض هيمنتها على الاقتصاديات المحلية وقادرة بسرعة انتقال رؤوس الأموال والشركات متعدية الجنسيات على فرض مبادىء المتحكمين فى عجلتها على حكام وصانعى القرار فى الدول الإقليمية فى مختلف أرجاء العالم.أصبح الاقتصاد الرأسمالى اذن قوة من قوى التحكم فى القرار السياسي.

ولعل السؤال المحورى الآن فى الفكر السياسى هو: إلى أى مدى ستبقى للدولة الاقليمية وللحكومات المحلية قوتها الذاتية وسيادتها على مواطنيها داخل حدود هذه الدولة أو تلك من دول العالم ؟!

إن مستقبل الفلسفة السياسية يكمن فى الإجابة على تساؤلات من قبيل: ما مفهوم الدولة فى عصر العولمة وفى عصر الهيمنة السياسية والإقتصادية الأمريكية ؟! وهل يمكن فى هذا العصر أن توجد مفاهيم مطلقة أو حقائق مطلقة أو حتى علاقات دولية ثابتة وسط كل ما يحدث الآن من تغيرات ديموجرافية واجتماعية وسياسية فى العالم ؟! وإلى أى مدى ستبقى الحكومات الاستبدادية فى ظل مطالبة المواطنين المحليين بالحقوق العالمية للإنسان، إلى أى حد ستبقى هذه الحكومات قادرة على فرض مفهومها المحلى ومعاييرها الخاصة على مواطنيها ؟!

ولعل قضايا البيئة والاهتمام بها أصبحت الآن تشغل حيزاً كبيراً من اهتمام الفلاسفة فى عصرنا الحاضر للدرجة التى أصبحت معها قضايا البيئة هى الشغل الشاغل ليس فقط لهؤلاء الفلاسفة، بل أيضاً لقادة العالم وزعمائه؛ فالتقدم العلمى الهائل أصبح له تأثيره الضار على البيئة المحيطة بالإنسان للدرجة التى أصبحنا نخشى فيها من فساد بيئة كوكب الأرض بأكمله. إن الجهد الأكبر لفلاسفة البيئة والمهتمين بقضاياها الآن وفى المستقبل هو الحفاظ على البقية الباقية من سلامة بيئة الكوكب الذى يحيا عليه الإنسان واتخاذ الاجراءات والتدابير الكفيلة ببقاء هذا الكوكب قادراً على تحمل من يعيشونه عليه. ولعل التساؤلات الأبرز لدى فلاسفة البيئة الآن وفى المستقبل تتعلق بحقوق الكائنات الحية الأخرى مثلما تتعلق بحقوق الإنسان على هذا الكوكب، فالحيوانات والنباتات لها حياتها مثلما لنا حياتنا، والحيوات مرتبطة ببعضها الآخر ومن ثم فالحفاظ على البيئة الملائمة لحياة الإنسان والمحافظة على حقوقه مرتبطة بالحفاظ على حيوات الكائنات الأخرى وعلى بقائها. وكذلك من الأهمية بمكان التساؤل عن حقوق الأجيال القادمة فى إرث الأرض وبيئتها وخيراتها، فليس من حق الجيل الحالى أو أى جيل لاحق أن يستنفذ خيرات الأرض فى العالم ويقضى على امكانية الحياة للأجيال التالية؟!

إن ثمة فرعاً جديداً للفلسفة التطبيقية عموماً وفلسفة البيئة خصوصاً ينشأ الآن تحت نير تلك التساؤلات يمكن أن نطلق عليه فلسفة الحياة وأخلاقيات الحياة الحقيقية للإنسان، تلك الأخلاقيات التى ينبغى أن ينظر فيها الإنسان لا إلى حياته وحدها بل ينظر فيها بالقياس إلى وبمراعاة حيوات الكائنات الأخرى وحياة الأجيال التالية للبشر والحيوان على السواء.

وبوجه عام ففى اعتقادى أن التطورات المذهلة المتوقعة للبحث العلمى فى

المستقبل هى ما سيفتح الباب على مصراعيه فى القرن الحادى والعشرين على قضايا وإشكاليات فلسفية وأخلاقية ودينية لاحصر لها وينبغى أن ننظر فى تحديد موقفنا منها من الآن وتشكل جانباً مما يسمى الآن بأخلاقيات البحث العلمي؛ فهل نحن مع البحث العلمى وتطوراته أياً كانت ؟! أم نحن مع البحث العلمى وتطوراته لكن فى ضوء معايير ضرورية وثوابت جدية ينبغى أن يلتزم العلماء بتطوير العلم فى ضوئها بحيث لا يعتدى على خصوصية الحياة الإنسانية وحيويتها الطبيعية ؟! أم نقف ضد البحث العلمى كليةً مخافة نتائجه التى قد يصل بها الانسان إلى نتائج قد تحولنا فى النهاية إلى مجرد آلات أو تجعل الآلات هى التى تتحكم فينا وتسير حياتنا، بل قد تجعلنا عرضة للفناء التام !!

وبالطبع فإن الحقيقة التى لابد أن نحدد موقفنا فى ضوئها هى أنه لا أحد يمكنه وقف التقدم العلمى ولا أحد يمكنه أن يوقف عجلة البحث العلمى فى اتجاهها الحتمى إلى كشف كل ما هو جديد وفقاً لآليات البحث العلمى وتطوراته فى العلوم المختلفة. ولكننا يمكننا فقط توجيه هذا البحث وفقاً لما يحقق مصلحة الإنسان ومصلحة البيئة التى يحيا فيها. فليس كل التقدم العلمى خطراً يهدد البشرية، بل يمكن توجيهه بحق لخدمة الإنسان والقضاء على معظم الأمراض التى يعانى منها الإنسان بما فى ذلك أمراض القلب والمناعة الذاتية والأمراض العقلية والتهاب المفاصل وكذلك أمراض الشيخوخة، بل إن وليام هيزلتاين وهو أحد العاملين فى مجال الجينوم البشرى يقول أننا ندخل حقبة يمكن التنبؤ فيها بالأمراض قبل حدوثها وسيتغير الطب فى المستقبل من نظام يعتمد على العلاج إلى آخر يعتمد على الوقاية. وآخرون قالوا إن أنواعاً كاملة من السرطان ستصبح قابلة للشفاء عام 2020م. بفضل المعالجة الجينية أو ما يعرف بالجزيئات الذكية.و إذا كان ذلك فى علم الطب، فإن تطبيقات الهنسة الوراثية ليست كلها شر هى الأخرى حيث أن تطبيقاتها مثلاً فى مجال

النبات ستطور الكثير من أنواعها وستخلق أنواعاً جديدة فضلاً عن معالجة العشرات من أمراضها ورفع إنتاجيتها ولذلك حق لعالمنا الكبير المرحوم د. أحمد مستجير أن يقول أن التقدم فى مجال الهنسة الوراثية فى مجال الزراعة سيكون كفيلاً بإطعام الجوعى وخاصة فى العالم النامى.

وهكذا فإن التقدم العلمى وتحليل نتائجه على هذا النحو من كشف تنبؤاته المفيدة وتخليصه من تطبيقاته المسيئة للبشر والبشرية سيكون هو المجال الأرحب لتأملات الفلاسفة وأساس مشاركتهم وإبداعاتهم خلال القرن الحالى. ولاشك إذن أن الفلسفة التطبيقية بكل فروعها هى فلسفة الحاضر والمستقبل على حدٍ سواء. وعلينا أن نفكر من الآن فى تحويل الدرس الفلسفى المصرى والعربى بقدر المستطاع إلى الاهتمام بقضايا الفلسفة التطبيقية دون الإخلال بالمبدأ العام القائل بأن الفلسفة فى ذاتها نظر وتطبيق فى آن معاً.

# ( 2 )

## هيا.. نتعلم التفكير !

عفواً أيها القراء الأعزاء لهذا العنوان الصادم؛ فالكثيرون منا قد يصدُمهم هذا العنوان الغريب لأنهم يعتبرون أن التفكير لدى الإنسان مسألة بديهية وأنه خُلق مميزاً به بين الكائنات الأخرى ! ألم يشيع بيننا منذ قديم الزمن وعبر آراء الحكماء ومذاهب الفلاسفة "أن الإنسان حيوان عاقل"أى أنه مميز بالتفكير العقلى عن بقية الحيوانات، ومن ثم فالتفكير هو الخاصية المميزة للإنسان وهبها الله له منذ بدء الخليقة. فكيف إذن نتعلم التفكير وهو خاصتنا المميزة بالطبيعة؟! كيف نتعلم مهارة حبانا بها الله من البداية؟!

ويبدو أن هذا السؤال الاستنكارى صحيح فى ظاهر الأمر، لكن الحقيقة التى أود أن ألفت الانتباه إليها عن طريق السؤال أيضاً هي: ألم يخلقنا الله من البداية بيدين ورجلين وجسم رشيق صالح لممارسة كافة الألعاب والفنون؟! فلماذا إذن نتدرب ونتعلم رياضة الجرى ولعب كرة القدم والكرة الطائرة..الخ. ولماذا أصبح الرقص فناً ننشىء له المعاهد المتخصصة ويتدرب عليه المتدربون على يد مدربين وعلماء فى هذا الفن وغيره؟!

لقد خلق الإنسان ولديه الاستعداد العقلى للتفكير كما خلق ولديه الاستعداد الجسمانى لممارسة كافة الألعاب والفنون لكن الطريف أنه لا يمارس أى من هذه الألعاب أو الفنون إلا بعد أن يتعلمها ويتقن مهاراتها وحركاتها ويعرف قوانينها ونظمها. إن الاستعداد الطبيعى لممارسة هذه الألعاب والفنون الذى يبدو لدى الصبية والبنات سواء فى الشارع أو فى

البيوت يكشف عن ميل لدى هذا الصبى أو تلك الفتاة للعبة معينة أو لفن معين. فماذا يكون رد فعل ذلك مع هؤلاء الفتيان والبنات وأسرهم؟ انه يتمثل فى إرسال أصحاب هذه الميول إلى المراكز والمدارس والمعاهد المتخصصة لإتقان هذه اللعبة أو ذلك الفن! فما بالنا بالتفكير الذى هو شأن عقلى وليس جسدياً؟! أليس من الضرورى أن نتعلم مهاراته ؟! أليس من الضرورى أن نتعلم كيف نميز بين طرق التفكير المختلفة!! أليس من الضرورى أن نكتسب القدرة على التمييز بين التفكير الصحيح والتفكير الفاسد؟! أليس من الضرورى أن نتعلم كيف ندافع عن فكرة نتصور أنها صائبة ونتعلم كيف ننتقد فكرة خاطئة نعرف مدى ضررها وفسادها؟! أليس من الضرورى أن نتدرب على طريقة الحوار العقلانى الهادف؟! أليس من الضرورى أن نتدرب على كيفية التعرف على فكر الأخر والاستفادة منه؟! أليس من الضرورى أن نتدرب على كيفية تحليل أى فكرة مركبة لتوضيحها وفهمها؟! أليس من الضرورى أن نتعرف على أو نكتسب مهارة الحكم على الأخطاء والآراء التى يطرحها الآخرون ومعايير الحكم الصائب على هذه الأفكار أو تلك الآراء!!

إن تلك التساؤلات وغيرها تكشف عن أن التفكير ليس مجرد عملية نستغرق فيها بالتأمل دونما غرض أو اتجاه، فالتفكير ليس مجرد أحلام يقظة نستغرق فيها بتلقائية متأملين بعاطفة مشبوبة منجزاتنا وما حققناه وما لم نحققه آملين فى مستقبل مملوء بالأمانى الممكنة أو بالرغبات المستحيلة، بل انه عملية إرادية تستهدف اتخاذ قرار معين فى مسألة شائكة أو تستهدف تبرير معتقد أومن به أو تستهدف إقناع الأخرين بوجهة نظرى فى موضوع ما أو تستهدف الوصول إلى فرض أصل من خلاله إلى تفسير ظاهرة معينة. إن التفكير العقلى العلمى يتسم بالعمق مع الوضوح، يتصف بالدقة مع سعة

الأفق وهو يتطلب أن يتصف الشخص المفكر بالشجاعة الفكرية مع التواضع فى ذات الوقت، يتطلب أن يتصف الشخص بالنزاهة الفكرية مع القدرة على المثابرة ليمكنه أن يتعامل بجدية مع تعقيدات أى مسألة علمية أو أى مشكلة حياتية يريد حلها، وهو يتطلب كذلك أن يتمتع هذا الشخص بنزعة استقلالية أساسها الثقة فى عقله رغم القدرة على الالتزام بمعايير التعقل الصحيحة.

إن الإشكالية التى نود تأكيدها هنا تتعلق بأن الكثير من البشر، بل ربما كلهم يتصورون خطأ أنهم إنما يفكرون بهذا الشكل العقلانى العلمى السابق الإشارة إليه، لكن الحقيقة أنهم لا يمكنهم التفكير بهذا الشكل العقلانى العلمى بدون تدريب على ممارسة هذا النوع الصحيح من التفكير فنحن كبشر ــ كما يقول أحد العلماء ــ نعيش بإحساس غير واقعى بأننا نستطيع ببساطة معرفة الطبيعة الحقة للأشياء وأننا قادرون على تحقيق هذا الهدف.

والحقيقة أننا نعتمد فى ذلك على معايير سيكولوجية تتمحور حول ذاتها لتحديد ما نعتقد فيه أو نرفضه دون استخدام المعايير العقلية ــ العلمية فى التفكير. ومما يدل على ذلك استخدامنا عبارات من قبيل: "هذا حقيقى لأننى أعتقد ذلك" رغم أننى لم أتساءل أبداً عن الأساس الذى بنيت عليه هذا الاعتقاد، "هذا حقيقى لأننا نعتقد ذلك" فنحن هنا نفترض أن المعتقدات السائدة والشائعة فى المجتمع الذى نحيا فيه حقيقية رغم أننا لم نتساءل قط عن الأساس العقلى الذى كوّنا من خلاله هذا الاعتقاد، "هذا حقيقى لأن من مصلحتى الاعتقاد فيه" وهذه العبارة تشير بوضوح إلى أن صحة الاعتقاد قد قيست لدىّ بسرعة ما سيتحقق لى من مصلحة أو منفعة، دونما أى تساؤل حول الأساس العقلى أو الدليل المنطقى الذى يستند عليه هذا الاعتقاد، "هذا حقيقى لأننى أعتقد فيه على الدوام" وهذا يعنى أن لدينا رغبة قوية وفورية

فى الاحتفاظ بمعتقداتنا التى آمنا بها فترة طويلة دون أن نهتم يوما وبجدية بالتساؤل عن التبرير المنطقى والأدلة العقلية التى تؤيد هذا الاعتقاد.

إن هذه العبارات وأمثالها كثير فى حياتنا اليومية تكشف عن أننا ميالون بطبيعتنا إلى التفكير غير العلمي، ولا عجب إذن أن يزدهر هذا النمط من التفكير غير العلمى فى مجتمعنا وأمثاله من المجتمعات المتخلفة. بينما ينبغى أن نتحول فى تفكيرنا إلى النمط العلمى الصحيح الذى يستند بداية على التساؤل عن أساس أى معتقد أعتقد فيه، وعن الأدلة العقلية التى يمكننى من خلالها تبرير هذا المعتقد، وهذا التساؤل سيقودنا حتماً إلى استخدام سلسلة من مهارات التفكير العلمى الصحيح كالتحليل والنقد وجمع المعلومات والاستدلال والتحليل والتنبؤ، ومن شأن هذه السلسلة من المهارات أن تقودنا إلى الوصول إلى نتائج دقيقة تمكننا من اتخاذ قرار صائب حول أى موضوع، أو الوصول إلى التفسير الصحيح لظاهرة ما، أو حل أى مشكلة نتوق إلى حلها بشكل علمي.

ولو أمعنا النظر قليلاً فى تلك السلسلة المتتابعة من المهارات الفكرية التى نستخدمها فى حل أى معضلة تواجهنا فى أى مجال سواء كان متعلقاً بمشكلات الحياة اليومية أو حتى بالمشكلات العلمية. أقول لو دققنا النظر فى تلك السلسلة من المهارات لوجدنا أن التفكير ليس كما يقول البعض حدساً مباشراً أصل من خلاله إلى حل المشكلة وان كان هذا الحدس أحياناً كثيرة ما يكون مهماً بشرط استناده أيضاً على تلك السلسلة، أقول إن هذه السلسلة من المهارات تكشف عن أن ثمة مراحل للتفكير تبدأ بأن "أهتم" بالتفكير فى اعتقاد ما أو فى مشكلة ما، وعن الاهتمام ينتج "التركيز الفكري" والانتباه الذى أوصف من خلاله هذه المشكلة وأصوغها، وبعد هذا الانتباه للمشكلة وصياغتها أبدأ فى "جمع المعلومات" حولها ثم تكون الخطوة التالية هى

"تحليل" هذه المعلومات تحليلاً نقدياً للوصول إلى "الاقتراح" الصائب لحل هذه المشكلة الذى يمثل فرضية حلها، ويأتى بعد ذلك بيان "الأدلة" العقلية أو التجريبية التى تثبت صحة هذه الفرضية التى وثقت أن بها حل المشكلة. إن صياغة الأدلة المبرهنة على صحة الاقتراح أو الفرض تشكل خطوة أساسية فى الاطمئنان على أننى أفكر بشكل علمى صحيح وعلى أننى قد توصلت إلى التفسير والحل السليم لهذه المشكلة. ويبقى بعد ذلك إمكانية تجربة واختبار هذا الحل لتلك المشكلة باستمرار؛ فمن الضرورى لكى يتسم تفكيرى بالعلمية أن أقبل باستمرار فرضاً يقول: إن هذا الحل الذى قدمته لهذه المشكلة يعد حلا صحيحاً حتى يثبت العكس؛ فأى معرفة إنسانية علمية بطبيعتها تُعد معرفة نسبية وأى تفسير أو حل لأى معضلة علمية يظل صحيحا ما دمنا قد تأكدنا منه بما نستطيع من أدلة حتى يأتى فرض علمى آخر وينقضه أو يخالفه وحينئذ تتطور معرفتنا العلمية إلى الأفضل.ومن الضرورى أن ننتبه إلى أن أكبر مشكلة تعوق قدرتنا على التفكير العلمى الصحيح هى تلك المفاهيم المسبقة التى رسخت فى عقولنا ولا نستطيع إخراجها أو الخلاص من تأثيرها. إن أى تفكير عقلى سليم فى أى مشكلة ينبغى أن يبدأ لا مما ترسخ فى عقولنا حولها وإنما من النظر فى هذه المشكلة نفسها والتشكيك فى صحة تلك المعارف السابقة حولها أياً كان مصدرها. إننا لا بد أن نمتلك الشجاعة الفكرية فى البدء من جديد ومن زاوية فكرنا الخاص ومن قدرتنا الذاتية الخاصة. وهذا لا يعنى إغفال آراء الآخرين ومعتقداتهم، لكننا ونحن نحترم آراؤهم ومعتقداتهم حول أى مشكلة أو موضوع بحثى لابد أن نثق فى عقولنا وفى قدرتنا على الوصول إلى الحلول الصحيحة طالما نمتلك القدرة على إتباع مهارات وخطوات التفكير العلمى الصحيح.

والخلاصة أن كلاً منا يمكنه حتى لو لم يكـــن عالمـــا متخصـــصا أن يستخدم نفس المنهج العلمى فى التفكير إذا ما اكتسب مهاراته وتدرب علـــى خطواته وجرب تطبيقها على حل أى مشكلة من المشكلات التى تواجهه حتى لو كانت مشكلة من مشكلات الحياة اليومية،فهيا بنا نـــتعلم جميعـــا التفكيـــر العلمى حتى تصبح حياتنا أفضل وأكثر رفاهة وتقدماً.

# ( 3 )

## تفلسفوا... يرحمكم الله

كثرت المظاهر التى تؤكد غياب التفكير العقلى فى مجتمعاتنا العربية عامة ومجتمعنا المصرى خاصة، وإذا كنا نعتبر عادة أن المصريين رواد التقدم والتنوير فى المجتمع العربى فإن الملاحظ الآن أن الآية " انقلبت " كما يقولون!!

ومن ثم فلابد من وقفة مع الذات لنتساءل ما سر هذا الغياب للتفكير العقلى والانتشار اللامسبوق للفوضى الفكرية ومظاهر التخلف الفكرى فى كل مجالات حياتنا ؟!

وما سر هذه الدعوات المستمرة إلى الانغلاق والجمود والإصرار على مناقشة التوافه من الأمور ؟!

الحقيقة التى أراها ساطعة وواضحة الدلالة على هذا الغياب للتفكير العقلى والعودة شيئاً فشيئاً إلى الانغلاق والجمود أن وراء ذلك عبارة رددناها كثيراً ولا نزال نرددها هى " بلاش فلسفة " ومثيلتها " ربنا يكفينا هَمّ الفكر " ! إن هذه العبارة وأمثالها تعنى أننا نريد لأنفسنا عمداً تغييب العقل وعدم إعماله فى أى قضية من قضايا حياتنا سواءً العملية أو حتى العلمية ! فلم يعد فى حياتنا مجالاً للإبداع ولا البيئة المناسبة لتشجيع أى مبدع فى أى مجال لأننا لم يعد لدينا قدرة على تلقى نتاج هذا الإبداع ولا التفاعل معه لأن الغالبية الغالبة فى مجتمعنا أصبحت مؤمنة بأنه ليس فى الإمكان أبدع مما كان !! والطريف أن البعض منا يحاول أن يقنعنا بهذا العداء للفلسفة وللتفكير العقلى

قائلين: أن فقهاء الإسلام قالوا إن الفلسفة كفر وإلحاد وأن من تمنطق فقد تزندق!! وكم كانت صدمتى شديدة حين قام أحد طلابى بالجامعة مع العلم بأننا مع بداية الألفية الثالثة للميلاد متسائلاً: كيف ندرس التفكير الفلسفى ومناهج البحث العلمى أليست الفلسفة كفر ؟! لقد عاد بنا هذا السؤال إلى البدايات الأولى للقاء الحضارى بين المسلمين وبين حضارة اليونان القديمة وعصر الترجمة الأول الذى ترددت فيه هذه الدعوة من قبل بعض الفقهاء وعلى رأسهم ابن الصلاح وكأننا لا نزال نعيش فى القرن الأول أو الثانى الهجرى !! أيها السادة الذين يشغلكم أمر شبابنا وأمر تقدم هذا الوطن وأمر نقاء عقيدته وقوة تدينه. إن قوة العقيدة الإسلامية تكمن فى قوة العقلية المؤمنة بها والقادرة على مجادلة خصومها ومحاورتهم بالحسنى وبالحجة وبالبرهان العقلى. ولكم فى الإمام الأعظم أبو حامد الغزالى الذى تستندون عليه فى الربط بين الفلسفة والكفر، لكم فيه أسوة حسنة؛ فهو أولاً لم يقل أبداً أن الفلسفة كفر وإلحاد، بل عاب على بعض الفلاسفة شططهم فى ثلاث مسائل فقط ولاحظ فيما سبق كلمة " فلسفة " و" فلاسفة " فهو لم يعيب على الفلسفة كعلم عقلى شيئاً بل قدرها وكتب فيها مؤلفات عديدة وإن ركز فيها على تقويم جهد الفلاسفة منها " مقاصد الفلاسفة " و" تهافت الفلاسفة " فهو إذن لم يكتب تهافت الفلسفة بل تهافت الفلاسفة وكان القصد من هذا العنوان نقد رأيهم فى هذه المسائل الثلاث فقط !

إن الإمام الغزالى كان له الفضل فى بيان أهمية دراسة المنطق والفلسفة ( باستثناء مبحث الالهيات ) فى العالم الإسلامى واقرأوا معى كتابه " القسطاس المستقيم " لتعرفوا أنه استخرج الأقيسة المنطقية الأرسطية من القرآن الكريم وأطلق عليها الموازين القرآنية، واقرأوا معى قوله فى بيان أهمية التفكير العقلى " من لم يشك لم ينظر، ومن لم ينظر لم يبصر، ومن لم

يبصر بقى فى العمى والضلال " ففى هذه العبارة وحدها حض على الشك وهو أول العمليات العقلية التى تجعل المرء يفكر فيما يملى عليه من آراء وأفكار وينقدها بعد النظر فيها ومن خلال النظر فيها أى التفكير العقلى فيها تتضح الرؤية ويبصر المرء الحقيقة وبدون ذلك سيظل فى ضلال وتوهان يصل إلى حد " العمى " عن إدراك الحقيقة.

وفى هذه العبارة تحديداً الدلالة على أن الغزالى ابتدع منهجه العقلى منتقلاً من الشك إلى اليقين وهو ذات المنهج الذى ارتضاه ديكارت لنفسه فى تجديد الفلسفة والذى عُد جوهر الثورة العقلية فى الفلسفة الغربية الحديثة والذى كان خطوة هامة فصلت بين عصرين فكريين؛ عصر الجمود العقلى فى العصور الوسطى الأوربية، وعصر التنوير والنهضة الفلسفية والعلمية فى العصر الحديث الذى بدأت فيه ريادة ثم سيادة الحضارة الغربية منذ القرن السابع عشر حتى الآن. إن هذا المنهج العقلى أيها السادة استقاه ديكارت من الغزالى أو تأثر به كما تشير إلى ذلك دراسات كثيرة أبرزها دراسة أ.د / محمود حمدى زقزوق التى نشرت تحت عنوان " المنهج بين الغزالى وديكارت " ولتقرأوا معى تحليل د. زكى نجيب محمود لهذا المنهج العقلى عند الغزالى فى كتابه " المعقول واللامعقول فى تراثنا الفكرى " وكيف أنه اكتشف هذه الدرة من قراءاته لما كتبه الإمام الغزالى فى مؤلفاته المختلفة وخاصة كتابه الشهير " المنقذ من الضلال ". إن المنقذ من الضلال عند الغزالى أيها السادة هو العقل. وسبيل الفهم الجيد للشرع هو العقل وسبيل الإدراك السليم للحقيقة هو العقل. وسبيل التقويم الصحيح لأى فكر هو العقل. إن احترام الغزالى الشديد للعقل قاده إلى اعتباره أداة التمييز بين التصوف الحقيقى والتصوف الفاسد.

إن العقل فى الشريعة الإسلامية هو مناط التكليف و" التفكير " كما قال المفكر الإسلامى الكبير عباس العقاد " فريضة إسلامية "، فكيف بنا الآن نحاول أن نتجنب التفكير العقلى لنسير وراء حفنة اعتبروا من الجدل حول المظاهر جوهر الشريعة الإسلامية.

إن ما يثار الآن من جدل حول النقاب وزى المرأة لهو قمة التخلف والردة عن صحيح الدين الإسلامى. إن علينا أن نركز على جوهر القضايا الدعوية وليس مظاهرها، إننا نعيش فى عصر انتهكت فيه الحرمات واغتصبت فيه المقدسات. فهل بالنقاب ستتحرر القدس ؟! وهل بهذه القنوات الفضائية التى باتت كالوباء المنتشر فى جسد الأمة سواءً كانت داعية إلى العُرى واتخاذ الفنانين واللاعبين قدوة تحتذى أو كانت داعية إلى اتخاذ الذقن والجلباب قدوة تحتذى، هل بهذه الطريقة أو تلك سيتشكل لدينا الجيل القادر على حمل الأمانة وإدارة عجلة الصراع الحضارى بين الأمم حالياً؟! هل بهذه الطريقة سننجح فى تربية الجيل القادر على الإلمام بالمعارف العصرية وقيادة الأمة إلى التقدم العلمى المنشود الذى هو جوهر هذا الصراع الحضارى الآن ؟!

إنه مما يراد بنا هذا التطرف يميناً ويساراً، إنه مما يراد بنا أن يتأرجح شبابنا بين السير فى هذا الاتجاه أو ذاك ! وتكون النتيجة هى هذا التخلف الحضارى الذى نشاهده فهو إما شباب استمع لهؤلاء الذين يدعون أنهم أئمة الدعوة وهم أبعد ما يكونون عنها باستمساكهم بالمظاهر دون الجوهر أو شباب نافر رافض لحضارتنا وقيمنا ويسير فى الشوارع متسكعاً متعرياً لاهثاً وراء شهوة يشبعها أو ناصية شارع يجلس عليها ليضيع وقته هدراً.

وإذا كنا نعلم علم اليقين أن قوة أى مجتمع فى قوة شبابه، وقوة أى أمة

فى ما تمتلكه من معرفة. فإن الثانية مرتبطة بالأولى فالشباب هو وحده القادر على أن يحمل أمانة المعرفة وتحصيل العلم المعاصر، وهو وحده القادر فى مستقبل الأيام على قيادة الأمة نحو التقدم والرفعة فى كل مجالات الحياة ومواجهة الآخر بكل صور القوة. وعلينا أن نعلم أن بداية طريق امتلاك هؤلاء الشباب آليات القوة فى هذا العصر يكمن فى تدريبهم على التفكير العقلى الحر المستقل ولا يوجد علم يكسب الإنسان هذه القدرة على التفكير العقلى الحر المستقل المبدع إلا الفلسفة؛ فمن دراسة مذاهب الفلاسفة المختلفة يعرف الدارس كيف يكون التفكير العقلى المستقل أداة الفيلسوف لنقد المذاهب الفكرية السابقة وأداة الوصول إلى الفكرة الجديدة المبدعة، يعرف الدارس كيف يتحاور الفيلسوف مع أقرانه ومعاصريه بالحجة العقلية وكيف ينجح فى إقناعهم برأيه. إن الدارس الحق للفلسفة يتعلم كيفية التفكير الفلسفى وليس مطالباً بحفظ آراء ومذاهب الفلاسفة. ومن دراسة المنطق ومناهج البحث العلمى وكذا التفكير العلمى وطرائقه يكتسب الدارس مهارات الاستدلال الصحيح ويعرف كيف يتوصل إلى كشف فساد الإستدلالات التى يستخدمها الآخرون وكيف يمكن حل أى مشكلة حياتية أو علمية تواجهه بمهارات التفكير العقلى العلمى والأساليب المتنوعة لهذا الحل. كما يتعلم كيف يمكنه الوصول إلى المعلومات المطلوبة فى حل هذه المشلات بنفسه وكيف يوظفها لمصلحة هذا الحل... الخ..

إن مهارات التفكير الفلسفى والعلمى ضرورية ضرورة الماء والهواء بالنسبة لشبابنا الذى نطمح فى أن يكون شباباً مستقل الفكر وقادر على حل أى مشكلات عملية أوعلمية بطريقة علمية وليس بالطرق السائدة الآن من التفكير الخرافى أو الأسطورى. إن الفلسفة وعلومها كما قال بعض قادة الرأى فى الديانات السماوية المختلفة هى الطريق الوحيد لتفاعل شبابنا مع

كل قضايا العصر وأساس القدرة على مواجهة كل تحدياته. فيأيها الشباب تفلسفوا تصح عقولكم ويتضح أمامكم الطريق الصحيح للتقدم، ويا أيها الشيوخ اتركوا أبناءكم يفكرون باستقلال، اتركوهم يتعلموا الفلسفة والطرق العقلية فى الحوار والفهم والكشف العلمى ولا تقولوا لهم بعد اليوم " ربنا يكفينا هَمّ الفكر "؛ فبدون هَمّ الفكر لا تقدم؛ والمفكر المهموم بقضايا أمته سينجح حتماً إذا ما تفاعلنا مع آرائه ومنهجه فى التفكير فى قيادتنا نحو المستقبل الأفضل الذى نحلم به لأنفسنا ولأمتنا. والخلاصة " تفلسفوا تصحوا وتصح عقولكم " واتركوا الآخرين يتفلسفوا يرحمكم الله !!

# ( 4 )

# العـــلاج بـــالفـــلسفـــة

قد يثير هذا العنوان دهشة القارىء الذى عرف صوراً متعـــددة مـــن العلاج الطبى والنفسى لكنه لم يسمع يوماً عن العلاج الفلسفى ! فهـــل ثمـــة علاج يمكن أن تقدمه الفلسفة للإنسان وخاصة فى ظل تفاقم مشكلاته الصحية والنفسية والإجتماعية والسياسية والبيئية...ألخ.

الحقيقة التى ينبغى أن يعرفها الناس أولاً هى أن الفلسفة كما هـــو معلـــوم هى أم كل تلك العلوم التى ازدهرت فى عصرنا وتناسى المتخصصون فيهـــا أن الفلسفة هى الأصل الذى لولاه ما كانوا، وهى السند الذى لولاه ما نجحـــوا فـــى الكشف عن أى جديد فى علومهم وهى الأداة الضرورية للإبداع وللإقناع معاً.

والحقيقة الثانية التى ينبغى أن يعيها الجميع أن العلاج بالفلسفة قديم قدم تاريخ الفلسفة نفسها؛ إذ لم تنشأ الفلسفة إلا للإجابة على تـــساؤلات جوهريـــة أرّقت الإنسان وأرهقت عقله وأثرت على أدائه فى الحياة مثل تساؤلاته عـــن ماهية هذا الوجود الذى يعيش فيه وعن أصله وعن مصيره ثم تساؤلاته عـــن نفسه: من هو وما هى ماهيته وما هو مصيره !! لقد كانت هذه وتلك تساؤلات أقلقت مضاجع الإنسان ولم تأتيه الإجابات إلا عن طريق فلاسفة نجحوا مـــن خلال تأملاتهم وعقولهم الفذة أن يصلوا إلى إدراك الكثير من الحقائق حول هذا الوجود وحقيقته وحول ماهية الإنسان وما يعانيه من مشكلات.

ويكفى فى هذا الصدد أن نشير إلى ما قام به فيلسوف قدير مثل سقراط الذى قام بدور كبير فى علاج معاصريه حينما نبههم إلى أن المشكلة الحقيقيـــة

تكمن فى أنهم لم يبدأوا بمعرفة حقيقة أنفسهم وحقيقة ما يدعون العلم به قبل أن يتوجهوا إلى الآخرين معلنين أنهم قد عرفوا كل شىء وأمسكوا بكبد الحقيقة !!

لقد تحلى سقراط بشجاعة كبيرة حينما واجه هؤلاء المدعين مباشرة ليسألهم عن حقيقة ما ادعوا العلم به عبر تساؤلات كشفت لهم أنهم يجهلون جوهر ما ادعوا العلم به؛ فالذى يدعى أنه أتقى الناس لايعرف شيئاً عن حقيقة التقوى أى ما الذى يجعل التقوى تقوى، وكذلك الذى يدعى الشجاعة لا يعرف شيئاً عن ماهية الشجاعة ... وهكذا نجح سقراط فى علاج مدعى العلم بأن كشف لهم زيف ادعاءاتهم فضلاً عن أنه أوضح لهم أن طريق المعرفة الصحيح يبدأ بأن يدرك كلاً منا نظرياً حقيقة أو ماهية أى موضوع يتحدث فيه. وكان هذا أول درس فى العلاج بالفلسفة: أن يحرص كل من يتحدث فى أى موضوع على " تعريف " دقيق لكل ما يتحدث به أو عنه فى ثنايا هذا الموضوع بحيث يكون مدركاً إدراكاً عقلياً ومنطقياً واضحاً لماهية هذا الموضوع.

وقد توالت بعد ذلك صور العلاج الفلسفى لكل قضايا الإنسان ومشكلاته عبر تاريخ الفلسفة، فقد واصل أفلاطون طريقة أستاذه العلاجية فأسس الفلسفة كعلم للحوار وأكد على أن علاج أى مشكلة يكون دائماً عبر الحوار بين أطرافها، ذلك الحوار الذى يتفقون منذ بدايته على أنه طريقهم للوصول إلى حقيقة الموضوع الذى يختلفون حوله وكان أفلاطون مدركاً لطبيعة الحقيقة الإنسانية حينما كشف عن أن هذه " الحقيقة حمالة أوجه "وأن كلاً منا يمكنه أن يكتشف جانباً من هذه الحقيقة. وقد أكدت كل كتابات أفلاطون ذلك حيث جاءت على هيئة حوارات بين فلاسفة حقيقيين ويمثله فيها أحدهم وكانت شخصية سقراط تقوم بهذا الدور. وعادة ما كانت تنتهى هذه الحوارات دون أن ينتصر فيها رأى على الآراء الأخرى انتصاراً حاسماً

إشارة من أفلاطون إلى أن كل رأس له وجاهته وأن انتقد من الآخرين وكان هذا هو الدرس الثانى فى العلاج بالفلسفة: أنه استخدام الحوار العقلى للنظر فى أى موضوع أو مشكلة يختلف الناس حولها ففى الحوار يحاط الجميع علماً بتعدد أوجه النظر إلى تلك المشكلة وقد يتفقون فى النهاية على رؤية أحدهم فى حلها أو يبلورون من خلال الحوار حلاً جديداً لها لم يكن مطروحاً لدى أحدهم منذ البداية.

أما الدرس الثالث فى العلاج بالفلسفة فقد قدمه أرسطو حينما وجد أن المعارك الفكرية بين سقراط وأفلاطون من ناحية وبين السوفسطائيين من ناحية أخرى، وبين كل هؤلاء وبين عامة اليونانيين من ناحية ثالثة، إنما أساسها الخلط فى إستخدام التعابير اللغوية والغموض فى الاستدلالات العقلية! حينئذٍ كتب أرسطو مؤلفاته المنطقية مميزاً بين الطريق الصحيح فى التفكير والاستدلال وبين الطرق الخاطئة فى استخدام اللغة سواءً فى التعبير أو فى الاستدلال. لقد كان اكتشاف أرسطو للأسس المنطقية للتفكير الصحيح والتمييز بينها وبين التفكير الخاطىء علامة فارقة فى تاريخ الإنسان لأنه ولأول مرة يكتشف كيف يفكر بطريقة سليمة ويتجنب الأخطاء كما تعلم كيف يكتشف المغالطات التى يمكن أن يوقعه فيها الآخرون سواءً فى استخدامهم للألفاظ اللغوية الغامضة أو كثيرة الدلالات أو فى الاستدلالات التى لا تراعى القواعد الصحيحة للاستدلال.

والطريف أن الفلسفة القديمة بعد أرسطو قد تحولت برمتها إلى فلسفة علاجية؛ فكل التيارات الفلسفية فى العصر الهللينستى والرومانى استهدفت التماس طريق لسعادة الإنسان وسط ظروف شديدة الوطأة من حروب وصراعات تلاعبت بأقدار الإنسان الفرد لدرجة أن تغير المثل الأعلى

للإنسان فى ذلك الزمان؛ فبدلاً من أن يكون المثل الأعلى للمواطن هو المشاركة فى الحياة السياسية والإجتماعية فى بلاد اليونان، أصبح المثل الأعلى هو التماس طريق فردى للسعادة بعيداً عن هذه المشاركة لأنها لم تكن تجلب آنذاك إلا القتل والتشريد. ومن ثم فقد جاءت فلسفات هذا العصر لترسم للإنسان هذا الطريق الفردى لالتماس السعادة بعيداً عن تلك الظروف الخارجية المعقدة والمضطربة؛ فتحدث أبيقور عن ضرورة أن يتحلى الإنسان بأعلى قدر من الهدوء والطمأنينة الداخلية على أساس من الرضا بالواقع والإكتفاء بما هو ضرورى من اللذات الحسية للدرجة التى عرّف معها اللذة بأنها غياب الألم، فإذا كنا نتألم من جوع أو من عطش فلنكتفى بما هو ضرورى من المأكل أو من المشرب أو ما شابه، فهذا الضرورى هو أقصى درجات اللذة لأنه سيغيب معه ألم الجوع أو ألم العطش وإذا ما أفرط الإنسان بعد ذلك فإن هذا الإفراط سيأتى بالألم مرة أخرى وإن كان بشكل مختلف !

وركز أبيقور فى فلسفته العلاجية على علاج آلام النفس لأنها فى رأيه أشنع من آلام الجسد فإن كان الإنسان يتألم ويعانى القلق خوفاً من الموت أو من المصير فإنه بالعلم والفلسفة يمكنه التخلص من هذا القلق فما الموت إلا انعدام الإحساس. وإن كان يتألم لغياب الحبيب فإن علاجه يكون عند أبيقور بتذكر لذة اللقاءات السابقة معه أو بتوقع لذة اللقاء به بعد ذلك. وقد كان هو نفسه يمارس هذه الطرق للعلاج من الألم ففى إحدى رسائله يقول لأحد أصدقائه أنه يتغلب على اشتداد آلام المرض الذى ينخر فى جسده باستعادة ذكرى حواراتهما السابقة فى مختلف القضايا.

أما الرواقيون فقد ضربوا أروع الأمثلة سواءً فى فلسفتهم أو فى حياتهم على أن الفلسفة فيها الشفاء من شتى أنواع القلق وكل أصناف الهم والألم.

وأكدوا على أنه كلما تعمقت الحكمة الفلسفية لدى الإنسان كلما نجح فى التوافق مع كل ظروف الحياة ومع ذلك الكون بما فيه من كائنات طبيعية وبما فيه من بشر. وكل ذلك من خلال مبدأ استندوا إليه هو العيش وفقاً للطبيعة سواء الطبيعة الخارجية أو الطبيعة العاقلة للإنسان، فالإنسان الذى يُعمل عقله فى الوجود من حوله ويعيش جيداً سيجد أنه مثله مثل غيره من الكائنات فكلهم فى رعاية إلهية واحدة ومن ثم عليه أن يتوافق مع كل ما يحدث من ظواهر وأن يتعاطف مع كل من حوله، ومن التعاطف بين البشر وظواهر الطبيعة دعى الرواقيون إلى فلسفتهم البيئية المميزة بعدم الإعتداء على الطبيعة.

ومن قلب هذا التعاطف مع الطبيعة وظواهر الكون دعوا إلى ضرورة التعاطف بين البشر وأكدوا على الأخوة العالمية بين البشر. وإذا ساد التعاطف بين البشر رأى كل إنسان دوره بإيجابية فى هذا العالم دون أن ينتقص أحدنا من مهنة الآخر أو من وضعه المادى والإجتماعى ومن ثم كان من بين زعماء الرواقيين العبد والوزير والملك دون أى تمييز، وكان مربط الفرس فى فلسفتهم الأخلاقية هو إيمانهم بأنه لا سلطان على نفسى إلا أنا ولا أحد يستطيع أن يتحكم فى إنفعالاتى وسعادتى الداخلية حتى وإن امتلك جسدى؛ فقد كان أبكتيتوس العبد الرواقى يبتسم وسيده يلوى ساقه حتى كسرت. وكان سينكا يمارس مهمته فى الخطابة والوعظ لمحبيه وتلاميذه وهو ينزف الدم – تنفيذاً لعقوبة الإعدام التى وقعها عليه الطاغية نيرون – حتى مات دون أن يفقد رباطة جأشه أو يتنازل عن مواقفه ضد طغيان نيرون.

وقد كان سينكا هذا الفيلسوف والشاعر والوزير الرواقى فيما بين القرنين الأول قبل الميلاد والأول الميلادى ممن يؤمنون بما يسمى آنذاك بعزاء

الفلسفة، فقد كتب عدة مؤلفات تحت هذا العنوان، كما كتب مؤلفاً بعنوان " فى صمود الحكيم " مبيناً ضرورة كيف يواجه الفيلسوف الشدائد بعزم وإيمان شديد وهو مقبل على الحياة قدر إقباله على الموت بنفس راضية.

ولعل من أروع ما كتب فى الزمن القديم عن العلاج بالفلسفة ما كتبه بوئثيوس فى زنزانته خلال الشهور التى سبقت إعدامه عام 524 م، حيث كتب سفراً رائعاً بعنوان " عزاء الفلسفة " الذى كان لما فيه من أساليب ناجعة فى علاج النفس القلقة من أكثر النصوص رواجاً فى أوربا طوال العصر الوسيط وعصر النهضة بعد الكتاب المقدس وقد أحسن د. عادل مصطفى صنعاً بنقله إلى العربية، فهذا الكتاب يقدم روشتة علاج هائلة لكل نفس بشرية تواجه ظروف إستثنائية مثل ظروف مؤلفه الذى كان يواجه الموت فنجح من خلال تأملاته الفلسفية أن يرى الأشياء بحجمها الحقيقى إذ اختفت أمامه الصغائر ولم يعد يرى إلا المعانى ذات الشكل والحجم والمقدار ومن ثم فقد حول الفلسفة فى العصر الرومانى من صياغة فلسفية نظرية مجردة إلى شكل جديد يمكنه أن يتعامل مع المشكلات الإنسانية اليومية الخطيرة والدائمة. فهو يتخيل الفلسفة طبيباً يفحص مريضاً فيشخص حالته جيداً ويعطيه روشتة العلاج وفى بداية فحصها للمريض تسأله: هل تذكر ما هى غاية الأشياء جميعاً وما الهدف الذى تتجه إليه الطبيعة بأسرها ؟ فلما وجدته ناسياً قالت: فهل تعرف من أين أتت الأشياء جميعاً ؟ قال: نعم، من الله. قالت: فهل يجوز أن تعرف الأصل وتجهل الغاية !

على هذا النحو صار الحوار مرة شعراً ومرة نثراً بين الفلسفة وطالب العلاج فجاءت عبارات بوئثيوس فى هذا السياق بليغة فى وصفها للعلاج لكل ما يعانيه البشر. وانظر على سبيل المثال إلى قوله: ليس شقاءً إلا ما تعده

أنت كذلك وقوله: كل قدر هو قدر سعيد لو أنك تلقيته بثبات ورباطة جأش فليس من علاج لمن ييأس ويحزن لما يحيط به أو يلحق به من مصائب أبلغ من أن يتأمل هاتين العبارتين. وإن لم يكفياه فليقرأ بتمعن قوله: ألا ما أتعسها تلك السعادة التى تأتى من حطام الدنيا: فلا هى تدوم للعاقل ولا هى تقنع الأحمق. أو قوله: لماذا يا أهل الفناء تبحثون عن السعادة خارج أنفسكم وهى كامنة فيها ! لكأنى بكم تستشعرون فقركم الداخلى فيدفعكم إلى التماس خيراتكم من خارج أنفسكم.

ولتنظر إلى قوله ساخراً فيمن يتصورون أن بالثروة تتحقق السعادة: ما أروعها نعمة الثروة الفانية ! ما إن تحصل عليها حتى يغادرك الأمان، وقوله أيضاً: من كثرت ممتلكاته كثرت احتياجاته، وقوله كذلك مهما اكتنز الغنى من مال وأثقل جيده باللآلئ وذرعت ثيرانه العزب، فإن الهم لن يفارقه فى حياته، والثروة الخائنة لن ترافقه فى مماته.

ولتتأمل كذلك قوله فيمن يتصورون أن السعادة والشرف فى الجاه والمنصب: إن الشرف لا يأتى إلى الشريف من المنصب، بل يأتى إلى المنصب من الشريف. أو قوله فى ذلك أيضاً: عندما يوسد المنصب إلى غير أهله فإنه لا يجعل منه أهلاً على الإطلاق وإنما يفضحه ويكشف ضعفه وتفاهته.

أما من يتصورون أن السعادة فى اللذة والجرى وراء إشباعها فهو يقول لهم: إن السعى إلى اللذة محفوف بالهم والشبع منها مملوء بالندم. كم أورثت أجساد المتهالكين عليها من أسقام وتباريح وكأنها ضرب من عقاب الإثم. ولتتأمل قوله لهم: لجميع اللذات طبع واحد، أن تغرى تابعيها وتتخسهم إليها، لكنها كسرب النحل المدمر، تدر عسلها الحلو، ثم تفر بعيداً تاركة فى قلب من تمسه لدغة لا تزول.

إلى كل أولئك يقول: أية لعنة بحجم غفلتكم يمكن أن استنزلها عليكم ! الهثوا وراء الثروة والمجد وحين يستوى لكم منها ركام زائف، هنالك تدركون ما هو الخير الحقيقى. ومع ذلك فهو يرثى لحال هؤلاء ويشفق عليهم حينما يقول: ليس ثمة ما يدعو إلى كراهية الأشرار؛ فكما أن الضعف مرض الأجسام كذلك الشر مرض الأرواح. وإذا كنا نعتبر مرض الأجسام أحق بالعطف لا الكراهية فإن من أصيب فى روحه لأحق بالشفقة لا اللوم.

وهو يصل بالفلسفة إلى كبد الحقيقة فى علاج كل سقيم غير واعٍ بها حينما يقول: أنه بقدرة الله، وبقدرة الله وحدها قد تكون الشرور خيراً أيضاً وذلك حين يصرفها الله تصريفاً يحقق نتائج خيرة. وحينما يقول أيضاً: تظنون أن الشرور تملأ الأرض. ولكن لو أمكنكم أن تنظروا بمنظار العناية لما وجدتم لها على الأرض أثراً. ولذلك فهو ينصح الإنسان مخاطباً عقله وحكمته قائلاً: ينبغى على الحكيم ألا يشكو كلما إشتبك مع الحظ مثلما ينبغى على الشجاع ألا يسخط إذا حمى وطيس الحرب، ذلك أن الشدائد نفسها هى فرصة لكل منهما: لواحد كى ينال المجد، وللآخر كى يؤثر حكمته ويقويها. ويضيف: أن قدرك بيديك !.. بيدى صنف القدر الذى تود أن تشكله لنفسك. لأن كل ما يبدو عسيراً هو إما عظة وإما تقويم وإما عقاب.

ولعله قد إتضح مما سبق أن العلاج بالفلسفة متكامل ولا يتناقض أبداً مع الإيمان بالله وبالقدر خيره وشره عند بؤثيوس وقد صدق حينما قال أنه " لا يمكن لأى شئ أن يعصى الله ويكون مخلصاً لفطرته ". ولعل هذا هو ما أكده بعده فلاسفة المسيحية والإسلام الذين أكدوا على حد تعبير كبيرهم ابن رشد " أن الحق لا يضاد الحق ". وأن ما أتى به الشرع جاء موافقاً لما توصل إليه الحكماء بالعقل. وما ذلك إلا لأن مصدرهما واحد هو الله.

ويتواصل العلاج بالفلسفة ويزدهر مع بداية العصر الحديث حيث لاحظ الفلاسفة أنه قد ساد الجمود لما أحبط العقل وألجمه سادة الظلام واجترار الماضى، فأعادوا إلى العقل رونقه وأطلقوه من سراحه فاصطنع ديكارت الفيلسوف الفرنسى الشهير الشك اصطناعاً وجعله العلاج لجمود الفكر وطالب من خلاله بإفراغ العقل من كل ما فيه وإعادة صياغة مقولاته عبر فعالية الفكر نفسها حينما أكد على أن ماهية وجودى كإنسان أن أفكر، فطالما أفكر فأنا موجود. ومن ثم عالج معاصريه من غياب الفكر وكبتهم فعالية التفكير وأطلق العقل من عقاله وجعله يشك ويتأمل ويفكر، وبعد الشك يأتى اليقين، ومن يقين الفكر يكون يقين وجود الله ويقين وجود العالم. لقد بنى ديكارت الإيمان على العقل ثم جعل الله هو الضامن لكل فكر سليم ولكل وجود خارجى. والمهم فى كل ذلك أنه قد ربط وجودى كإنسان بفكرى الخالص. وجعل فعالية الفكر ودوامه هو أساس الوجود الإنسانى وأساس علاقته بالطبيعة وبالله على حد سواء.

وعلى الجانب الآخر فى إنجلترا كان فرنسيس بيكون يبدع منهجاً تجريبياً جديداً فى دراسة الطبيعة لكى يقاوم العقم الذى انتاب علم الطبيعة طوال العصور الوسطى ونجح هو ومواطنه جون ستيوارت مل وغيرهما فى فك أسر هذا العلم وبدأت الدراسات العلمية فى علوم الطبيعة تقدم للبشرية عصراً جديداً من الإبداع الذى ساهم فى دفع التقدم البشرى إلى آفاق غير مسبوقة فأصبحنا نعيش منذ ذلك التاريخ عصر العلم.

وحينما تجبر الإنسان واغتر بقدراته العقلية والعلمية كاد البشر يعبدون العقل والعلم من دون الله، أتى العلاج الناجع على يد الفيلسوف الألمانى الشهير كانط حينما كتب سلسلة مؤلفاته الشهيرة فى نقد العقل؛ نقد العقل

الحالص، نقد العقل العملى، نقد الحكم، ليوضح للبشر أنه مهما كانت قدراتهم العقلية فهى محدودة بحدود هذا العالم الطبيعى ولا ينبغى أن تتجـاوزه، إذ لا يملك العقل إمكانية لليقين إلا فى حدود معرفته بهذا العالم المؤطر بالزمـان والمكان، أما خارج حدوهما فلابد أن يمتلك الإنسان شجاعة الاعتقاد الإيمانى بالله وأن يعترف بمحدوية قدراته البرهانية فهناك مسائل تنأى عن أن تكـون موضوعاً للعقل النظرى ولنكتفى كبشر بأن تكون موضوعاً للعقـل العملـى الذى يدشن مبادئ محدودة لسلوكنا فى الحياة بحيث يتوافق سلوكنا الفردى مع المصلحة المشتركة للبشرية جمعاء وفى ظل الإيمان بالله فلا ينبغى أن يسلك أحدنا إلا وهو يضع فى اعتباره إمكانية أن يصلح هذا السلوك لكى يكون مبدأ عاماً للسلوك الإنسانى ككل.

ولا يتوقف العلاج بالفلسفة على الصعيد الفردى وإنما يتعداه إلى الصعيد الإجتماعى والسياسى فمعظم الفلاسفة لهم مذاهبهم الأخلاقية والسياسية التـى تعالج فى واقع الأمر أمراضاً إجتماعية وسياسية تعانى منها مجتمعاتهم، فلـم تكن فلسفة مكيافيللى السياسية فى مطلع عصر النهضة فى إيطاليا إلا علاجـاً للإنقسامات والصراعات الطاحنة التى دارت بين أمرائها ومقاطعاتهم فى عهده فكانت الروشتة التى ساقها إلى أمير فلورنسا فى كتابه " الأمير" هى أن وحـدة إيطاليا غاية سامية ينبغى تحقيقها أياً كانت الوسائل التى يتخـذها فـى ذلـك السبيل. ومنذ ذلك التاريخ تم الفصل بين الدين والأخلاق من ناحية والـسياسة من ناحية أخرى فأصبح الحكم على السياسى لا يكون بمعايير تتعلق بأخلاقـه أو دينه بل بمدى ما يحقق لبلاده من وحدةواستقرار ورخاء.

ولم تكن رؤية فلاسفة عصر التنوير ( فولتير – ديدرو – منتـسكيو ) النقدية إلا محاولة لإصلاح الأوضاع السيئة وصنوف الظلم الإجتماعى وعدم

المساواه التى عاناها مواطنو أوروبا فى ذلك الزمان، ولم تكن فلسفة العقد الإجتماعى التى نادى بها فلاسفة القرنين السابع عشر والثامن عشر هوبز وجوك لوك وروسو مع إختلاف رؤاهم إلا محاولة منهم لإصلاح تلك الأوضاع السيئة وعلاج أمراض مجتمعاتهم السياسية وكان العلاج فى فكرة المجتمع السياسى التعاقدى الذى يكون الحاكم والشعب أطرافه الرئيسية بحيث يتحقق بموجبه العدل والمساواه ويتمتع الجميع فى ظله بالحرية ويمتلك الشعب فى ظله إمكانية تغيير الحاكم إذا أخل بشروط التعاقد ولم يحافظ على حريات مواطنيه ويحقق رخاء شعبه.

وقد جاءت الفلسفة الليبرالية الرأسمالية كتجسيد لهذه القيم السياسية الجديدة وتدشيناً لعصر الدولة المدنية الحديثة إلى أن تمخض الإقتصاد الحر فى ظلها عن مرض اجتماعى وسياسى واقتصادى خطير وهو احتكار الرأسمالية الجديدة وكنز الثروات فى يد طبقة الرأسماليين وحرمان العمال من حقوقهم الأساسية، فجاءت الفلسفة الماركسية على يد ماركس وإنجلز محاولة لعلاج هذا الخلل فنادت بالإشتراكية وسيادة الطبقة العاملة وطالبت بضرورة الحفاظ على حقوق الطبقات الدنيا وحلمت بتحقيق الشيوعية الكاملة حتى ينتفى الإحتكار ويتساوى الجميع فى كل شئ !! ولكن الحلم تبدد بجمود من طبقوا الإشتراكية وحلموا بالشيوعية فحبست حريات الأفراد ومات ابداعهم فكان انهيار الشيوعية وتبدد حلمها منذ انهيار الاتحاد السوفيتى عام 1989 م. ومنذ ذلك التاريخ وفلاسفة السياسة يحاولون التوصل إلى حلول ناجعة للمشكلات والأمراض السياسية والاجتماعية والإقتصادية سواءً فى ظل إستمرار انهيار الدول الإشتراكية أو فى ظل الأوضاع غير المستقرة حالياً للنظام الرأسمالى وهم يتحدثون الآن عن طريق ثالث لم يتبلور تماماً بعد.

وفى ظل كل ذلك بدت فى الأفق مشكلات خطيرة ترتبت على التقدم العلمى والتكنولوجىالمطرد كشفت عنه أبحاث العلماء فى مجال الهندسة الوراثية والاستنساخ فضلاً عن المشكلات البيئية واختراق الفضاء المعلوماتى والشبكة العنكبوتية ( الانترنت )، فكان على الفلاسفة أن يقتحموا هذه المشكلات بفروع تطبيقية جديدة فى الفلسفة مثل فلسفة البيئة وفلسفة الأخلاق البيولوجية. وفلسفة المعلومات وكانت الكتابات المعاصرة عن خُدعة التكنولوجيا وضرورة توجيه التقدم العلمى لصالح الإنسان وتنمية ابداعاته وإطلاق طاقاته وليس قتلها وتدمير البيئة المواتية لها.

وأياً ما كانت المشكلات العامة فى المجتمع الخارجى ومشكلات التقدم العلمى التى تعالجها الفلسفة ويحاول الفلاسفة تقديم رؤاهم العلاجية لها، فإنه يبقى السؤال دائماً بالنسبة للفرد: بماذا تفيدنى الفلسفة فى حياتى الخاصة ؟!

والحقيقة أن العلاج بالفلسفة لمشكلات الفرد يأتى إما عن طريق تدريب الفرد على التكيف مع البيئة الخارجية لأنها عموماً ليست نتيجة جهد الفرد وأفعاله وهذا هو ما يسمى بلغة سيكولوجية معاصرة " الضبط الخارجى " الذى يتوقف على إدراك الشخص للأسباب الرئيسية لأحداث الحياة وأن كثيراً منها مترتب على أحداث خارج سيطرتنا الشخصية، أو يتم عن طريق نقل موقع الضبط من الخارج إلى الداخل بمعنى أن يتم تعليم المرء أو تدريبه وتعويده على أن يصبح مالكاً لإرادته ومتحكماً فى أفعاله ومحدداً لمصيره وذلك عن طريق تعديل رؤية الفرد لذاته وامكانياته بدءً من الإقرار بأنه يمكنه دائماً اتخاذ موقف حر إزاء أى موضوع أو أى مشكلة يتعرض لها، وهذا يعنى ضرورة أن يكف المرء عن أن يرى نفسه ألعوبة فى يد الأحداث الخارجية تقلبه كيف شاءت فإذا كان يعانى من مشكلة أو محنة معينة فإنه يعد

مسئولاً عن هذه المشكلة أو هذه المحنة بدرجة ما وبدلاً من أن يعتبر نفسه ضحية لها ويقف إزاءها مكتوف الأيدى ينبغى أن يعلو فوقها وينظر إلى الأحداث نظرة كلية ويضع هذه المشكلة فى سياقها الأكبر فتبدو أمامه أصغر مما كان يتصور ومن ثم يضعها فى نصابها الصحيح. وتاريخياً كانت المدرسة الرواقية وفلاسفتها فى العصر الرومانى خير من يغرس فى أى إنسان موضع الضبط داخلياً فقد كان الحكيم الحق عندهم هو الشخص الذى لا سلطان للأهواء والإنفعالات على نفسه وأن سهام الحوادث تتكسر تحت قدميه فلا يعرف الهم ولا الحزن طريقاً إلى عقله أو قلبه.

أما فى العصر الحاضر فيروى لنا د. عادل مصطفى فى دراسته حول كتاب بونثيوس " عزاء الفلسفة " أن الطبيب النمساوى فيكتورفرانكل - الذى اكتسب خبرة وجودية عميقة كنزيل بمعسكرات الاعتقال النازية ـ قد أسس مدرسة فى العلاج النفسى أطلق عليها " العلاج بالمعنى الوجودى " تقوم على أساس أن سعى الإنسان إلى البحث عن معنى فى حياته هو قوة دافعية أولى وليس تبريراً ثانوياً لحوافزه الغريزية ومن ثم فهو ينبغى أن يتصرف بوصفه كائناً معنياً فى المقام الأول بتحقيق القيم وليس بمجرد إرضاء أهواء أو إشباع غرائز، فالوجود الإنسانى تجاوز للذات أكثر مما هو تحقيق لها، وأن الحرية ليست دائماً تحرراً من الظروف وإنما هى إتخاذ موقف إزاء هذه الظروف. فالسعادة فى رأى فرانكل تأتى ولا يؤتى بها فكلما التمسنا الإشباع الذاتى عن عمد وقصد راوغنا وأفلت منا ولكن كلما حققنا معنى يتجاوز ذاتنا وانتنا السعادة عن رضاوطيب خاطر.

وبالطبع فإن كلاً منا يحتاج كل فترة أن يقف وقفة تأملية مع ذاته متسائلاً عن معنى وجوده وعن أهدافه من هذه الحياة، وفى ضوء إجابته

سيتحدد طريقه للسعادة فى هذه الحياة، وإذا ما كان يعوق تحقيقه لهذه السعادة أى مشكلات أو معوقات فإنه بالحوار مع نفسه وفى ضوء استنفار قدراته الذاتية وتطوير إمكانياتها يمكنه التغلب على هذه المعوقات. إن مجرد قيام الفرد وإصراره على هذه الوقفة التأملية مع الذات يعنى أنه بدأ أول خطوة فى طريق العلاج بالفلسفة لأنه بهذه الوقفة يكون قد بدأ يعرف نفسه أى يعرف من هو وما هى امكانياته وقدراته وإلى أين يتجه وكيف يحدد وجهته ويحقق أهدافه ومن ثم يحقق سعادته التى ينبغى أن تتوافق وتتكامل مع سعادة الآخرين فى ذات المجتمع.

# ( 5 )

# الإنسان هو ما يفعل

يتساءل الفلاسفة والمفكرون منذ القدم عن ماهية الإنسان، وقد تفاوتت اجاباتهم بين القول بأن الإنسان كائن مفكر وتلك كانت اجابة معظم الفلاسفة منذ سقراط وأفلاطون وأرسطو فى الفكر اليونانى القديم وحتى ديكارت وتلاميذه فى العصر الحديث للدرجة التى قال فيها ديكارت "أنا أفكر فأنا اذن موجود"، ووحد فيها بين الفكر والوجود معتبراً أن ماهية الإنسان الحقيقية هى الفكر وليس ذلك الوجود المادى المحسوس.

أقول تفاوتت إجابتهم بين هذا التوحيد بين الفكر والوجود الإنسانى، وبين القول لدى الفلاسفة الماديون بأن "الإنسان هو ما يأكل " على حد تعبير أحدهم وهو فيورباخ. وبالطبع شتان بين الإجابتين، فالأولى إجابة نعتبرها أساساً من أسس الفلسفات المثالية التى توحد بين الفكر والوجود أما الثانية فنعتبرها نتيجة من نواتج الفلسفات الواقعية المادية التى تركز على الحياة المادية للإنسان مطالبة بتحقيق حاجاته المادية قبل النظر فى حاجاته المعنوية والروحية.

والحقيقة أن كلاً منهما قد جانبه الصواب، لأنه إذا ما اعتبرنا أن ماهية الإنسان هى الفكر كنا أقرب إلى قصر وظيفة الإنسان فى الحياة على التفكير المجرد فى حقائق الوجود والحياة دون أن ندفعه إلى تجاوز التفكير والتأمل إلى العمل المفيد فى هذه الحياه ! وإذا ما اعتبرنا أن الإنسان هو ما يأكل لكنا كمن قرن الإنسان بالحيوان وأوقف الفعل الإنسانى عند مرتبة الحيوانية وقصرنا وظيفته عند حدود اشباع الغرائز والشهوات.

وفى إعتقادى أن ثمة إجابة ثالثة يمكن التعويل عليها وهى " أن الإنسان هو ما يفعل " فالتأكيد على أن الفعل الإنسانى هو الماهية الحقيقية للإنسان يعنى أولاً: أن الإنسان كائن يتميز فعله بأنه مرآة فكره، فلا شك أن الفعل الإنسانى ليس فعلاً غريزياً، كما أنه ليس فعلاً من قبيل ردود الأفعال الا إرادية، بل هو فعل يعبر دائماً عما يجول فى خاطر صاحبه من فكر أراد أن يطبقه فى حياته؛ فكأن الفعل الإنسانى عادة ما يكون أولاً ناتج فكر، وثانياً عادة ما يكون مطابقاً أوتنفيذاً لهذا الفكر. وهذا هو سر تميز الفعل الإنسانى عن الفعل الحيوانى؛ فالأخير فعل غريزى غير إرادى ومن ثم فهو فعل كل هدفه الحفاظ على الحياة واستمرارها. ولكن الفعل الإنسانى فعل تعميرى بناء، يصنع الإنسان من خلاله التقدم ويخلق من خلاله مجتمعات تتطور وتتجدد بإستمرار. إن الفعل الإنسانى هو فعل حضارى، بينما فعل الحيوان فعل حيوى للحفاظ على الوجود فقط لاغير. إن الفعل الإنسانى يترتب عليه تغيير البيئة من حوله وتسخيرها لخدمته ولتحقيق أغراضه وأهدافه.

إن هذا الفعل يعنى أيضاً، أن الإنسان كائن مزدوج التركيب فهو جسم وعقل ولما كان التفكير سابق على الفعل أوعلى الأقل مواكب له ويبدو فيه، فإن هذا التعريف للإنسان لم يغفل الجانب الروحانى أو المعنوى أو العقلانى فى الإنسان، كما لم يغفل الجانب المادى ومطالبه؛ ففى الفعل يبدو التحقق المادى للفكرة التى يعتقد فيها الإنسان فكأن الإنسان معتقدات وافكار تتجلى فى أفعال. ومن شأن هذه الأفعال أنها الصانع الحقيقى للتغيير فى الواقع المعاش وتطويره أو تحديثه.

وقد يتساءل أحدنا هنا: ألا توجد مسافة تفصل بين الفكرة والفعل ؟!

الحقيقة أن هذه المسافة موجودة وكائنة فى العقل الذى يملك الفكرة

ويظل يقلبها ويمعن التأمل فيها إلى أن تتحول إما إلى قول أو تعبير كلامى أو إلى فعل سلوكى معين. وقد تقصر هذه المسافة أو تطول حسب حال الإنسان وقدراته الخاصة فى امكان أو ضرورة الانتقال من الفكر إلى الفعل!

وقد يسأل السائل هنا: أيهما أفضل: هل التعبير الشفهى عن الفكرة كما تبدو فى الأقوال والعبارات أم تحويلها إلى فعل سلوكى فى أى جانب من جوانب حياة الإنسان؟!

الحقيقة أن ثمة أناساً يتفوق لديهم التعبير الكلامى عن الأفكار ويعشقون أن يأتى التعبير عن هذه الأفكار فى صياغات أدبية ولغوية راقية ومعبرة أبلغ تعبير عن الفكرة سواء جاءت هذه الصياغة نثراً أو شعراً. وثمة أناس آخرون يميلون إلى التعبير عن الأفكار فىأفعال سلوكية سواء بدا هذا فى السلوك الأخلاقى أو فى سلوك يتعلق بعالم الإقتصاد والمال أو حتى فى عالم العلم بتحويل الفكرة إلى مخترع تقنى تطبيقى مفيد للإنسان فى حياته العملية.

وبالطبع فإن من يتفوق لديهم التعبير الكلامى عن الفعل ليسوا خلوا منه، بل هم أميل إلى العيش بين الكلمات وان كانوا لا يهملون الفعل إهمالاً تاماً أومطلقاً. وكذلك من يتفوق لديهم الفعل على التعبير الكلامى فهم لايخاصمون التعبير القولى بل هم يختصرون عادة المسافة بين الفكرة والفعل ولا يكون للتعبير الكلامى من دور إلا مجرد التعبير عن خطة تنفيذ الفكرة وتحويلها إلى واقع معاش.

وقد يصيح السائل هنا قائلاً: لم تجب بعد عن سؤالى: أيهما تفضل التعبير الكلامى عن الأفكار أم تحويلها إلى أفعال ؟!

ولهذا السائل أقول: ان الإنسان لم يخلق ليفكر فقط ولا ليتكلم فقط،

وإنما خلق ليفكر ويفعل فى آن معا. وما التعبير الكلامى إلا مجـــرد وســـيط يعبر عن الفكرة لينقلها إلى الآخرين إما عبر قول شفهى أو قول مكتوب.

ولما كان التعبير الكلامى مجرد وسيط، فهو ليس ولا يجـــب أن يكـــون المحطة النهائية للفكرة. بل ينبغى أن يكون كما قلت سابقاً أشبه بخطة عمل لتنفيذ الفكرة وبرمجتها لتتحول إلى واقع مادى ملموس مفيد للإنسان فى حياته العملية.

إن الفكر إذا ما ظل فكراً مجرداً تجمد ومات، وإذا ما عبر عنه فى لغة مكتوبة تحجر وتوقف عن العمل. أما إذا ما تحولت الفكرة إلى كلمات أدائية معبرة عما يمكن أن يتحول إلى أداة للعمل تصبح هـــى نفـــسها أداة للعمـــل وللتجديد وللتقدم، وتصبح فاعلة ومؤثرة فى حياة البشر. إن اللغة والتعبيـــر الكلامى ليس غاية فى حد ذاته ولا ينبغى أن يكون كذلك، فاللغة لها وظيفـــة ينبغى أن تؤديها؛ فهى وعاء الفكر وهى فى ذات الوقت أداه للتفاهم كما أنها فى ذات الوقت أداة للكشف عما نريد أن نفعله سوياً لنحسن من حياتنا ومـــن أوضاعنا .إن لها وظيفة علمية، كما أن لها وظيفة اجتماعية أو أدبية ســـواء بسواء. وإذا غلـّبنا وظيفتها الاجتماعية والأدبية نكون قد أهـــدرنا الجانـــب الأهم والأكثر معاصرة والأكثر إلحاحاً فى عالم اليوم.

لقد عـــُرف العرب منذ فجر تاريخهم بحب اللغة الأدبيـــة وبتفـــضيل الخطابة على الأداء ومن ثم اهتموا بحب العيش بين الكلمات والدوران حول المعانى الفضفاضة والكلمات الرنانة، تلك المعانى والكلمات التـــى يـــصعب تحويلها إلى واقع. وما ذلك إلا لأنها ببساطة معانى وكلمات لا تشير إلى واقع محدد يمكن التفاعل معه بعد الإشارة إليه!!

وهنا يكمن سر كبير من أسرار تخلفنا عن الركب الحضارى العـــالمى المعاصر. انه المتعلق بإستخدامنا للغة غير أدائية وغير قادرة على التفاعـــل

مع الواقع ومن ثم فهى أصبحت غير ذات تأثير عليه. وأصبحنا بحقنعيش بين الكلمات ولا نتخذ منها وسيلة للعمل إلا فى أضيق الحدود.

وقد يتساءل سائل هنا: ماذا تعنى بذلك، أليست حياتنا كلها عمل ونستخدم فيها لغة مؤدية إلى هذا العمل؟!

ولهذا السائل أقول: إن فرقاً كبيراً بين العمل اليومى العادى الذى يمارسه كل منا فى حياته اليومية وفى المهنة التى يقوم بها، وبين العمل العلمى المتخصص الذى يقودنا إلى تطوير حياتنا ويجعلنا مشاركين فى صنع التقدم الحضارى لأنفسنا وللبشرية كلها. وليعلم السائل أن الثانىيؤثر فى الأول فى المجتمعات المتقدمة. فالثقافة السائدة لدى أبناء هذه الدول هى الثقافة العلمية فهم يتقبلون اللغة العلمية ويقرأون بها ويفضلون استخدامها. وهذا لا يعنى أبداً اهمالهم للغة الأدبية؛ فاللغة الأدبية لها مجالها ولها وقتها الذى يمكن أن تستخدم فيها. أما اللغة العلمية الآدائية فهى اللغة التى تصنع التقدم وتصنع الحياة الأفضل للشعوب المتقدمة ولا تعنى اللغة العلمية دائماً لغة العلماء المتخصصين، فليس الكل علماء؛ انما المقصود هنا باللغة العلمية أنها اللغة التى يستخدمها الناس فى حياتهم وبها خصائص معينة من اللغة العلمية؛ فهى لغة تتسم بالوضوح والتعبير عن وقائع مادية أو تشير إليها، هى لغة تستخدم الكم أكثر من استخدامها للتشبيهات والاستعارات الخ، أى أنها لغة لاتستند على الوصف الكيفى بقدر ماتحاول باستمرار معرفة مقدار ما تتحدث عنه أو تشير إليه، إنها لغة محددة كل لفظ فيها يؤدى معنى محدداً واضحاً لا لبس فيه ولا غموض، إنها اللغة التى يقدم فيها مستخدمها مواعيداً محددة لكل ما يريد تنفيذه ويلتزم به التزاماً دقيقاً، إنها اللغة التى تقدر لكل شىء قدره، فالوقت مقدر ومحدد ومثمن ولا سبيل إلى إهداره، والمشروعات

محددة واضحة ولكل منها خطة تنفيذ. ولكل صعوبة تواجه هذا التنفيذ مدى محدد للتغلب عليها وإذا لم يكن ممكنا تجاوز هذه الصعوبات أو حتى فشلنا فى التغلب عليها فلا مانع يمنع مطلقاً من التنازل عن هذه الفكرة واستبدال هذا المشروع بغيره. وفى هذا دلالة على تمتعنا بالمرونة الكافية فى حياتنا؛ اذ لا يصح أن يظل المرء أسيراً لفكرة أو لمشروع ثبت فشلها أو فشله!

إن مرونة الحركة فى الحياة مقرونة بمرونة الفكر الذى نتبناه، ومرونة اللغة التى نستخدمها، فالأحكام القاطعة عادة ما تعبر عن أناس تحجروا ولا يستطعون تقبل الفشل ولا يقدرون على تجاوزه، أما الأحكلم المرنة فهى التى تسمح بالفشل كما تقر بالنجاح وتسمح بمعاودة التجربة والبدء من جديد دون خوف الفشل، بل لمزيد من الرغبة فى النجاح والوصول إلى تحقيق الأهداف. فها نحن فى حياتنا العادية نحاكى العلماء فى معاملهم؛ فالعالم لكى يحل أى معضلة علمية أو لكى يفسر أى ظاهرة من الظواهر التى يدرسها عادة ما يفترض عدة فروض كل واحد منها يمكن أن يكون حلاً لهذه المشكلة أو فيه التفسير لهذه الظاهرة. والعالم عادة ما يبدأ فى اختبار هذه الفروض، وعادة ما يستبعد معظم هذه الفروض لأنها لم تحل المعضلة أو لم تفسر الظاهرة. وربما يجد فى أحد هذه الفروض الحل أو التفسير وربما لا يجد فيضطر إلى التنازل عنها جميعاً ويعاود النظر فيها وتقديم الفروض الجديدة التى يمكن أن يجد فيها التفسير. وهكذا تكون مرونة العالم وهكذا يكون منهجه العلمى فى حل أى مشكلة تواجهه. وهكذا يفعل الناس الذين يفكرون تفكيراًعلمياً فى حل أى مشكلة تواجههم.

إن التفكير العلمى ومهاراته أصبحت من مكتسبات الإنسان الغربى فى كل مجالات حياته. وهذا ما نريده نحن لقومنا. نريد لهم أن يفكروا بهذه

الطريقة العلمية الموضوعية الدقيقة فلايجرون وراء حلو الكـــلام ومعـــسول الألفاظ. وانما يزنون كل لفظ بميزان الواقع؛ يزنونه بميزان فائدته فى حـــل مشكلة، أو تفسير أى شيء غامض. نريدهم أن يخرجوا من اطار اللفظ إلـــى إطار المعنى الذى يشير إليه، فإن وجدوا أنه يشير إلى معنى يمكن التحقـــق منه أو رأوه فى الواقع فأهلاً به، وان لم يجدوا ذلك فلا جدوى من هذا اللفظ ولا جدوى من العبارات التى يتواجد فيها!

# ( 6 )

## نحو ثقافة الفعل وجودة الأداء

إن من أبرز الظواهر السائدة فى مجتمعنا هو غلبة الأقوال على الأفعال فى أحيان كثيرة؛ إذ يكثر بين المصريين فى كافة طبقاتهم ومستوياتهم الاجتماعية وفئاتهم الوعود القولية وخطاب التطمين والإجادة والإتقان، والحب والتعاون، والإرتقاء فى الأداء سواء كان فى مجال الزراعة أو الصناعة أو حتى فى مجالات البحث العلمى. مجتمعنا يعيش على الكلام و" كله تمام " على صعيد الخطاب النظرى فى مجالات الحياة ! ففى مجال السياسة نحن نعيش عصر الديموقراطية والحرية والتعددية السياسية والأمل فى مستقبل سيتم فيه تحديث وإصلاح كل الأحوال السياسية !!..الخ.. وفى مجال الاقتصاد نحن نعيش عصر الانفتاح والرأسمالية الوطنية التى تفتح كل فرص العمل أمام الشباب وتساعد فى تنمية كل جوانب الحياة على أرض مصر ونحن يحدونا الأمل فى نقله اقتصادية نوعية حيث يعدنا المسئولون بالرخاء القادم لا محالة !!

وفى مجال التعليم والبحث العلمى دوماً فى حالة استنفار للتحديث وتغيير المناهج وتطوير كافة مراحل التعليم للوصل إلى آفاق العالمية ومواكبة كل التطورات الحديثة والمستحدثة !! ولدينا بالطبع عبر خطاب التفاؤل والأمل القوة البشرية اللازمة لهذا التحديث والقادرة على قيادته واستمرار عملية التطوير والتحديث، ولدينا الجامعات التى تزداد يوماً بعد آخر والتى يعدنا رؤسائها بأن التطوير قادم وأننا نقف على أعتاب مرحلة جديدة ستصبح فيها هذه الجامعات من الجامعات العالمية المرموقة !!

أما فى مجال الزراعة والصناعة فحدث ولا حرج؛ فنحن سنصل فى أقرب وقت للاكتفاء من الغذاء وسيكون لدينا الفائض الذى سنصدره من كافة أو معظم المحاصيل. و لكم ازدادت مساحة الأراضى المستصلحة، ولكم طورنا المحاصيل واستحدثنا منها الكثير .. الكثير !! وهكذا الحال فى الصناعة، فقد حدثنا المصانع القائمة وأنشأنا مئات غيرها وكل يوم هناك افتتاحات لمصانع ومزارع جديدة !!

وحينما يقرأ المصرى هذا الخطاب النظرى ويسمعه عبر وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية يتخيل نفسه وقد أصبحت حياته خالية من المشاكل،و ينام قرير العين. وما أن يستيقظ فى الصباح حتى يجد نفسه فى خضم المشاكل، فلا فرص عمل فى مصنع أو مزرعة، ولا جودة فى منتج من المنتجات، ولا طرق جيدة وممهدة رغم كل ما ينفق عليها، ولا شوارع قادرةاستيعاب حركة المرور، ولا تنظيم لهذه الحركة، من تخرجوا من الجامعة غير مؤهلين للعمل، وإن كانوا مؤهلين فلا مجال لأن يعمل بمؤهله ..الخ..

ذلك حالنا الذى لم يعد يخفى على أحد منا. إننا نقر بأن ما نقرأه وما نقوله وما نسمعه صباح مساء يختلف عن ما نراه فى واقع الحال من أفعال على أرض الواقع .

لقد تربينا على العيش بين الكلمات وأدمنا الكلمات المعسولة الفضفاضة ذات المغزى التفاؤلى المخدر، أدمنا أن نؤجل المشكلات أو نحلها مؤقتاً عبر الكلمات والخطط النظرية الفضفاضة للإصلاح. وكم كان نزار قبانى شاعر العربية المعاصر الشهير بليغاً فى التعبير عن هذا المرض الموجع فى المجتمعات العربية حينما قال " مقتلنا يكمن فى لساننا – فكم دفعنا غالياً

ضريبة الكلام " وكم كان بليغاً حينما عبر عن حالة الانفصال بين الأقـوال والأفعال: " إذا خسرنا الحرب .. لا غرابة. لأننا ندخلها بكـل مـا يملكـه الشرقى من مواهب الخطابة .. بالعنتريات التى ما قتلت ذبابة. لأننا نـدخلها بمنطق الطبلة والربابة .. "

وقد كان طارق حجى فى نقده للعقل العربى عامة والمصرى خاصة قد أصاب كبد الحقيقة حينما أخذ يقارن بين طبيعة الإنسان فى الشرق الأسيوى وبين طبيعة الإنسان العربى قائلاً: إن أبناء الحضارة أو الحضارات الأسيوية ( مثل اليابان وغيرها ) متحفظين فى كلامهم وهذا من سـمات حـضارتهم وهذا ما يمنع استفحال ظاهرة " الكلام الكبير " عندهم. أما شـعوب العـالم العربى فإنها تشترك مع المصريين بدرجة أو بأخرى فـى سـمة " الكـلام الكبير". وكم اعترفنا فى ثقافتنا بأن هذا " الكلام الكبير " هو مجرد كلام ولا أساس له من الواقع، وليس أدل على ذلك من نحتنا المقولة الشهيرة " أعـذب الشعر: أكذبه ". وقد جاء النص القرآنى رائعاً حينما وصف الشعراء فى هذه البيئة العربية بأنهم فى كل واد يهيمون " وأنهم يقولون ما لا يفعلون ".

لقد أدرك حجى هذا الوجع فى المجتمع المصرى فصاح قائلاً: إن من أوجب واجبات من يهمه تصويب مسار العقل المصرى أن يقوم بإيقاظ هـذا العقل وينهره بشدة أمام ظاهرة اتسامه بعلة " الكلام الكبير " وحقيقـة أنهـا ظاهرة منبتة الصلة بالواقع وحقائق الأشياء وأن يظهر الآثار الهدامة لهـذه الظاهرة التى جعلت البعض يصفنا بخبث بأننا حضارة كلامية أو حـضارة حنجرية أو مع التطور العلمى حضارة ميكروفونية .

وبالطبع فليس المقصود هنا بالتحذير من هذا " الكلام الكبير "، التحذير منه على مستوى الآداب واللغة والفنون لأن التشبيهات والاسـتعارات ومـا

على شاكلتها ضرورى لكى يكون النص الأدبى " كبيراً " وهاماً وفيه القدر اللازم من الإبداع والتجديد. أما المقصود هنا مما يحذر منه طارق حجى ومن قبله حذر منه كثيراً فيلسوفنا الراحل زكى نجيب محمود، فهو " الكلام " الذى ليس تحته " فعل "، أو " الكلام " الذى يقف عند حدود البلاغة اللفظية دون أن يؤدى إلى الإشارة إلى شئ محدد فى الواقع المحسوس المعاش .

إن ما نحذر منه هو سيادة اللفظ والكلام على لغة الأداء والأفعال، والانفصام بين هذا وذاك. فما يقال فى لغة " الخطاب النظرى " لا يقابله أى شئ محدد فى " الواقع المادى".

ومن ثم تفقد الكلمات فى مجالات الحياة المختلفة اقتصادية كانت أو اجتماعية أو سياسية أو علمية مغزاها ولا تصبح ذات صدى ولا مصداقية. وإذا كان المناطقة منذ أرسطو قد أكدوا على ضرورة أن يكون ثمة " ما صدقات " أى موجودات مادية واقعية لأى " مفاهيم " أو تصورات يبدعها العقل وتظهر فى القول فإن هذا بالضبط هو ما نقصده حينما نقول أنه غلبت علينا ثقافة القول والكلام وغابت عنا ثقافة الأفعال والأداء.

وإذا كان ذلك يمثل خللاً فى مجتمعنا المصرى بكل طبقاته وفئاته سواء شعروا به أو أشعرناهم نحن به، فما هو العلاج ؟!

العلاج ببساطة يتلخص فى ضرورة أن نزن الكلام بميزان الأفعال، وأن لا نستخدم إلا ألفاظاً تطابق وقائع، وأن لا نصف إلا ما هو موجود. وكل ذلك لن يتأتى ولن يمتلكه الإنسان المصرى خاصة والعربى عامة إلا إذا تخللت حياته الثقافة العلمية، لأن هذه الثقافة العلمية التى تحدثنا عن ضرورة استيفائها وتنميتها فى البيئة الاجتماعية المصرية وكذلك العربية، هى التى ستنقلها بالضرورة على حد تعبير أستاذنا د/ زكى نجيب محمود " من

حضارة اللفظ إلى حضارة الأداء "و إذا كان عماد هذه الثقافة العلمية هو البحث العلمى منهجاً ونتائج، فإن هذا البحث العلمى واتباع خطواته وتمثل أسسه وآلياته هو ما سنخرج بواسطته " من دنيا اللغة إلى دنيا الأشياء ".

وبالطبع فإن هذا يقودنا إلى قضية قلة الإنفاق على البحث العلمى، ذلك الإنفاق الذى لا يتعدى لدى الحكومات العربية 0.3 % بالمائة. وهذه نسبة مزرية ومتدنية إلى الحد الذى يجعل من باحثينا العلميين يهربون من المعاهد العلمية والبحثية العربية إلى دول العالم المتقدمة، وهو نفسه الذى يجعل من يبقى منهم هنا يكتفى بتكرار واجترار أبحاثاً علمية سابقة مكتفياً بثقافة التكرار والاجترار غير قادر على خوض غمار الإبداع العلمى الذى سيجعله حتماً يلتزم باللغة الكمية – الأدائية أى التى تؤدى أو تشير إلى وقائع محددة وتستخدم القياس الكمى الذى هو قمة اللغة العلمية المطلوبة، تلك اللغة الموضوعية التى لابد أن نكتسبها ونجعلها هى " اللغة " العلمية بألف ولام التعريف، وأن نستخدمها فى كل مجالات البحث والحياة العملية. وإذا ما تم ذلك بين النخبة " الباحثة " و" العالمة " و" المثقفة " علمياً ستنتشر عبرهم بين مواطنيهم ويتحولون شيئاً فشيئاً من مستخدمين للغة خطابية وصفية بوهيمية غامضة ملتبسة لا يصدقها واقع، إلى مستخدمين للغة علمية مؤدية إلى وقائع مادية، ومعبرة عن حقائق محسوسة ملموسة .

إن من شأن سيادة هذا النمط اللغوى الأدائى ليس فقط العلاج من الانفصام السائد لدينا بين الأقوال والأفعال، وإنما من شأنه أيضاً أن يعالج لدينا أوجاعاً وعيوباً أخرى انتشرت فى المجتمع وسببت الخلافات والمشاحنات بين أفراده مثل خلط المفاهيم وعدم وضوحها فى أذهان مستخدميها، ذلك الخلط الذى جعلنا نخلط الدين بالسياسة فنتصور أن حل

مشكلاتنا سيكون بالتدين قائلين بكل بساطة " الإسلام هو الحل " ! والحقيقة هى أن الإسلام دين عظيم قد يكون به حلولاً لمشكلات عديدة لكن هذه الحلول يقدمها الناس حسب ما يعيشونه وحسب ما يطرحه عليهم عصرهم من قضايا سياسية واقتصادية تتجدد دائماً وتتطلب الاجتهاد والتطور من علماء السياسة المتخصصين فيها. وهو ذات الخلط الذى جعلنا نتحدث عن القرآن وكأنه كتاب " علم "، والحقيقة أنه إذا كانت بعض الآيات القرآنية تلقى أضواء أو تلمح إلى بعض الحقائق العلمية، فإن تفسير القرآن وآياته على ضوء هذه النظريات العلمية مسألة فى غاية الخطورة؛ فالنظريات العلمية ليست حقائق ثابتة، بل هى قابلة للتغيير والتطوير والتعديل حسب التطورات العلمية وتجدد آليات البحث العلمى ومن ثم فالربط بين فهم الآيات الكريمة وبين مثل هذه النظريات القابلة للكسر والتعديل يعنى ربط المطلق ( القرآن ) بالنسبى ( العلم ). وهذا فيه ما فيه من الخطر على الدعوة الإسلامية والفهم الحقيقى لآيات القرآن الكريم.

وإذا كانت هذه مجرد أمثلة على أنماط الخلط والغموض فى المفاهيم اللغوية الشائعة، فإن مثيلاتها فى حياتنا العلمية والعملية يفوق الحصر. ولذا وجب التحول إلى اللغة العلمية الدقيقة التى لا يتناقض فيها اللفظ مع الشيء، بل دائماً ما يستخدم اللفظ أى لفظ دالاً على شئ ما قابل للقياس والفهم الواضح.

# ( 7 )

## التفكير الحر وصناعة التقدم

من المعروف فى كل دول العالم المتقدمة أن الفكر هو الذى يقود المجتمع إلى التقدم، وأن المفكرين هم قادة الرأى وهم من يصنعون بـآرائهم وإبـداعاتهم الطريق إلى المستقبل، وأن مجتمعاتهم تتفاعل مع هذه الآراء وتلـك الإبـداعات بإيجابية بحيث تتلقى كل ما يكتبونه بالتحليل والمناقشة، فإما أن تأخذ بهذه الآراء الجديدة وتعمل على الاستفادة منها وتطوير الأداء فى كل مجالات الحياة عبـر تطبيقها وتحويلها إلى واقع يعيشه الناس، وإما أن تنتقد هذه الآراء وتكشف أوجه القصور فيها وتطالب بتعديلها أو بإرجاء الأخذ بها إلى وقت لاحق!

وفى كل الأحوال يكسب المفكر من طرح أفكاره على مجتمعـه سـواء كانت أفكاراً إيجابية بناءة يأخذون بها أو أفكاراً سلبية نقدية يستفيد منها المجتمع فى تعديل مساره وتطوير ما يلزم تطويره وتحديثه.وفـى ذات الوقـت يكـسب المجتمع بتفاعل أفراده مع كل ما يطرح من جديد على الساحة الفكرية.

ولقد كانت مجتمعاتنا فى عصور ازدهارها وتفوقها تفعل نفس الشيء، فكان المفكرون والعلماء هم صفوة القوم وهم من يسعى إليهم الحكام ووجهاء المجتمع؛فكان الحاكم من هؤلاء يتباهى بوجود هذا المفكر أو ذاك العالم فـى مجلسه أو يحظى برعايته لأنه مقيم فى عاصمة ملكه أوفى أى مدينة تابعـة لدولته.ولا يزال التاريخ يذكر كيف كان الحكام والخلفاء المـسلمون يزنـون الكتب المترجمة ذهباً ليعطى للمترجم ثمناً لترجمته لهذا الكتاب أو ذاك مـن كتب التراث اليونانى أو الفارسى أو الهندى ألخ...فما بالك بالكتب المؤلفـة التى كانوا يحتفون بها وبمؤلفيها أيما احتفاء.

أما الآن فقد انقلبت الأوضاع رأساً على عقب، وأصبح المفكرون والعلماء فى ذيل القائمة من اهتمامات رجال السلطة وصفوة المجتمع!وأصبح ينظر إليهم فى أحسن الأحوال على أنهم أولئك المثقفون الذين إما أن يسيروا فى ركاب رجال السلطة لتبرير تصرفاتهم وقراراتهم وكتابة خطبهم..الخ، وإما هم الكتاب المزعجون الذين لا يعجبهم شيء ومن ثم وجب مطاردتهم وحبس أفكارهم بعيداً عن أعين الناس بشتى السبل المشروعة وغير المشروعة.

لقد أصبح المفكر مطارداً، والعالم مهملاً لدرجة أصبحنا معها نرى مجتمعنا وكأنه إنسان يمشى على رأسه وليس على قدمه!لقد أصبحت القدوة فى مجتمعنا للاعب كرة أو لمصارع أو حتى لراقصة أو فنانه!وأصبح هؤلاء هم من يؤخذ رأيهم فى كل قضايا المجتمع والحياة.ومن ثم أصبحوا هم قادة الرأى والمقربون إلى رجال السلطة والصفوة، والملاحظ أن الصفوة الآن هم رجال الأعمال أو من يلقبون دون وجه حق بهذا اللقب لأنهم هم الأثرياء وأصحاب الثروات التى أصبحوا معها قادرين على شراء كل شيء وأى شيء!!

ولا شك أن مجتمعا هذا حاله فى استبعاد المفكرين والعلماء من صدارة المجتمع ومن الاحترام الواجب لإبداعاتهم وتقديرها مادياً ومعنوياً، إنما هو مجتمع متخلف بكل معنى التخلف؛فقياس تقدم المجتمعات كما قلت فى البداية يكون بما يملكه هذا المجتمع من مفكرين وعلماء.والمسألة ليست مسألة كم من هؤلاء يمتلك المجتمع بقدر ما هى مسألة هل لدى هؤلاء ممن نسميهم مفكرين وعلماء القدرة على التفكير الحر والإبداع ؟! وما الذى يوفره لهم مجتمعهم من إمكانيات تمكنهم من تحقيق ما يستهدفونه من أغراض فكرية وبحثية؟! فكم من مجتمعات لديها الإمكانيات البشرية من علماء وباحثين ومفكرين ومبدعين لكنها لا تستفيد من هذه الإمكانيات ولا توفر لها البيئة المواتية للفكر والبحث

والإبداع!ولعل أوضح مثال على ذلك مصرنا الحبيبة التى تمتلك من هذه القدرات البشرية المبدعة والخلاقة ما تفخر به أى دولة وما تعتز به أى أمة لكنها للأسف لا تستفيد من كل هذه القدرات!!فالمفكر أو العالم عندنا إنسان لا يجد الوقت اللازم للتفكير أو للبحث والإبداع لأنه ببساطة مشغول إلى أقصى حد بتدبير قوت يومه له ولأسرته، فمن أين يجد الوقت للتفرغ والإبداع الفكرى أو البحث وهو يلهث وراء محاضرة هنا أو مقالة هناك أو سفرة يأتى منها ببعض الأموال التى تساعده على مواصلة حياته بكرامة!

إن البيئة الاجتماعية التى يعيشها العلماء والمفكرين بيئة لا تشجع على البحث العلمى ولا تشجع على التفكير الحر، بل هى بكل المعايير بيئة محبطة لكليهما مادياً ومعنوياً. لقد أنقلب الحال فبعد أن كنا نقول"فكر..تكسب"مع الاعتذار للبرنامج الشهير، أصبحنا نقول "فكر..تخسر"!!.ولا لوم على أمهاتنا حينما يقلن لأبنائهن الآن داعين لهم وليس عليهم."روح..ربنا يكفيك شر الفكر"!!

لقد أصبح " الفكر " مرادفاً للشر والهم، وأصبح المفكرون أشراراً ومهمومين بقضايا " لا تنفع ولا تضر "، وما يكتبونه " كلام فارغ " لا قيمة له ولا يجب الاهتمام به أو حتى الإلتفات إليه !! وإذا ما أراد أحدنا أن يتأمل موضوعاً أو يدلى برأيه المختلف فى قضية ما قيل له " بلاش فلسفة " أو " بلاش وجع دماغ "!

والحقيقة أن هذا كله مما يراد بنا ولنا؛ ورغم أننى لا أميل إلى ما يسمى بنظرية المؤامرة ونسبة كل شئ إلى فاعل خارجي، فإننى هنا بالذات أرى أنه مما يُراد بنا ألا نفكر، وإلغاء العقل، والاكتفاء من العلم بالقشور دون اللباب! ولاشك أن أمة بلا فكر ولا فلسفة هى أمة بلا عقل، لأن أول أدوار العقل ووظيفته الأساسية هى التفكير، والتفكير لا يكون إلا بشروط أولها الحرية. ولما كنا محكومين بالاستبداد فى الداخل والخارج. فالأسلم دائماً هو

ألا نفكر وإذا فكرنا فينبغى – حتى لانقع فى المحظور – أن نكتفى بالتفكير إما فى تدبير شئوننا العملية أو فى المُفكر فيه وتكراره. والحقيقة أنه كلما استسلمنا لهذا الوضع القائم، كلما ازددنا كمجتمع وكأفراد اتجاهاً نحو الهاوية، ونحو الانهيار. وكلما أدركنا أهمية الخروج من هذا الوضع الذى تجمد فيه الفكر وخمدت فيه جذوة الإبداع، كلما نجحنا فى تجاوز أزمة الجمود الذى نرزح فيه، وفى التخلص من حالة الإحباط والانهيار الذى نشعر به!

إن إطلاق حرية التفكير والإبداع، يعنى ببساطة الرغبة فى التقدم والأخذ بأسبابه على كافة الأصعدة وفى كل الاتجاهات. ويبقى أن يشعر الجميع بأهمية أن نتفاعل مع الأفكار والآراء والنظريات الجديدة بشكل إيجابى ودون وصم المفكر أو المبدع وتصنيفه واتهامه. فلقد خلقنا الله أفراداً، أى أن كل فرد له عقل يخصه، وكل عقل له بصمة فكرية مختلفة سواء فى إبداء الرأى أو فى طريقة تقبله لآراء الآخرين ، ومن ثم علينا أن نؤمن كأفراد وكمجتمع بحق الجميع فى التفكير بحرية، وفى بلورة نتاج هذا التفكير بأى صورة من صور الإبداع المكتوب أو المسموع أو المرئي. وعلينا أن نتفاعل مع كل ذلك بإيجابية وبدون وضع القيود هنا وهناك طالما أن الجميع ملتزمون بالقيم السامية للمجتمع ومحافظون على عدم المساس بالثوابت الإيمانية، وحتى إذا كانت هناك بعض الآراء التى تخالف ذلك أو تتجرأ على قيم وثوابت المجتمع فلنناقش أصحابها ولنجادلهم بالتى هى أحسن؛ فصاحب الرأى بطبيعته يؤمن بأن الحقيقة حمالة أوجه. وأنه برأيه ليس إلا أحد هذه الوجوه للحقيقة فى أى موضوع مختلف حوله.

إن إتاحة الفرصة للاجتهاد فى الرأى وتقبله سواءً بالقبول أو حتى بالرفض يعد شرطاً جوهرياً وحيوياً لصنع التقدم فى الحياة الإنسانية. وعلينا

دائماً أن نُشعر من " فكر " وعبر عن فكره بأنه أحسن صنعاً سواءً اتفقنا معه أو اختلفنا حول ما يقول .ففى هذا التشجيع للفكر وللمفكرين تكمن حيوية المجتمع وتظهر مدى قابليته للتطور والتحديث؛ فاستحسان الجديد من الأفكار والتفاعل الإيجابى معها يعنى أنها ستأخذ طريقها حتماً إلى التطبيق العملى إن لم يكن الآن فغداً أو بعد غد. ولذلك فكل ما يجرى على الساحة الفكرية الآن من مناقشات وآراء ومطالبات بالإصلاح والتحديث إنما هو ظاهرة صحية. كل ما هنالك أنه من المفروض أن تستجيب القوى الفاعلة فى المجتمع والتى بيدها القرار ويقع عليها عبء التنفيذ، أن تستجيب لهذه الدعوات الإصلاحية وأن تفتح الطريق بالفعل – لا بالوعود – أمام كل صاحب رأى لكى يعبر عن رأيه بحرية وبدون خشية الوقوع تحت طائلة " قانون الطوارئ " الذى لم يعد كذلك نظراً لطول مدة إقامته بيننا !!، وأن تفتح المجال أمام كل من يملك القدرة على المشاركة الفاعلة فى الحياة السياسية أو الاقتصادية ... الخ. فمشاركة كل فرد من أفراد المجتمع فى صنع الحياة بأى شكل من الأشكال على أرض وطنه وحسب مؤهلاته وقدراته دون قيود تحد من الحرية، ودون خوف من أى صورة من صور العقاب، إنما هو الضامن لاستمرار انتماء الفرد إلى هذا الوطن، وهو الضامن لإطراد التقدم والتحديث فى كل المجالات بصورة متوازية .وفى هذا كل الخير للجميع حكاماً ومحكومين. ولعلى لا أغالى إن قلت أن قناعة السلطة السياسية بذلك والعمل على تنفيذه هو الذى يضمن لها الاستمرار برضا الشعب وبمباركته .

إن من صالح الجميع إذن أن يشيع بيننا مرة أخرى " فكر ... تكسب "، وليس " فكر ... تخسر " فالفكر سواءً لدى مبدعه أو لدى متلقيه ينبغى أن يكون أداتنا الأساسية لبلوغ السعادة فى الحياة وأن يكون مرادفاً لكل ما هو خير وجميل فى مجتمعنا .

# ( 8 )

# الحـــوار الثقـــافـــى

# وتأكيد الهوية الحضارية

لا شك أن "الحوار" أحد قيم الحضارة الإنسانية وهو أهم قيم ما نسميه "ثقافة التقدم"؛ فلا يمكن لأمة أن تتقدم وأن تفعل فعلها الحضارى فى التاريخ بدون أن يتحلى أفرادها بالقدرة على الحوار الهـادف والبنـاء مـع أبنـاء الحضارات الأخرى سواء كانت معاصرة لها أو سابقة عليها.

فكل تقدم صنعه الإنسان إنما كان نتيجة مباشرة للحوار، سواء حـوار الإنسان مع الطبيعة ومحاولته فهمها والسيطرة على ظواهرها أو حواره مع الآخر سواء مع بنى وطنه وحضارته أو مع أبناء الحضارات الأخرى وسواء تم هذا الحوار بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة عبر القراءة والإطلاع على نتائج هذه الحضارات بأى صورة من الصور.

إن "الحوار" هو باقتضاب ما يميز الإنسان ككائن متحضر عـن بقيـة الكائنات الحية، إنه هو الوسيلة السلمية لحل كل المـشكلات ولفـض كافـة المنازعات وهو الوسيلة الأساسية للارتقاء بالفكر الإنسانى وتحديثه بما يتواءم مع كل مرحلة من مراحل التقدم الإنسانى، وهو الكاشف عـن مـدى تمتـع الإنسان فى أى مجتمع من المجتمعات بالحرية بكافة صورها. فالإنسان الحر هو فقط الإنسان القادر على الحوار مع الآخر، وهو فقط الذى يتقبل بـصدر رحب الرأى والرأى الآخر. إن الإنسان المحاور هو وحده الإنسان الواثق من نفسه ومن قدراته، وهو وحده الذى لا يأنف من النقد، وهو وحده القادر على التسامح مع الآخرين وإبداء أكبر قدر من المرونة فى التعامل معهم، وهـو

وحده الإنسان الواعى بأن الله قد خلقنا أفراداً، وكما أن لكل فرد بصمة تختلف عن كل الآخرين، فإن له أيضاً عقلاً وفكراً يختلف مع الآخرين ومن ثم فهذا الوعى بتفرد عقل كل منا، يكون هو الأساس للتواصل معهم عبر الحوار، ويكون هو الأساس لإمكان التوصل إلى أرضية مشتركة للتفاهم البناء من أجل الوصول إلى ما يمكن أن نسميه "معرفة مشتركة" بين البشر سواء انتموا لحضارة بعينها، أو كان انتماؤهم لحضارات مختلفة.

ومن أجل كل ما سبق سعدت بقراءة كتاب الصديق العزيز الأستاذ الدكتور عبدالله التطاوى عن "الحوار الثقافى – مشروع التواصل والانتماء"(*)، إذ على الرغم من أن د. التطاوى هو أحد المتخصصين فى التراث العربى واللغة العربية، إلا أنه خرج من الإطار الضيق للتخصص إلى الإطار الأرحب والأوسع، إطار معالجة أحد أهم قضايا الفكر العربى المعاصر. قضية العولمة وحوار الحضارات. وأتى كتابه هذا ليؤكد على أن "الحوار" هو أداتنا الفاعلة للدخول إلى هذا العصر – عصر المعلومات والمعرفة المتنامية – من أوسع أبوابه.

والطريف فى الكتاب أنه لا يقفز إلى التأكيد على أهمية الحوار إلا بعد أن يؤكد أصالة الهوية الحضارية، وأنه بقدر ما نتمسك بهويتنا الثقافية الإسلامية، بقدر ما تكون مشاركتنا إيجابية فى الحوار الدائر الآن بين الحضارات، فليس معنى قبولنا للحوار مع الآخر الغربى فقدان هويتنا أو تزييفها، بل على العكس إن "الحوار" كما يراه مؤلف كتابنا هذا إنما هو أحد السبل التى تجعلنا قادرين على اكتشاف جوهر حضارتنا العربية

---

(*) صدر الكتاب عن الدار المصرية اللبنانية بالقاهرة 2006.

الإسلامية بصورة أكبر من الإنكفاء عليها والتشرنق داخلها! إنه هو نفسه قد اكتشف من خلال اهتمامه بقضية الحوار ودوره فى استجلاء الهوية، أن الثقافة العربية الإسلامية "ثقافة حوارية من الطراز الجيد تقبل التعددية، وتنطلق من الاختلاف وتنتهى إلى التسامح والتفاهم مع الآخر قبولاً أو جدلاً (ص 25). إن هذا الاكتشاف فى حد ذاته إنما هو إثبات من جانب د. التطاوى لأن من يقرأ التراث العربى ويتعمق فى فهم الثقافة العربية الإسلامية سيجد أنها أبعد ما تكون عن ما يروج له الغربيون الآن من دعاة "صراع الحضارات" ومحاربة "الإرهاب الإسلامى" من أن الحضارة الإسلامية حضارة منغلقة على ذاتها وأن أبنائها دعاة تطرف وإرهاب .. إلخ. إن كل هذه الترهات التى تصدر عن آلة الدعاية الغربية من آن لآخر، ومن دعاة الفكر الغربى الموسوم دائماً بالتعصب والعنصرية، هى أبعد ما تكون ليس فقط عن الخطاب الدينى العقائدى الإسلامى ممثلاً فى نصوصه المقدسة والقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وإنما أبعد ما تكون أيضاً عن الواقع الإسلامى القديم والمعاصر.

فعلى صعيد الخطاب النظرى العقائدى للإسلام جاءت الدعوى واضحة صريحة إلى وجوب الإيمان بكل الرسل والرسالات ﴿ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ ﴾، وجاءت الدعوة إلى ضرورة التقارب والتعارف بين البشر لإدراك المشترك بينهم بدلاً من إدراك جوانب الفرقة والاختلاف، جاءت فى قوله تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ ﴾، (ص 30 – 31).

وعلى صعيد الواقع العملى فقد دخل فى عباءة الثقافة الإسلامية واندمج فيها كل جنسيات الأرض منذ بداية الحضارة الإسلامية، فكانت هذه الحضارة

"هى البوتقة الجامعة بين العرب وكبار مثقفى الأمم المشاركة فى بنية منظومة الحضارة الإسلامية فكان ابن سينا والرازى والإدريسى وابن الهيثم وابن النفيس وابن حيان وابن رشد والكندى والفارابى وابن خلدون وحازم القرطاجنى وغيرهم من أساطين الفكر الكبار هم الذين صنعوا المشترك إنتاجاً وإبداعاً.. التقى العربى والهندى والفارسى واليونانى والسريانى فى سياق المشترك الإنسانى فى أدق صوره" (ص 32).

على هذا النحو من البساطة والوضوح كشف د. التطاوى فى إطار حديثه عن الحوار والمشترك الثقافى جوهر الحضارة الإسلامية وثقافتها الرائدة، فهى الحضارة التى أسست بحق لثقافة الحوار والبناء على الأرضية المشتركة لبنى البشر. إنها أول الحضارات التى قبلت كل نتاج الثقافات الأخرى وترجمتها إلى العربية وتفاعلت مع هذا النتاج الفكرى للحضارات الأخرى بصورة إيجابية فأخذت منه ما أخذت وهضمته وأعادت إفرازه وتطويره ليكون بمثابة الأساس الحضارى الصلب الذى انطلقت منه الحضارة الغربية الحديثة. إن كل ذلك لم يكن ليكون لولا إيمان الإنسان المسلم بأنه ابن ثقافة تقبل الآخر وترحب به حيث "**لا فضل لعربى على أعجمى إلا بالتقوى**".كيف يمكن لإنسان أن يدرك كل ذلك على صعيد الخطاب النظرى وعلى صعيد الواقع العملى وينكر على أبناء هذه الحضارة الآن قدرتهم على الحوار مع الآخر !!

ولعل من أهم محاور هذا الكتاب هو حديث د. التطاوى عن الحرية كشرط لمواطنة المواطن وقدرته على الحوار، فقد أعجبنى قوله منذ تمهيده للكتاب "أن يملك المواطن الحرية فهذا أغلى ما فى وجوده لأنها معيار تقدمه ونبوغه، ففى ظلال حريته الحقيقية يستطيع أن ينتج وأن يكتب ويبدع ويبتكر وينطلق فكره عبر آفاق رحبه دون استشعار الكبت أو الإضطهاد أو الوقوع

فى براثن الغبن الاجتماعى أو القهر الإنسانى (ص 14).

وقد وسع إطار الحرية لتشمل بالإضافة إلى حرية الفرد حرية الشعوب فقال: "تظل حرية الشعوب مدخلاً إلى مشاركتها فى حكم أنفسها، فالحرية – بالمعيار الفردى – هى المدخل الطبيعى إلى الحياة الصحيحة، وعلى المستوى الجماهيرى تظل مرتبطة بقدرة الأمة الحرة على المشاركة الفاعلة فى اختيار حكامها وكلماتها ونوابها على النحو الذى يتجلى فى تداول السلطات واحترام مقدرات الشعوب وتعددية المصادر بين سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية تستهدف فى مجملها تحقيق المقاصد العليا للإنسان وتحقيق التكامل والتصالح فى علاقات البشر" (ص 14).

وقد أعجبنى أيضاً ربطه بين قضية الحرية والحوار، بالقدرة لدى الشعوب والأفراد على التغيير والتطوير والتجديد، ومحاولتها فى ذات الوقت إسقاط إيمانه ذلك على قراءة الثقافة العربية فى عصرها الزاهى، فأكد من خلال هذه القراءة على أن الثقافة العربية عرفت مناهج التغيير والتحول والتطوير بشكل مرحلى متجدد، وأنها امتلكت من المرونة والرحابة والعمق والاتساع ما جعلها مهوى أفئدة شعوب الأرض التى تعرّبت أو أسلمت، وأنها امتلكت من الانفتاح الذهنى والوجدانى ما قرب المسافات بين أدب الأندلس وأدب المشرق وما أفسح المجال لكل علماء الأرض من أفريقيا وآسيا وأوروبا لأن يكون لهم إسهامات ومشاركات جادة فى تأصيل فروع الثقافة وتعميق معطياتها ( ص 86).

ووفق هذه الأسس التى آمن بها التطاوى واستنبتها واستشفها من التراث الثقافى للحضارة العربية الإسلامية، بدأ فى بلورة ما يمكن أن يكون أسساً جديدة لإعادة بناء هذه الثقافة العربية – الإسلامية من جديد لمواجهة التحديات الحضارية المعاصرة. وأهم هذه الأسس:

1- إعادة قراءة واقع مجتمعاتنا الإسلامية بشفافية واقعية بعيداً عن

الانزعاج والمبالغة وبعيداً أيضاً عن المغالاة والمغالطة.

2- التفكير العلمى الجاد فى ثنائية التقدم والتخلف وفى توزيع الأمـــر جغرافيـــاً بين الشمال والجنوب، وزمنياً بين الواقع وتوقعات المستقبل.

3- المقاومة الهادئة والمتأنية لحالة التردى التى تعانيها الأمة مـــع الاعتـــراف بطبيعة كبوتها الطارئة باعتبارها مرحلة عارضة لا تقف حائلاً دون حركة الاندفاع إلى الأمام ولا تدعوها للتراجع أو الانكسار.

4- الاهتداء بحقبة السلف الصالح فى سياق التأليف والإبداع فى كل العلوم الدينية واللغوية والأدبية والتاريخية والإنسانية إلى جانب ما أحرزتـــه من تقدم فى العلوم الطبيعية والتجريبية وما يلفها جميعـــاً مـــن ذلـــك التداخل الرائع بين قضايا العلم والإيمان.

5- تحديد مفهوم الإصلاح وبواعثه وآلياته فى مساق إحياء علـــوم الـــدين والدنيا دون انحياز أو تعصب.

6- عدم التوقف عند حد القول فى برنامج الإصلاح مع محاولـــة تجـــاوز الجدل حولها .. إلى بناء مواجهة صدمة الحداثة بقـــوة وجـــسارة دون خوف على الهوية القومية أو الدينية أو الشخصية.

7- الأخذ بمنطق التحليل المنهجى وتجاهل عشوائية الفكر أو الاندفاع الجاد من خلال إرادة التغيير فى ظل ممارســـات إنـــسانية واعيـــة تحتـــرم منظومة القيم وتتحول إلى ثقافة جماهيرية ومجتمعية أكثر منها ثقافـــة نخبوية أو سلطوية. (انظر ص 114 – 120 ).

إن هذه الأسس وغيرها مما كشف عنه ونبه إليه د. التطـــاوى كفيلـــة بالفعل بأن تضع الأمة على طريق المواجهة الجديـــة للتحـــدى الحـــضارى المفروض عليها. وعلى الرغم من أن هذه الأسس ليست جديدة كليـــة علـــى الساحة الفكرية العربية والإسلامية إذ اتفق فيها المؤلـــف أو اســـتقاها وزاد

عليها، مع محاولات عربية وإسلامية عديدة من كبار مفكرى الأمـــة، إلا أن إعادة بلورتها وطرحها من قبل الأجيال المتتالية من المفكرين العرب الـــذين كان أخرهم د. التطاوى سيسهم بلا شك فى زيادة وعـــى الأمـــة بـــضرورة النهوض من كبوتها، وسيسهم بلا شك فى تشكيل الرأى العام الداعم والمؤيد لهذه النهضة بحيث يصل فى النهاية إلى بلـــورة الإرادة الـــسياسية الكفيلـــة بإحداث التغيير ومواجهة التحديات بصلابة وحسم.

كل ما كنت أتمنى أن يحقق د. التطاوى فى هذا الكتاب، أن يقدم لشباب الأمة أمثلة تطبيقية مفصلة عن حالة الحوار الإيجابية التى كانت أهم أســـس بناء الحضارة الإسلامية فى كل المجالات، كم كنت أتمنى أن أجد فـــى هـــذا الكتاب مثلاً تحليلاً للمناظرة الشهيرة بين أبى سعيد السيرافى وبين أبى بشر متى بن يونس كمثال على ما كان يجرى من حوار بين علماء اللغة والمنطق لتطوير العلمين معاً. وأن أجد تحليلاً آخر للحوار الفكرى الرائع بن الإمـــام الغزالى وبين فلاسفة الإسلام سواء السابقين عليه كالفارابى أو اللاحقين لـــه كابن رشد. فقد أسهم هذا الحوار فى زيادة تسليط الضوء وأهميـــة دراســـة الفلسفة والمنطق رغم نقد الغزالى لهما بالصورة التى كانت موجودة عليهـــا عند السابقين عليه. وقد كان رد ابن رشد على الغزالى فى كتابـــه "تهافـــت تهافت الفلاسفة" خير مثال على أن الخلاف فى الرأى لم يفسد للود قـــضية، وان العالم الإسلامى آنذاك لم يكن متعصباً لا للغزالى ولا لابن رشد ولم يكن مع الغزالى ضد ابن رشد أو العكس وإنما كان لكل منهما أنصاره، وكان لكل منهما منهجه الفكرى وطريقته فى التأويل والفهم.

إن هذه الأمثلة التطبيقية كانت ستثرى الكتاب وتجعل القارئ على وعى بأن الحديث عن الحوار الثقافى الآن ليس موضة فكرية جديدة وإنما هو أساس من أسس حضارتنا الإسلامية بحق. فضلاً عن أن هذه الأمثلة التطبيقية كـــان من شأنها أن تخفف من التجريد الذى اتبعه المؤلف فى الحديث عـــن أهميـــة

الحوار وضرورة تمتع الفرد بالحرية فى التعبير كبيئة مشجعة للإبداع.

وأعتقد أن هذه الأمثلة التطبيقية كانت فى ذهن د. التطاوى وهو يتحدث عن قضيته بهذا الشكل المجرد. ويمكن أن نرى فى الطبعات التالية لكتابه هذا تحليلاً لبعض هـذه الأمثلـة التطبيقيـة وهـو أمـر يقـدر عليـه تمامـاً بما يملكه من قدرة واعية على قراءة التراث العربى الإسلامى، وبما لديه من أسلحة عديدة لاستكشاف مناطق جديدة للحوار فى التراث العربى الإسـلامى لم ينتبه إليها بعض السابقين عليه.

# ( 9 )

# الثقافة العلمية ضرورة قومية

# للتقدم الحضارى المنشود

كم يتألم المرء حينما يرى مجتمعه يسوده ثقافة التخلف بكل قيمها السلبية، فأفراده فى معظمهم يعيشون صباح – مساء ثقافة " الأنا مالية " واللامبالاة، الوصولية والمحسوبية، الرشاوى والفساد المالى والإدارى بكل صوره. و هذه القيم السلبية هى نتيجة طبيعية لمجتمع غاب عن أفراده عناصر الثقافة العلمية التى هى أساس ما أسميه " ثقافة التقدم " تلك الثقافة التى تكسب أفرادها الموضوعية فى القول والفعل، تحكيم العقل فى كل ما يصدر عنهم من أحكام ومواقف، الشفافية فى الإعلان عن الرأى وفى كل ما يصدر عنهم من أقوال وأفعال، التخطيط العلمى الجيد لكل جوانب الحياة عملية كانت أو علمية، الإدارة بالأهداف التى تعنى تفعيل التخطيط العلمى فى مجال الإدارة، فلا يدير أحدهم مصنعاً أو حتى مؤسسة علمية، أو تربوية أو غير هذه وتلك إلا فى ضوء خطة عمل تحدد أهدافاً بعيدة وقريبة المدى وتحدد آليات دقيقة لتحقيق هذه الأهداف بصورة ترضى عنها معايير الأداء الجيد والمنتج الذى تتوفر فيه كل مواصفات الجودة والإتقان.

ويخطئ من يظن أن مناشدتنا الآن بضرورة التحول من ثقافة التخلف بقيمها السلبية إلى ثقافة الجودة والتقدم بقيمها الإيجابية الفعالة، هو حديث وليد اللحظة، أو هو جديد على مجتمعنا تأثراً بالنزعة السائدة الآن فى كل أنحاء العالم النامى بضرورة تطبيق معايير الجودة حتى نضمن الاعتماد لمنتجاتنا

فى كل مجالات الحياة! فالحقيقة أن المجتمع المصرى فى كل فترات ازدهاره كانت تسود بين أفراده الثقافة العلمية بقيمها الداعية إلى التقدم والإتقان؛ وليس أدل على ذلك من النظر إلى تاريخ المجتمع المصرى منذ التاريخ المصرى القديم. فقد وضع الإنسان المصرى القديم العلماء فى أعلى مكانة باعتبارهم صناع التقدم؛ فهذا هو إخناتون الملك المصرى الذى حكم مصر فى حوالى القرن الرابع عشر قبل الميلاد يقول: فى برديانه التى اكتشفت فى تل العمارنة: " إن العلم هو أول أركان الإيمان بالخالق، لقنه الله للإنسان بالخط والقلم، وعن طريق المعرفة بالقراءة والكتابة يتفتح عقل الإنسان لتقبل علوم المعرفة المقدسة و ينفتح قلبه للإيمان بالخالق " كما يقول أيضاً: " إذا أردت أن تورث ابنك ميراثاً لا يفنى فورثه العلم، فالعلم هو الثروة التى تزداد كلما أخذت منها، ولا تورثه المال، فالمال هو الثروة التى تنقص كلما أخذ منها "

ولنقارن ما يقوله إخناتون منذ ذلك الزمن القديم بما كان يفعله حكام العالم الإسلامى حينما كانوا يزنون الكتب العلمية المترجمة إلى العربية ذهباً ويعطوه لمن ترجمها ولو كان أعجمياً غير مسلم! ولنقارن بعد ذلك هذا وذاك بما نراه فى مجتمعنا المصرى الآن من تدنى لمكانة العلماء والعلم، ومن تفشى ظواهر الخرافة والعرافة، ومن تدنى لمكانة اللغة القومية فى نظر أبنائها لدرجة إحجامهم الآن عن تعلمها وجعلها فى المرتبة الثانية فى تعليم العلوم. إن كل ذلك يعد فى اعتقادى من مظاهر ثقافة التخلف التى يعانى منها مجتمعنا دون إرادة من معظم أفراده وهم الغالبية، لأن المسئول الأول عن شيوع ثقافة التخلف وتدنى مكانة العلم والعلماء ومكانة اللغة العربية القومية إنما هم " النخبة " فى هذا المجتمع سواء كانوا النخبة المثقفة أو النخبة العلمية أو النخبة السياسية. فهم جميعاً مسئولون عن هذا التدنى لمكانة الكاتب والعالم والمثقف. . الخ، مسئولون عن شيوع ثقافة التخلف بين أهلهم لأنهم لم

يحرصوا على الحفاظ على كرامة الفكر والعلم والأدب الرفيع ممـثلاً فـى أشخاصهم، كما لم يدركوا أهمية أن ينقلوا العلوم التى تعلموها بأى لغة حديثة كانت إلى لغتهم حتى يشيع العلم وثقافته بين تلاميذهم وذويهم.

إن النخبة هى المسئول الأول عن شيوع ثقافة التخلف لأنها لم تعمـل منذ فترة على الأخذ بأسباب وقيم ثقافة التقدم وتناست فـى غمـرة البحـث وتحقيق مصالحها الآنية، تناست أن المثقف والعالم والمفكر والكاتب إنما هو ضمير الأمة وهو صاحب رسالة تنويرية فى تثقيف مواطنيه وحـثهم علـى التمسك بكل قيم التقدم العلمى. ومن نافلة القول التأكيد على أن لا تقدم علمى ولا ثقافة علمية ولا بيئة علمية مواتية لصنع الإبداع العلمى والمشاركة فـى مسيرة العلم المعاصر بدون انتشار قيم الثقافة العلمية ومفرداتها ونظرياتهـا بين أفراد المجتمع بلغة هؤلاء الأفراد.

لقد كانت النخبة المصرية فى مطلع عهد النهضة منذ عهد محمد على وحتى قبيل قيام ثورة يوليو، ثم فى فترة الستينيات من نفس الفتـرة مدركـة لضرورة انتشار هذه الثقافة العلمية وتشهد على ذلك البعثات التى أرسلت فى عهد محمد على وأولاده إلى أوروبا، ويشهد على ذلك تأسيس رفاعة رافـع الطهطاوى لمدرسة الألسن وقيامه هو وتلاميذه بترجمة عـشرات الكتـب، ويشهد على ذلك أيضاً المجلات والدوريات والكتب التى حرص المترجمون على نقلها عن كل لغـات العـالم الحديثـة فـى مختلـف فـروع العلـم فى هذه الفترات الزاهية من عصر نهضتنا الحديثة. كما يشهد على ذلك أيضاً قانون تنظيم الجامعات المصرية الذى أكد على أن لغة التدريس هـى اللغـة العربية. فكان على العائدين من البعثات الخارجية ترجمة المؤلفات العلميـة إلى اللغة العربية ليستطيع التلاميذ والدارسين قراءة هذه العلوم باللغة العربية.

ولا أدرى ما الذى حدث بعد ذلك فجعلنا ننسى كل ذلك ونتغافل عنه مستسلمين لتيارات التغريب تغزو عقول علمائنا قبل أن تغزو عقول طلابهم ومجتمعهم ؟! ولا أدرى كيف تم الاستسلام لمقولة خبيثة رددها المتغربون تقول أن اللغة العربية ليست لغة علمية، وليست قادرة على استيعاب وملاحقة المفردات والاصطلاحات والتطورات العلمية الحديثة! والحقيقة أنها كانت ولا تزال لغة تتسع بكل تاريخها وإمكانياتها الذاتية ليس فقط لنقل واستيعاب العلوم الحديثة، بل للإبداع العلمى إذا ما أراد لها أصحابها ذلك! فهى كانت اللغة التى استوعبت كل العلوم القديمة إبان حركة الترجمة الكبرى فى العصر الإسلامى الزاهى، وهى اللغة التى استخدمها جابر بن حيان والحسن بن الهيثم وأبو بكر الرازى فى إبداعاتهم العلمية وعبروا بها عن مكتشفاتهم العلمية المبهرة التى بنى عليها علماء الغرب فى العصر الحديث!

أقول وأكرر أن النخبة المثقفة والعالمة هى المسئولة بالاشتراك مع النخبة السياسية ورجال الصناعة والإعلام بالتوازى، كلهم مسئولون عن إعادة اللغة العربية كلغة علم، ولغة تنتشر بها الثقافة العلمية بين أفراد المجتمع جميعاً وليس فقط بين الباحثين العلميين. إن الثقافة العلمية أو ثقافة العلوم هى على حد تعبير د.سويف " مجموع المعارف التى يحصل عليها غير المتخصص فى فرع علمى بعينه، والتى تتناول أى فرع من فروع المعرفة العلمية المختلفة. والمقصود بهذه الفروع كل ما يصنف تحت أى من البطاقات الأربع: العلوم الطبيعية، والبيولوجية، والسلوكية والرياضية "

إن هذه الثقافة العلمية هى الحد الفاصل فى عالم اليوم بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات المتخلفة، وصدق العالم الأمريكى ايريك بولك مدير المؤسسة القومية للعلوم بالولايات المتحدة الأمريكية حينما يقول أنه " يجرى

على المجتمع الإنسانى فى الوقت الحاضر تغيير جذرى فى بنيته. وسوف تحسم نتيجة هذا التغيير بقدر اعتماد كل بلد على المعرفة العلمية "و لنا أن نندهش من هذا القول لعالم أمريكى فى الوقت الذى نعرف جميعاً أنه يقال فى ظل مجتمع ينفق على البحث العلمى وعلى نشر الثقافة العلمية ما لا يوازيه أى نسبة فى أى دولة أخرى فى العالم، فما بالنا نحن نترك أنفسنا نهباً لثقافة أبعد ما تكون عن الثقافة العلمية. وما بالنا لا نطمح إلى تغيير نمط هذه الثقافة المتخلفة السائدة فى مجتمعنا وتحويلها إلى ثقافة تقدم علمى !!

وقد يثور بعضنا قائلاً: أننا حاولنا ولا نزال نحاول لكن " العين بصيرة واليد قصيرة " !! والحقيقة أنه مهما كانت الإمكانيات المادية ضئيلة ومهما كانت المعوقات أمامنا كثيرة فلابد أن نمتلك إرادة جادة فى توفير هذه الإمكانيات المادية بوسائل شتى جديدة وعديدة بالإضافة إلى دعم الدولة الذى ينبغى بإرادة سياسية جادة أيضاً وفاعلة أن يتضاعف عشرات المرات. ولابد أن نمتلك فى ذات الوقت خطة جادة واضحة المعالم محددة الأهداف والأدوات الدقيقة للقياس لتذليل كافة العقبات للوصول إلى تحقيق هذه الطفرة المنشودة فى صنع ثقافة العلوم واستنباتها داخل مجتمعنا حتى نجد من نفس هذا المجتمع الدعم الكامل واللامحدود لصنع بيئة وبنية علمية مواتية للإبداع العلمى والإنفاق على المبدعين العلميين بلا حدود.

والحقيقة أن لدينا العديد من هذه الخطط سواء فى المؤسسات البحثية الرسمية أو حتى لدى الأفراد والكثير من هذه الخطط يعد موضوعاً أساسياً من موضوعات عشرات المؤلفات الفكرية والعلمية الصادرة عن كبار علمائنا ومفكرينا، لكن مجتمعنا لم يمتلك بعد الإرادة الجادة لهذا التحول نحو الثقافة العلمية. وهذه الإرادة توافرت الأن فى ظل توافر الإرادة السياسية التى تنظر

إلى قضية تطوير البحث العلمى ونشر الثقافة العلمية وتطوير التعليم كقضايا أمن قومى. ان عالمنا المعاصر لم يعد فيه مكاناً للمتخاذلين فى امتلاك ناصية التقدم العلمى والمشاركة فى صنع الحضارة العلمية المعاصرة. ولن نكون من المشاركين فيها إلا إذا تخلصنا من هذا الداء العضال الذى ينخر فى كل جوانب حياتنا، داء انتشار ثقافة التخلف البعيدة كل البعد عن أى قيمة من قيم ثقافة التقدم التى جوهرها كما قلت هو الثقافة العلمية.

منتدى سور الأزبكية
www.boor3AZL.net

# ( 10 )

# ثقافة التقدم

# وللمشروع القومى المصرى

كم كتب الكاتبون وتحدث المتحدثون عن ضرورة وجود مشروع قومى لمصر والمصريين فى هذه الفترة حتى يلتف حوله المصريون وتزداد درجة الإنتماء القومى وترتفع حرارة الفعل فى أوصال المجتمع المصرى ويتحول الجميع إلى شعلة من النشاط والحيوية تجدد الحياة وتفتح آفاق الأمل فى مستقبل أفضل وأكثر رخاءً وسعادة.

وقد تعددت إجابات هؤلاء وأولئك؛فمن قائل:إنه التحديث الاقتصادى وإزالة كل معوقات التحرر الاقتصادى والالتحام بالاقتصاد العالمى رافعين الشعار الليبرالى الشهير "دعه يعمل .. دعه يمر"! ومن قائل:إنه التحديث السياسى حيث أن المشاركة السياسية وتداول السلطة بين الأحزاب هو السبيل إلى المشاركة الشعبية الشاملة فى صنع الحياة على أرض الوطن حيث سيشعر الجميع بحريتهم ويتمتعون بممارسة حقوقهم السياسية فيزداد الانتماء وتتحقق الآمال! ومن قائل: إنه القضاء على البطالة وإتاحة الفرصة للشباب للعمل والإنتاج؛ فهم أمل مصر فى تحقيق الطفرة الاقتصادية إذا ما أحسنا تعليمهم وتدريبهم والاستفادة من طاقاتهم المهدرة!

والحقيقة أن هذه القضايا وغيرها كثير يمكن أن يكون هدفاً قومياً تلتف حوله الإرادات ويتحقق من خلاله الإنجاز الذى قد يساهم فى نقلنا من حال إلى حال.؛إذ لا شك أن كل قضية من هذه القضايا تمثل أحد الأركان الأساسية

للتحديث ولصنع الحياة الأفضل والمستقبل الأكثر اشراقاً لمجتمعنا. لكننى أعتقد أن ثمة مشروعاً قومياً أهم وأخطر يسبق كل هذه المشاريع القومية ويتساوق معها إذ أنه بدونه لن نحقق النجاح المطلوب فى كل هذه القضايا ولا فى غيرها! إنه المشروع الأهم لأنه الأسبق منطقياً من كل ما عداه. وهذا المشروع هو "نشر ثقافة التقدم بين كل أفراد وطبقات المجتمع المصرى"

إننى أتصور أن هذا المشروع الثقافى ينبغى أن يكون ولفترة طويلة قادمة هو المشروع القومى لمصر؛إذ أن نشر ثقافة التقدم كبديل لثقافة التخلف التى نرزح تحت وطئتها لدرجة لم يعد يجدى معها المناداة بأى صورة من صور التحديث والاصلاح؛فثقافة التخلف بعناصرها المختلفة من اللامبالاه والسطحية والأنانية والرشوة والمحسوبية والفساد، والافراط فى الذاتية وتحرى الفائدة للنفس دون الآخرين "أنا ومن بعدى الطوفان"....الخ هذه الثقافة بقيمها السلبية السائدة هى التى تقف كحجر عثرة أمام تقبل الأفراد لكل ما ينادى به المنادون ولكل ما يخطط له المخططون من إصلاحات إقتصادية كانت أو سياسية!! .

إننى أعتقد أن الاصلاح الثقافى هو أساس التحديث.وذلك الاصلاح الذى ينبغى أن يكون نقطة البداية لأى صورة أخرى من صور الاصلاح والتحديث هو الذى ينبغى أن يعمل الجميع من أجل تحقيقه لأنه يمثل جوهر المنظومة الاصلاحية ككل؛فبدون إمتلاك الجميع وإقتناعهم بضرورة سيادة قيم العقلانية والعلم فى كل نواحى حياتنا لن يكون الطريق ممهداً أمام أى تحديث.ولذلك وجب على كل أجهزتنا الثقافية والاعلامية والتعليمية أن تركز كل جهودها على نشر ثقافة التقدم .

ولعل السؤال الذى يتبادر لنا الآن هو:ما هى ثقافة التقدم هذه، وكيف

ننشرها وقبل ذلك وبعده ما هى الخطى التى يمكن بمقتضاها تحويل مجتمعنا من ثقافة التخلف إلى ثقافة التقدم؟!

إن ما نعنيه بثقافة التقدم ببساطة هو كل ما ندعو إليه وكل ما نسمع عنه دون أن ننفذه، ودون أن تتحول فيه أقوالنا إلى أفعال؛فكلنا يدعو ويسمع عن قيم الحرية والديمقراطية، قيم الابداع والعقلانية، قيم الموضوعية وتساوى الفرص فى مجالات المشاركة السياسية والمجتمعية، وتولى الوظائف....إلخ قيم الشفافية والجدية والاخلاص فى العمل، والعمل من أجل الآخرين، والوفاء بالعهود والمواثيق وعدم الغش والتدليس والنفاق....الخ...الخ ..إن الجميع يردد هذه المطالب صباح - مساء ويتمنى وجودها فى مجتمعه.وهذه بالضبط هى قيم ثقافة التقدم التى نعرفها ويدعو إليها الجميع فى خطابهم النظرى دون أن تصبح ودون أن تتحول إلى واقع يعيشونه ويحققون من خلاله طموحاتهم وآمالهم وفى ذات الوقت الحاضر المشرق والمستقبل الأفضل لهم ولمجتمعهم.

أما الخطة التى يمكن أن نحول بها هذه الدعوات والتمنيات إلى واقع، فنحن أيضاً ربما نعرفها ونتحدث عن الكثير من ملامحها نظرياً دون أن نبذل الجهد المخلص والجاد لتحقيقها على أرض الواقع.هذه الخطة فى إعتقادى تتحقق إذا ما أمتلكنا الوعى بها والارادة الصلبة لتنفيذها.وهى تتلخص فى أربعة أسس محددة تمثل فى تصورى القاعدة الصلبة لمشروعنا الثقافى القومى على مدار السنوات القادمة :

أولاً: توافر الارادة السياسية للتحول نحو ثقافة التقدم؛والحقيقة أن كثيراً من خطابات الرئيس مبارك تعكس مدى إرادة ووعى ورغبة القيادة السياسية ومعها النخبة الحاكمة فى الاخذ بأسباب التقدم فى

كل مجالات الحياة وإذا ما اتحدت هذه الارادة السياسية وتوافقت وصممت على العمل بجدية نحو نشر ثقافة التقدم والعمل بها سيكون هذا أشبه بالحجر الذى يلقى فى المياه الراكدة.وإذا ما أدركنا أن أفراد مجتمعنا متلهفين بحق لكل ما من شأنه أن يحدث التغيير الحقيقى نحو الأفضل لكان معنى ذلك أنهم متلهفين للتفاعل مع إرادة النخبة إذا ما خلصت النية وجاءت الأفعال منها مطابقة للأقوال فى مجال التحديث على أساس من قيم ثقافة التقدم.

**ثانياً:** إصلاح النظام التعليمى بشكل جوهرى أى الاصلاح المبنى على تغيير فلسفة التعليم ذاتها.ذلك التغيير الذى يشمل كل عناصر العملية التعليمية بشكل يحقق النقلة النوعية المنشودة فى التعليم بكافة صوره ومستوياته ليصبح قادراً على تخريج عقليات مبدعة وقادرة فى ضوء المعايير الدولية والعالمية للإعتماد وضمان الجودة بدون التضحية بعناصر هويتنا القومية وعلى رأسها تعلم وتعليم العلوم بلغتنا القومية دون إهمال إتقان اللغات الأجنبية والقدرة على الاطلاع على أحدث الانتاج العلمى العالمى ومن ثم نقله إلى لغتنا القومية.

ولا ينبغى أن ننسى هنا أن مجتمعاً متعلماً واعياً لا يكون إلا بعد القضاء على الأمية الأبجدية نهائياً،فنسف الأمية والقضاء عليها عبر خطة قومية محددة المدة الزمنية يعد شرطاً ضرورياً لإصلاح المجتمع وتحديث نظامه التعليمى.

**ثالثاً:** دعم البحث العلمى ونشر الثقافة العلمية، إذ أن دعم الدولة وكافة قطاعات المجتمع لتطوير البحث العلمى عبر توفير كل ما يحتاجه

الباحثون العلميون لأبحاثهم من إمكانيات تكنولوجية ومادية أصبح ضرورة قومية ملحة.وينبغى أن تشارك فى قيادة هذا العمل الوطنى كل مؤسسالت المجتمع المدنى والشركات فى القطاعيين العام والخاص.فدور هؤلاء فى دعم المشروعات البحثية هو ما سيؤدى بالضرورة إلى تطوير المنتجات المحلية فى كل المجالات وجعلها فى موقع يمكنها من المنافسة الدولية وكسب المزيد من الأسواق وجلب الكثير من الاستثمارات مما يكفل القدرة على دوام التحديث والتطوير تبعاً لنظم الجودة العالمية .

والحقيقة التى ينبغى أن نعيها فى هذا الصدد هى أنه لا يمكن أن ينشط البحث العلمى فى مجتمع لا يؤمن أفراده بالعلم وبدوره فى الحياة.ولذلك فنشر الثقافة العلمية ضرورة قومية ينبغى أن تضطلع بها كل المؤسسات الثقافية وكفانا تركيزاً على الثقافة الأدبية والفنية وحدهما.

رابعاً: إعادة بناء الثقافة العربية المعاصرة على محورين اثنين لا ثالث لهما ودون الدخول فى مناقشة لم يعد لها قيمة مع دعاة الأصالة وحدها أودعاة العصرانية وحدها أو دعاة الجمع بين الأصالة والمعاصرة؛المحور الأول هو الإحياء اللامحدود لعناصر التراث العربى والاسلامى ونشر ما لم ينشر منه حتى الآن وهو كثير ودراسته دراسة تحليلية ونقدية شاملة ومستمرة دون قيود أو حدود.أما المحور الثانى فهو الانفتاح التام على الثقافات الأخرى وخاصة الثقافة الغربية المعاصرة بكل إبداعتها ومنجزاتها. ولا تعارض هناك بين المحافظة على الهوية الثقافية بإحياء عناصرها وإبراز ما فيها من إيجابيات خلاقة وبين

الاستفادة من منجزات الحضارة الغربية بإعتبارهـا الآن الأكثـر تقدماً والأفضل إنجازاً ومن ثم فإن الاستفادة منها ونقل كل نتاجها إنما يعنى تلقائياً نشر ثقافة التقدم.وحينئذ وحينما سـنعمل علـى المحورين معا سيدرك من لم يدرك بعد أن قيم ثقافة التقدم الغربية إنما هى بعينها قيم ثقافة التقدم التى كانت جوهر الحضارة العربية الاسلامية مع اختلاف واحد هو أن ثقافة التقدم الغربية قامت على تنحية الدين جانباً، بينما جعلته ثقافة التقـدم الاسـلامية أساسـاً جوهرياً ودافعاً لكل ما هو إيجابى وفعال لخدمة الانسان فى حياته العملية الدنيوية .

وكم هو رائع وجميل أن يتشارك العلم والايمان فى صنع وإرساء دعائم التقدم للحضارة الانسانية فى مطلع القرن الجديد من بداية الألفية الثالثة.

# ( 11 )

# نحو إعادة بناء فكرنا التربوى

# للقرن الحادى والعشرين

إن عشرات بل ربما مئات الدراسات التى أجريت لرصد واقع العملية التعليمية والتربوية قد أشارت وتشير دوماً إلى تدنى مستوى العملية برمتها .

وإذا غضضنا النظر عن العناصر المختلفة للعملية التعليمية وركزنا على أحدها فقط وهو إعداد المعلم، فلاشك أنه من الضرورى أن نعترف بالقصور الشديد فى هذا الجانب، فالكليات والمعاهد التى تعد المعلم تعانى من كم هائل من المشكلات سواء من ناحية القصور الملاحظ فى المُعلم الذى يعد المعلم أى عضو هيئة التدريس غير المؤهل بالشكل الأمثل وغير المكترث فى معظم الأحيان بكل ما يجرى حوله من تطورات علمية أو من ناحية آليات ونظم التدريس ووسائل التقييم والمتابعة. وإذا كان هذا المعلم مؤهلاً بالشكل اللائق وكان مهتماً بتحسين أدواته ومتابعة التطورات فى مجال تخصصه فهو لا يجد البيئة العلمية المواتية ولا الأدوات التى تمكنه من أداء دوره بالشكل الأمثل، فضلاً عما يعانيه من عدم الاستقرار المادى والمعنوى فى ظل الظروف الإقتصادية الضاغطة والظروف الإجتماعية المحبطة فى معظم الأقطار العربية .

وبالطبع فإن كل ذلك ينعكس بالسلب على إعداد المعلم الذى سيتخرج من هذه المعاهد والكليات وقد تعود على الأداء " المُعلّب " الذى يفتقر إلى الإبداع والخيال لأنه أعد بهذا الشكل فى معهده أو كليته، وهو فى ذات الوقت

سيمارس عمله فى التعليم بنفس الطريقة بل بما هو أسوأ منها؛ فإن كان بالجامعة التى تعلم فيها بعض الحرية فى الحوار والقراءة الحرة وتنوع طرق التقييم والممارسة، فإنه فى إطار النظام التعليمى الذى يعتمد على التلقين والتلخيص والتوقعات المرئية للإمتحانات وطرق التقييم سيترسخ عنده هذا الذى أطلقنا عليه " الأداء المعلب " .

إن طرق التدريس الحالية - كما يشهد على ذلك د. فاروق فهمى أحد خبراء التعليم فى مصر - " ترتكز فى الغالب الأعم على إعطاء كم معلوماتى هائل غير مترابط مع نفسه أو مع بيئة الطالب. لذا لا يستمكن الطالب من ربط ما يدرسه مع ما سبق دراسته فى بنيته المعرفية. فيلجأ إلى حفظها وبذلك لا تدخل فى بنيته المعرفية وتكون عرضة للنسيان بعد اجتياز امتحانات تقيس الحدود الدنيا للتعلم. ". وهنا يحدث الخطر المزدوج، حيث يلجأ الطلاب للدروس الخصوصية كضرورة لبرشمة المعلومات المطلوبة لاجتياز الامتحانات، وهنا يتكرس مفهوم " الأداء المعلب " للمعلم والمتعلم بل والنظام التعليمى ككل. فضلاً عن عدم دخول المعلومات فى بنية المعلم والمتعلم المعرفية ولا تشكل اطاراً أو خلفية ثقافية يستند عليها فى تقدمه المعرفى فى إطار تقدمه فى المراحل التعليمية المختلفة أو حتى فى إطار حياته العامة.

وقد كنت شاهداً على ذلك حينما شاركت فى تقويم الكتب الفلسفية المقررة على الثانوى العام فى التعليم المصرى وطلب منا حذف الحشو والتكرار وتصحيح الأخطاء العلمية التى أشار إليها التقرير الذى قدمته للوزارة، وتم ذلك كمرحلة تمهيدية لإعداد كتب تدريسية جديدة حسب المواصفات القياسية العالمية والأهداف المرجوة من تدريس هذه المواد

الفلسفية لطلاب الثانوى العام. وبعد أن تم نشر هـذه الكتـب بالتـصويبات الجديدة استدعيت من قبل الوزارة للقاء عبر الـ video conference مـع معلمى الفلسفة فى المحافظات المختلفة، وكم كانت المفاجأة أنهم اعترضـوا على ما تم من تصحيح للأخطاء الواردة فى تلك الكتب المقررة ليس لكونهـا لم تكن أخطاء صححت، فقد شرحت لهم هذه الأخطـاء ومبـرر ضـرورة تصحيحها حتى يتم فهم الموضوع المقرر بالشكل السليم، ولكن لأنهـم قـد تعودوا وطلابهم على ما كان يدرس بالشكل القديم !!.

وهكذا فإن واقع التعليم لدينا يحفل بـالكثير مـن مـواطن القـصور وأخطرها هو ما أشرنا إليه ويلخصه ذلك " الأداء المعلب " الذى لا يكرس إلا الجمود والتخلف وعدم القدرة على الابتكار والإبـداع فـضلاً عـن الفهـم والاستيعاب ودخول المعلومات فى البنية المعرفية للمعلم والمتعلم .

ولعلنا فى اطار ذلك لا نعجب إذا ما قلت إن إصلاح الفكر التربـوى الحالى على ما هو عليه يعد من قبيل ضياع المزيد من الوقت والجهد فيما لا طائل من ورائه لأن المعوقات فى بنية الفكر التربوى السائد ذاته ولذلك فإن سبيل الاصلاح الوحيد هو محاولة تغيير الفكر السائد ذاته وإعادة بنائه مـن الأساس فى ضوء مستجدات العصر من ناحية وفى ضوء ما نريد أن نحققه من أهداف يسعى العالم المتقدم كله إلى تحقيقها فى نظمة التربوية والتعليمية من ناحية أخرى.

وعلى ذلك فإن إعادة بناء تفكيرنا التربوى المعاصر ينبغى أن يبنـى على أساس إعادة التذكير بالأهداف الأربعة الكبرى للتعليم التى تكـاد تلقـى الاتفاق من فلاسفة التربية الغربيين والشرقيين على حد سـواء وهـى كمـا لخصها ادجار موران فى مقال له عن " إصلاح التفكير والتربية فى القـرن الحادى والعشرين كما يلى :

## 1ـ العبرة فى التربية بالكيف لا بالكم:

وهذا الهدف قد عبر عنه ولخصه الفيلسوف الشهير مونتانى منذ القرن السادس عشر حينما قال " أن العبرة فى التربية بالكيف وليست بالكم " والمقصود أنه لا ينبغى فى التعليم كما أشرنا سابقاً أن نسعى إلى حشو الأدمغة بالمعلومات، بل ينبغى أن نسعى إلى تنظيمها طبقاً لمحاور حساسة وجوهرية وليس المقصود هنا تقليصاً للكليات لترتد إلى أجزائها الأولية بل المقصود هو تمييزها والربط بينها حيث تمكن مفاهيم النظام والتنظيم الذاتى من البحث عن العلاقات بين الأجزاء والكل ومن إدراك التفاعلات والانبثاقات ( أى الصفات الجديدة الصادرة عن الكل المشكل )؛ فالثقافة مثلاً تظهر مع تأسيس المجتمع انطلاقاً من العلاقات بين الناس ولكن مفعولها يرتد على بنى الانسان الذين يحققون أنفسهم كأفراد .

## 2ـ التربية من أجل التعريف بمنزلة البشر فى الكون:

إن هذا الهدف الذى نرمى إليه من خلال التعليم عرضه جان جاك روسو فى كتابه الشهير " إميل " حينما قال " أريد تعليمه المنزلة البشرية ". وهذه إشارة منه إلى الضرورة الانسانية التى تحتم على أى تعليم للبشر الاهتمام بإبراز النزعة الانسانية حيث أن البشر جميعاً يعيشون حياة مشتركة ويواجهون مصيراً مشتركاً ويخضعون لمشاكل متماثلة تتصل بالحياة والموت. وكل ذلك يشير إلى ضرورة الربط فى الأنظمة التعليمية بين المعرفة العلمية وبين معرفة الانسانيات .

## 3ـ التربية والتعليم للحياة ( أعلمه كيف يحيا ) :

وهذا أيضاً من الأهداف التى أكد عليها جان جاك روسو فى كتابه

السابق الإشارة إليه حيث قال " أريد أن أعلمه كيف يحيا " فى إشارة واضحة منه – ينبغى أن نأخذها فى الحسبان فى كل الأنظمة التعليمية – إلى أن التدريب لا يخص المعارف وحدها والتقنيات والمناهج المنتجة، بل ينبغى أن تهتم أيضاً بعلاقات الشخص بالآخر وبنفسه ذاتها. وفى ذلك إشارة أيضاً إلى أهمية تعليم فنون الموسيقى والآداب المختلفة باعتبارها لغة الأرواح والعواطف الإنسانية وهى ما تبث فى الانسان السمو والافتتان بالجمال وهى ما تجعل المرء يصمد فى الحياة وتجعله يشعر بالسعادة والسرور والحب والصداقة وهى أمور من شأنها أن توحد شعور البشر .

وعموماً فإن الهدفين السابقين اللذان أشار إليهما روسو إنما يقدمان رؤية فلسفية حرص على تأكيدها فى كل كتاباته وليس فقط فى كتاب "إميل"، هى تلك الرؤية التى تعيد الاعتبار إلى إنسانية الانسان: فطرته - عواطفه – روحانيته – مشاعره – أخلاقياته ... إلخ .

وعلى أى حال فإن إدجارموران يؤكد على أن الرؤية الأصوب هى " التوفيق بين الثقافة العلمية وثقافة الانسانيات الباقيتين على انفصال حتى الآن ".

## 4- تكوين المواطنين:

وهذا الهدف يشير إلى المقصود الأعم بالمعنى السياسى للتربية والتعليم، إذ أن التعليم يهدف إلى تكوين المواطنين الواعين بانتمائهم المضاعف الوطنى والكونى، وبين هذين الطرفين عبر مواطنات وسيطة – على حد تعبير موران – كالمواطنة الأوربية مثلاً .

إن المواطنة هنا تعنى العلم بأن التفرد يتضمن التعدد وأن التعدد يتضمن التفرد وهذا ما يجب أن يترسخ منذ المراحل الأولى للتربية. وهذا

المعنى يتجاوز القصور فى فكرة المواطنة بمعانيها التقليدية حيث أنها كانت عند المنادين بوحدة النوع البشرى تتناسى التنوع وكانت عند من يؤثرون التنوع تتناسى وحدة النوع البشرى. أما إدراك أن المواطنة بمعناها الفردى وتحقيق الذات الفردية أو بمعناها القومى وتحقيق الذات القومية لا تتعارض مطلقاً مع إدراك أن هذا الفرد أو هذا المجتمع أو ذاك إنما هو بالمفهوم الواسع للإنسان وللمواطنة ينتمون لوحدة النوع الانسانى ويخضعون لنفس المصير ويعانون من نفس المشاكل الجوهرية .

إن موران هنا يريد أن يؤكد على أن ما هو فردى وما هو محلى أو قومى لا يتعارض فى جوهر مسألة المواطنة مع ما هو عالمى. إن ما هو جزئى منبثق مما هو كلى والعكس. فالكل بشر ينتمون لنوع إنسانى واحد وإن اختلفت الصفات والأهواء والثقافات.

وينبهنا فى نهاية عرضه لهذه الأهداف التربوية التى من شأنها إصلاح التفكير الإنسانى فى العصر الراهن، ينبهنا إلى " إن إصلاح التفكير ليس ترفاً ذهنياً ولكنه يستجيب لحاجة حيوية .إنه واحد من مكونات الحفاظ على الانسانية تجاه القوى المهولة التى أطلقتها دون أن تكون قادرة حتى الساعة الراهنة على تعديلها " .

إن تلك الأهداف التربوية التى يعاد على أساسها صياغة التفكير التربوى فى القرن الحادى والعشرين تتسق تماماً مع ما بات يعرف الآن بالشكل الجديد للمعرفة الشاملة الذى يجمع – على حد تعبير روبرتو كرنيرو فى مقال له عن " الثقافة للجميع على مدى الحياة " – ثلاثة أنواع من التقدم الإنسانى: (أ) التنمية الشخصية والثقافية، (ب) البحث عن المعنى أى عن مشاعر المواطنة والانتماء إلى أمة والتماهى مع الإنسانية وهى مشاعر يتعين

على المدرسة تغذيتها، (جـ) اكتساب واقيات ضد خطر إقصاء التدريب بواسطة التمرين الثقافى المتواصل مدى الحياة وبعيداً جداً عن الخروج من النظام المدرسى.

ولا شك أننا نتفق تماماً مع هذه الرؤية المتكاملة للأسس التى ينبغى أن نعيد إصلاح تفكيرنا التربوى على أساسها والمتسقة مع صور التقدم الإنسانى المعاصر؛ فهى تمزج بين ما هو علمى وما هو إنسانى، وتؤكد على أهمية التكامل فى تحقيق الأهداف التربوية والترابط بينها بحيث تشكل مواطناً يمتلك المعرفة التى يمتزج فيها ما هو علمى بما هو إنسانى ويتضافر فيها ما هو محلى وطنى مع ما هو عالمى. إنها رؤية تراعى أن الإنسان ليس عقلاً فقط إنما هو أيضاً روح وعواطف ومشاعر، وهى كذلك تراعى أن الإنسان ليس ابناً لبيئة محلية فقط، بل هو ابناً للإنسان، ابناً للنوع الإنسانى كله مما يفرض مراعاة قيم وحقوق الإنسان فى أى موطن أو فى أى بقعة من العالم وأياً كان انتماؤه الطبقى أو العرقى وأياً كانت موارده فقيراً كان أو غنياً .

# ( 12 )

# الأساتذة الأجانب وتأسيس الدرس الفلسفى والعلمى فى مصر المعاصرة

يتصور البعض خطأ أن مفكرينا العظام من الرعيل الأول من أساتذة الفلسفة فى مصر كانوا جيلاً بلا أساتذة، والحق أنهم كانوا جيلاً محظوظاً بالدراسة على يد رواد الفكر الفلسفى فى العالم آنذاك مع بداية نشأة الجامعة المصرية ( جامعة القاهرة حالياً ).

لقد درسوا على يد أساتذة مشاهير من مختلف الجامعات العالمية – جامعات باريس ولندن وبروكسل من أمثال أندريه لالاند وإميل برييه ونللينو والكسندر كواريه ورى واسرتييه وروجيه وبوابيه وغيرهم كثيرون. ولأضرب مثالاً بدور واحد من هؤلاء الأعلام الذين بدأت بهم الجامعة المصرية وهو الكونت دى جالارثا الأسبانى الذى يعد واحداً من هؤلاء الأساتذة الأجانب الذين بدأوا بالتدريس فى قسم الفلسفة بكلية الآداب بين عامى 1914 و 1922، وقد كانت دروسه فى الفلسفة العامة وتاريخها، وفى الفلسفة العربية والأخلاق مثالاً يحتذى فى الدرس الفلسفى للدرجة التى جعلت تلاميذه المباشرين يشيدون به أيما إشادة، فقد قال عنه الدكاترة زكى مبارك وكان أحد التلاميذ "إنه نادرة النوادر فى كرم الأخلاق وفى مؤلفاته الفلسفية وقد كتبت مى زيادة وكانت من تلميذاته أيضاً خطبة عصماء فى أفضاله فى حفل تكريمه بعد انتهاء دروسه فى الجامعة المصرية جاء فيها "أنت الغريب عنا جغرافياً نراك من أكثر الناس اهتماماً باتجاهنا المعنوى وهل يمكن أن

يكون المحسن غريباً، نراك ساعياً إلى إنهاض المدارك منا بحلم العالم الذى قد سبق وطوى طريقاً يقودنا الآن فيها وجال فى أحنائها ومطاويهـــا فوقـــف على ما يملأها من مجيد الصعاب. وهناك فى قاعة الدرس .. كم استحضرت إشاراتك الواسعة نوابغ الأجيال بتوقد عطاردى وبرصانة مفكر قد اعتاد تسنم الذرى العقلية فسردت مذاهب المتقدمين باسطاً أقوالهم منفذاً آراءهم، شارحاً ما لامس منها الإعجاز آتياً بالنقد عليها ملخصاً نقد الناقدين بسلاسل وإيجاز تكسوهما بلاغة عبقرية ... وروحك العالية الكبيرة منهل نور وحكمة، كلمـــا استقينا منها معرفة وضياء زادت تدفقاً وتدفقت سخية وديعة صافية يتألق فى تموجها حب العلم وحب الكمال".

ولم يتوقف تأثير دى جالارتا عند تلاميذه المباشـــرين الـــذين تلقـــوا المعرفة الفلسفية عليه داخل قاعات الدرس، ولكن امتد هذا التأثير إلى الحياة الفكرية المصرية بما كتبه من مؤلفات قرأها وتتلمذ عليها الكثير من القراء. ويكفى أن نشير إلى مدى هذا التأثير لمؤلفات هذا المعلم والفيلسوف القـــدير من خلال ما كتبه عنه د. عبدالرحمن بدوى فى سيرة حياته حيـــث أوضـــح كيف أن مقالات العقاد وغيره من الفلاسفة والمفكرين فى الصحف والمجلات المصرية كالسياسة والبلاغ الأسبوعيين لم تثر فى نفـــسه حماســـة لدراســـة الفلسفة، وكيف أنه قرأ بعد ذلك كتاب "قادة الفكر" لطه حسين فلم يزده حرصاً على خوض غمار هذا العلم.

وأنه لم يلتفت إلى أهمية الفلسفة ولا الفلسفة إلا حينما إطلع على تلـــك المحاضرات التى ألقاها دى جالارتا فى الجامعات المصرية وكانت قد نشرتا فى حوالى 400 صفحة واحتوت على نصوص فلسفية مترجمـــة لباســـكال وكانط وليبنتز ومعها شروح وتحليلات له. لقد قرر د. بدوى آنئذ بل وصمم على التوسع فى قراءة كتب الفلسفة.

ولعل هذه الإشارة من د. بدوى إلى دى جالارثا توضح أن مـــا لفـــت انتباهه من هذا المؤلف الضخم له هو استناده على النصوص وترجمته إياها وشرحها. وربما كانت هذه النصوص نفسها لهؤلاء الفلاسفة الكبار وإتاحتها باللغة العربية هو ما جذب انتباهه إلى التعمق فى دراسة الفلسفة وقراءة كتبها وهذه فى اعتقادى هى نقطة التميز الأهم فى الأسلوب الذى اتبعه جالارثا فى تدريسه للفلسفة.

ولقد اتبع دى جالارثا فى محاضراته الفلسفية فى الجامعـــة المـــصرية عموماً منهجاً موحداً يتلخص فى عدة نقاط :

1- تقديم عرض موجز عن حياة كل فيلسوف يتعرض لدراسته وكذلك الإشارة إلى أهم مؤلفاته.

2- يعرض لمذهب أى فيلسوف مستنداً على نصوصه الفلسفية ذاتهـــا ونادراً ما كان يستند فى شرحه لمذهب هذا الفيلسوف أو ذاك على شراح أو مؤرخين آخرين.

3- المقارنة بين مذاهب الفلاسفة ممن يمكن المقارنة بينهم حسب مـــا يفرضه الموضع والرأى، على سبيل المثال فقد قام فى مواضـــع عديدة بالمقارنة بين مذاهب فلاسفة اليونان وبين بعض الفلاســـفة المسلمين وفلاسفة الغرب المحدثين.

4- تقديم انتقاداته على مذهب الفيلسوف الذى يعرض له.

وبالطبع فقد كان الأستاذ جالارثا يسمح لطلابه ســـواء المنتظمـــين أو المنتسبين أو المستمعين بالأسئلة والمناقشة لكل بصورة منظمة حيـــث كـــان عادة ما ينصحهم بألا يسألوا قبل أن يفهموا ويستفسروا "فالأسئلة قبل التفسير لا تفيد والغرض من التفسير هو أن يلاقى الأسئلة وأن يحل صعوبة".

والحقيقة أن هذا المنهج فى تدريس الفلسفة، يمثل فى اعتقادى المنهج النموذجى فى تدريس الفلسفة، فهو منهج تأسيسا للدرس الفلسفى يستند على قراءة النص وترجمته وتفسيره للدارسين دون عنعات أو نقول عن مؤرخين. إن الاتصال بالنص مباشرة من قبل الأستاذ والدارس معاً هو المنهج الأمثل فى رأيى. فضلاً عن أن تأجيل الانتقاد والنقاش إلى ما بعد العرض التفسيرى لمذهب الفيلسوف يعود الدارس على محاولة التعايش مع النص أولاً والتعاطف مع صاحبه ثانياً ثم بعد ذلك تأتى النظرة النقدية ولا يوجد مذهب فلسفى غير قابل للمناقشة والنقد لكن المهم دائماً أن يأتى النقد بعد الفهم والتحليل والاستفادة من رؤية الفيلسوف أياً ما كانت فى تناول أى موضوع.

وقد كان لدى جالارثا مفهوماً خاصاً للفلسفة أشار إليه فى محاضراته عن الفلسفة العامة وتاريخها للعام الدراسى 1918 – 1919 حيث كشف عن رؤيته فى قوله "أن الحكمة هى التدبير الصحيح للغاية الصحيحة المستندة إلى علم المبادئ" وأن "الفلسفة هى الاهتمام بالحكمة والبحث عنها وهى أكبر الخيرات بعد الخير المحض والحكمة عينها".

والحقيقة أن الناظر إلى هذه الرؤية يكتشف أن مهمة الفلسفة هى البحث عن الحكمة ومن ثم فالحكمة هى الأعلى والأغلى والأهم فهو يعتبرها غاية المراد فى هذا العالم؛ فليس فى العالم شىء يستحق بذل قوانا الروحية أو الجسدية مثل الحكمة، وليس من يثابر على البحث فيها إلا وقد نال زلفى لديها ولا من يعشقها ويتألم ويتلذذ رغبة فيها إلا ويتصل بها ولها وحدها أن تعين مقام الإنسان الصحيح فإنها أصل الأخلاق الحميدة وهى التى ترشد إليها كل من يريد الخير الصحيح ولا يكتفى بالشبه".

إن جالارثا يعتبر أن كل فروع الفلسفة تنشد الحكمة والحكمة لا تتحقق

إلا بعلم المبادئ الأولى ومبدأ المبادىء هو الله. وعلى أى حال فإن بين الحكمة والفلسفة فى التراث الإسلامى شبه تطابق، فالفلسفة منذ نشأتها على يد اليونان هى محبة الحكمة وصارت فى التراث الإسلامى هى "الحكمة" وعلومها هى علوم الحكمة.

وهناك شرطان هامان عند جالارثا تتحقق بهما الحكمة وتتطلبهما الفلسفة هما تحمل الأخطاء والمثابرة، إذ على دارس الفلسفة ومحب الحكمة أن يصبر عند سماع الأخطاء هى فى كثير من الأحيان تكون ممزوجة بالصواب فمحبو الحكمة عادة "ما يستحلون من محبوبهم الروحانى السراء والضراء ولا غرابة فى أن يستفيد الفيلسوف ولو سمع الخطأ فإن الحقيقة كثيراً ما تعلم بواسطة الباطل. ومثال ذلك أن البشر عرفوا الطب وقواعد الصحة بالتجارب وممارسة المرضى العديدين أى المنحرفين عن الصحة المطلوبة".

وعلى ذلك ينصح جالارثا دارسى الفلسفة بالصبر والتعلم من الأخطاء وعدم التسرع فى الأحكام قائلاً "فلنسمع أنواع الآراء الفلسفية ولا نسرع إلى نقض ما لا يوافقنا منها حتى نتفحص فيها جيداً شيئاً فشيئاً يوماً بعد يوم فإذا حانت ساعة نقدها كشفنا عن خطئها الستر أو أشرنا إلى صوابها "وعدم التسرع فى الأحكام على الآراء الفلسفية وتحمل بعض الأخطاء حتى نتمكن من التمييز بين الصائب والخاطىء منها يتطلب بدوره توافر الشرط الثانى فى دارس الفلسفة وهو المثابرة؛ "فالمثابرة ضرورية ولا غنى عنها فى الفلسفة لأنها تمنع الإنسان من أن يتعجل فى اتخاذ رأى وأن يتعصب له قبل التروى الكافى".

إن اكتساب الحكمة إذن لا يتأتى إلا بالمثابرة على الدرس الفلسفى والصبر على تنوع الآراء الفلسفية وتمحيصها بعد فهمها فهماً جيداً. فالحكمة

لا تتأتى فى نظر فيلسوفنا إلا لإنسان صبر على الدرس الفلسفى واكتسب خبرة التعامل مع الآراء والمذاهب المختلفة ووازن بينها وقرن كل ذلك بخبرته فى الحياة ومشكلاتها ليخرج من كل ذلك بتصور واضح يكسبه الرضا عن حياته والأخلاق الحميدة والحياة الروحية المستقرة واليقين بأنه قد اكتسب "الخير الصحيح ولم يكتف بالشبه" على حد تعبير جالارثا.

وفى اعتقادى أن هذا الدور الذى قام به جالارثا وأمثاله فى تأسيس الدرس الفلسفى فى مصر بهذه الصورة التى أعتبرها الصورة المثلى لدراسة الفلسفة وتاريخها منذ بداية تأسيس الجامعة المصرية وحتى الآن يقودنا إلى المطالبة ونحن نحتفل بعيد ميلاد جامعة القاهرة المنوى بأن نفكر جدياً فى الاستعانة ببعض الأساتذة الأجانب من الجامعات المتقدمة فى العالم لمدد طويلة داخل أقسامنا العلمية حتى لو اقتصر الأمر على أستاذ واحد فى كل قسم علمى وفى أى تخصص من تخصصاته لمدة عام على الأقل؛ إذ من شأن هذا أن يوفر الاتصال والاحتكاك المباشر بين أساتذتنا وطلابنا وبين هؤلاء الأساتذة الذين يصنعون التقدم العلمى والفكرى فى بلادهم وفى العالم كله.

وحينئذ ستتشكل لدينا كما فى بداية إنشاء الجامعة المصرية البيئة العلمية والمدارس الفكرية ذات الصبغة العالمية وذات المستوى العالمى فى الدرس المعرفى وفى البحث العلمى على حد سواء. وربما يكون ذلك إلى جانب نظام البعثات الخارجية مدخلنا الحقيقى للمشاركة الإيجابية فى صنع التقدم الفكرى والعلمى للحضارة الإنسانية المعاصرة.

# ( 13 )

## تطوير التعليم المصرى والأسئلة الحائرة

لاشك أن هناك إجماعا وطنيا غير مسبوق على ضرورة تطوير النظم التعليمية المصرية بإعتبار أن هذا هو الطريق الـذهبى لتطـوير ولتحـديث المجتمع ككل وبإعتبار أن نهضة المجتمع وتقدمه مرهونة بوجود الكفـاءات البشرية المؤهلة والقادرة على تحمل المسئولية فى كافة قطاعات الدولة فـى عصر لم يعد هناك فيه أى مجال للتقاعس أو للخمول فى ظل وجـود قـيم العولمة والشركات متعددة الجنسيات وإتفاقيات الجات ... إلخ، مما يتطلـب مواجهة المنافسة الشرسة فى سوق العمل والإنتاج والتصدير ... إلخ.

وقد أدركت كل فئات المجتمع هذه الضرورة، كما أدركتها الدولة ممثلة فى الدعوة التى لم يمل الرئيس مبارك نفسه من تكرارها دائما والتى اعتبـر فيها أن تطوير التعليم هو المشروع القـومى الأول لمـصر. وكـم عقـدت الحكومات المتتالية مؤتمرات وكم تحـدث المتحـدثون الرسـميون وغيـر الرسميون فى ندوات عن هذا الموضوع ورسموا الخطط ووضعوا العديد من البرامج النظرية لتطوير التعليم سواء الجامعى أو قبل الجامعى وقد كان هذا ولا يزال هو الهم الأول لوزيرى ووزارتى التعليم العالى والتربية والتعلـيم وما بهما من جيش جرار من الخبراء والمتخصصين.

وبالطبع فلا أحد ينكر أن ثمة تطورا وتطويرا قد حدث فى جوانب متعددة من جوانب العملية التعليمية، لكن الحقيقة التى لا يستطيع أحد أن ينكرها أيـضا أن مخرجات هذا التطوير لازالت أقل بكثير مما يتوقعه المجتمع وربمـا أيـضا كانت أقل بكثير مما تتوقعه الحكومة ممثلة فى وزارتيها وخبرائها أيضا.

وهذا يعنى ضرورة أن نتساءل بجدية عن أسباب ذلك ؟! أى أن نتساءل عن أسباب إخفاق المحاولات التى تبذل فى مجال تطوير التعليم ؟! وأن نتساءل عن جوانب القصور التى تشوب هذه المحاولات ووقوفها فى أغلب الأحيان عند حدود الخطاب النظرى الجميل والمنمق عن أسس ومشروعات التطوير دون أن نرى مردوداً ايجابياً واضحاً فى الواقع الفعلى، ودون أن نرى الخريج المؤهل الذى يجد طريقه بسهولة إلى سوق العمل سواء فى مصر أو فى خارجها؟!

والحقيقة التى أراها ماثلة أمامى كلما فكرت وأمعنت النظر فى هذا الموضوع هى إننا لا نواجه مشكلاتنا التعليمية مواجهة جذرية، فنتوقف عادة عند العمل على رتق ثقوب الثوب الفضفاض دون أن نحاول تغييره أو استبداله بثوب جديد؛ وحتى لا نتهم بالغموض والإلغاز؛ فالأمر ببساطة يقتضى أن تتغير فلسفة التعليم المصرى بشكل جذري؛ وهذا التغيير يستلزم تشريعات جديدة تضع فى اعتبارها كل المتغيرات المستحدثة سواء على الصعيد العالمى بالنظر فى تجارب تطوير التعليم فى الدول الأكثر تقدماً أو على الصعيد الإقليمى حيث سبقتنا الدول المجاورة والتى كانت تعانى نظمها التعليمية من التخلف الشديد فواجهت ذلك بأن طورت نظمها التعليمية بشكل شامل بدأ من حيث انتهى الآخرون!

والطريف أن علماءنا فى مختلف التخصصات هم من أسسوا ووضعوا هذه النظم التعليمية المتطورة فى هذه الدول المجاورة وهم الذين شاركوا بجدارة فى تنفيذ هذه النظم ولا يزالون يمارسون ددورهم القيادى البارز فى هذه البلدان. إذن ما الذى ينقصنا لكى نلحق بركب النهضة التعليمية العالمية والإقليمية المعاصرة ؟!

إن الذى ينقصنا هو كما قلت المواجهة الجذرية للخلل القائم فى منظومة التعليم المصرى باستحداث تشريعات جديدة تتغير بمقتضاها رؤية التعليم المصرى ورسالته وسبل تحقيق هذه الرؤية وتلك الرسالة. وهذا لن يتحقق إلا إذا تحررنا من التشريعات البالية والتى عفى عليها الزمن، ونجحنا فى أن نعطى لكل ذى حق حقه من عناصر العملية التعليمية. وهذه العناصر – كما هو معروف – ثلاث؛ الطالب والأستاذ والمبنى الدراسى سواء كان ذلك يخص التعليم الجامعى أو ما قبل الجامعى فالتناقض الذى يعانى منه واقعنا التعليمى يندى له الجبين !

وقد تشرفت خلال الأعوام الخمسة الماضية برئاسة وحضور عدة مؤتمرات وندوات عقدت حول تطوير التعليم العام والتعليم الجامعى وحول الاعتماد وضمان جودة العملية التعليمية والمؤسسات التعليمية. واستمعت وشاركت مع عشرات من ألمع خبراء مصر فى التعليم والتربية فى هذه المؤتمرات إلى آراء المختصين بعيداً عن التقارير الرسمية والآراء المنمقة التى تحرص على تجميل الصورة!

وكانت محصلة هذه الآراء أننا نعيش بالفعل واقعاً تعليمياً يعانى من التناقض الشديد فى كافة عناصر العملية التعليمية.

فإذا بدأنا بالعنصر الأهم وهو الطالب نجد أن السياسة المعلنة والتى نحرص جميعاً عليها هى جودة المنتج أى أننا نريد تخريج إنساناً مؤهلاً واعياً قادراً على المشاركة الإيجابية فى سوق العمل وفى بناء المجتمع؛ لكن الواقع يقول أن ذلك لا يمكن فى ظل هذه الأعداد الهائلة من الطلاب سواء الذين تقبلهم المدارس أو الجامعات فكثافة الفصول المدرسية وقاعات الدرس الجامعية لا مثيل لكثافتها فى دول العالم !!

فكيف يمكن أن يتدرب التلاميذ أو الطلاب؟ وكيف يمكن أن يتفاعلوا مع الأستاذ ومع المادة العلمية؟! ومن هنا أتت آفة الآفات فى نظامنا التعليمي: الدروس الخصوصية وتحول البيوت إلى مدارس، وهجر التلاميذ المدارس والجامعات ليبحثوا عن وسائل أخرى للتحصيل الدراسي! وهنا يقال إن ضعف الإمكانيات المادية هى السبب فإمكانيات الدولة قاصرة عن أن تنشىء مدارس جديدة أكثر مما أنشأت وهى بحق قد أنجزت ما يشبه المعجزة فى هذا المجال فيكفى أنها قفزت بعدد المدارس من حوالى 26 ألف مدرسة فى العام الدراسى 1993 – 1994م إلى حوالى 28 ألف مدرسة فى العام الدراسى التالى 1994 – 1995م.

إلا أن هذه الزيادة الكمية وهى ما يشغلنا دائماً لم يصاحبه الإعداد الكافى لرفع مستوى الجودة فى العملية التعليمية من حيث المعلم المؤهل تأهيلاً جيداً ومن حيث التجهيزات الحديثة والإدارة الجيدة ... إلخ ونفس الشيء قد يقال عن حال الجامعات فقد انتشرت فى الآونة الأخيرة الجامعات الخاصة وتأسست جامعات حكومية جديدة ولا تزال المشكلة قائمة الزيادةالكمية دون الإعداد الكافى لرفع مستوى الجودة وذلك لنفس الأسباب.

فماذا يكون الحل: الحل يكمن هنا ببساطة فى إصدار تشريع يلزم الجميع بأن يقتصر القبول على العدد المناسب من التلاميذ أو الطلاب لكل لمدرسة أو لكل كلية. وهذا ليس بالأمر الصعب إذا ما وضعنا فى الاعتبار التزايد المطرد فى عدد المدارس الخاصة والحكومية وكذلك الجامعات الخاصة والحكومية. ولا ضير فى أن توجد بدائل أخرى للتعليم والتعلم كالتعليم الفنى والمعاهد المتوسطة ولا ضير – ونحن فى عصر الإصلاح الشامل والرغبة فى تعديل الدستور – أن يدفع الطالب القادر سواء فى

المدرسة أو فى الجامعة التكاليف الفعلية لدراسته حتى يتلقى الخدمة التعليمية الجيدة داخل المدرسة أو الجامعة الحكومية كما يتلقاها فى المدرسة أو فى الجامعة الخاصة. وهنا ستتوفر الإمكانيات اللازمة لإنشاء المزيد من المدارس أو الجامعات الحكومية وستتمكن الدولة – فى ظل تشريعات جديدة وتنفيذ جيد – من رفع مرتبات الهيئات التدريسية فى المدارس والجامعات الحكومية بما يوازى مثيلاتها فى المدارس والجامعات الخاصة وهذا سيضمن لنا جودة الأداء.

بالنسبة للعنصر الثانى من عناصر العملية التعليمية عنصر الأستاذ فلابد من إعادة النظر فى وضعه الحالى مادياً ومعنوياً؛ إذ أنه فى ظل الوضع الحالي: كيف أطالبه بالأداء الجيد والتفاعل مع تلاميذه وطلابه داخل الفصل الدراسى فى الوقت الذى لا يحصل فيه على الدخل الذى يكفيه؟! وكيف أضمن الأداء الجيد للمعلم فى ظل تقهقره فى السلم الاجتماعى لدرجة أن يستهين به التلاميذ فيحولونه من معلم محترم مبجل يعد مصدرا للإبداع والعلم، إلى معلم بالأجر داخل منازلهم ؟!

إن الأداء الجيد يرتبط بلا شك بالدخل المناسب لعضو هيئة التدريس سواء كان مدرسا بالمدرسة أو أستاذا بالجامعة. وبعدما نعطى لهذا أو ذاك ما يكافيء الأداء الجيد يمكن أن نخضعه لمعايير الجودة فى الأداء وأن نحاسبه وأن نعاقبه إذا ما خرج على أى تقاليد أو قيم علمية أو أخلاقية.

إن المنظومة المتكاملة للتطوير ينبغى أن تبدأ بتعديل فورى وشامل لمرتبات هيئات التدريس المتدنية لدرجة جعلت حتى أستاذ الجامعة يتسول طلابه لشراء كتبه أو مذكراته، وجعله يحمل حقيبته متنقلا بين الجامعات الخاصة والحكومية ليجمع بالكاد ما يكفيه وأسرته ولا يجد بالطبع أى وقت إضافى لعملية

البحث العلمى الجاد إذ يعود إلى بيته آخر النهار منهكا فكيف نطالبه فى ظل ذلك الأداء الجيد سواء فى مهمته التدريسية أو فى مهمته البحثية !!

وبالطبع فحال هيئة التدريس فى المدارس لا يخفى على أحد ؛ فإما مليونير من الدروس الخصوصية والخروج على كافة التقاليد المهنية وإما يعيش على الكفاف فلا يجد ما يكفى به نفسه وأسرته حتى نهاية الشهر!! إن هذه القضية لم تعد تحتمل التسويف أو التأخير أو حتى المسكنات التى نفكر فى تطبيقها حاليا من زيادة محدودة ومشروطة لمرتبات المدرسين وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات.بل تقتضى – إذا ما كنا جادين فى تحويل خطاب تطوير وتحديث التعليم من النظر المجرد إلى الواقع الفعلى – إصدار التشريعات الفورية اللازمة لمضاعفة مرتبات أعضاء الهيئات التدريسية عدة أضعاف ولا أعتقد أن المجتمع سيمانع فى ذلك إذا ما وجد المقابل بأن يتلقى الأبناء فى المدارس والجامعات تعليما جادا ويوما دراسيا مليئا بالأنشطة والمتابعة وإنتهاء لظاهرة الدروس الخصوصية ؛ فما يدفعه أولياء الأمور والطلاب فى الدروس الخصوصية وما شابهها يمكن أن يدفعوا جزءا منه كمصاريف دراسية بشرط أن تعود كما قلت إلى عقول أبنائهم علما ومعرفة جادين متطورين.

إن المصارحة والمواجهة الحاسمة لمشاكلنا التعليمية تتطلب فى ذات الوقت عدم إغفال العنصر الثالث الخاص بالأبنية التعليمية المؤهلة كمبانى وكتجهيزات؛ فبدون مبانى تعليمية مناسبة ومزودة بتجهيزات حديثة لا يمكن أن تنهض العملية التعليمية. وهنا نجد أن إصدار تشريع بالاستقلال المالى والإدارى للجامعات قد يحل مشكلاتها لأنها لو استقلت وكانت هناك مرونة لدى قياداتها الإدارية ستنجح فى توفير هذه الأبنية التعليمية المناسبة والمزودة

فى ذات الوقت بأحدث الوسائل التعليمية كما ستنجح فى تدريب كوادرها وتأهيلها التأهيل اللازم؛ فهى مؤسسات علمية قادرة بإمكانياتها البشرية المؤهلة أن تحدث ذاتها ولتحديث كل عناصر العملية التعليمية فيها وعلى الدولة بعد ذلك أن تراقب وتحاسب بعد أن تدعم وتساند!! وربما يمكن أن يحدث نفس الشىء للتعليم قبل الجامعى إذا ما عممت المدارس التجريبية وتوسعت الوزارة فى إنشائها فالإقبال الشديد عليها من قبل أولياء أمور التلاميذ يكشف عن أن المجتمع بحاجة ماسة لأن يدفع مصاريف أكثر مقابل خدمة تعليمية أفضل.

ولا يعنى هذا بأى حال أن نقلل فرص التعليم المجانى أمام غير القادرين؛ فالقاعدة التى يمكن أن نتخذها أساساً للنهوض بالتعليم هى "أن يدفع القادر ما يوازى الانفاق الفعلى على تعليمه وأن تدعم الدولة بالفعل غير القادرين "وتعميم هذه القاعدة يقتضى كما قلت منذ البداية تغييراً فى التشريعات وتغييراً فى فلسفة التعليم ذاتها، ذلك التغيير الذى يتيح للجميع – فى كافة مراحل التعليم – تعليماً يفجر طاقات الإبداع ويكتشف المواهب وينميها بدلاً من هذا النوع الذى يركز حالياً على حفظ المعلومات واجترارها دون أدنى قدرة على بلورتها والإضافة إليها واستخدامها فى حل مشكلات الحياة التى يواجهها الدارس سواء فى حياته العملية أو فى أبحاثه العلمية.

إنه ذلك التغيير الذى يتيح للمعلم باستمرار إمكانية تجديد المادة التعليمية حسب الحاجات المتطورة للدارسين وللمجتمع ومستفيداً من كل الوسائل التكنولوجية الحديثة ومستثمراً جو المنافسة الدولى فى الأنظمة التعليمية وفى متطلبات نظم الجودة والاعتماد.

إنه ذلك التغيير الذى يعطى مساحة أكبر للجوانب التطبيقية وللتدريب

العملى كلما أمكن ذلك وباستخدام كل الوسائل المتاحة حتى لا تصبح العملية التعليمية مجرد تلقين نظرى لمعلومات قد يحصلها الدارس من مصادر المعرفة التى أصبحت متاحة الآن فى كل مكان وبوسائل عدة منها القديم كالمكتبات ومنها الحديث كشبكة المعلومات الدولية (الانترنت).

إن الانفتاح على الواقع العملى والتدريب المستمر فى كل المجالات الدراسية يعطى دفعة كبرى لاستثمار النظريات العلمية وتطويعها لخدمة التقدم العملى للمجتمع الإنسانى ككل وللبيئة المحلية عل وجه الخصوص، كما أنه يجعل الدارس نفسه سعيداً ومدركاً لأهميته على الصعيدين النظرى والعملى، فهل نحن عاجزون عن إجراء هذا التغيير؟! وهل نحن جادون حقا فى مواجهة الأسئلة الحائرة على ألسنة المختصين والعامة على حد سواء؟!

أعتقد أننا فى مرحلة حاسمة من مراحل الإصلاح الوطنى الشامل. وهذه المرحلة تتطلب المواجهة الحاسمة لجوهر المشكلات وعلى رأسها المشكلات التعليمية، وليس الإلتفاف حولها.

وأتمنى ألا تتأخر هذه المواجهة الحاسمة لجوهر مشكلاتنا التعليمية وأن نتحول فى أسرع وقت ممكن من المواجهة بالكلام لنظرى إلى المواجهة الواقعية وأن يلمس أبناء مجتمعنا هذا التحول الجذرى فى نظمنا التعليمية فيأملون بحق فى مستقبل أفضل لأنفسهم ولأبنائهم.

# ( 14 )

# وزارتان للتعليم

# أم وزارة واحدة

إن الأهمية القصوى للتعليم باعتباره قاطرة التقدم التى تقود المجتمع نحو التفوق والإبداع والمنافسة فى كل المجالات هى التى تجعل الحوار يتجدد دوماً مع أى تفكير فى تشكيل وزارى جديد.وعادة ما يثار السؤال: أيهما أفضل أن تصبح لدينا وزارة واحدة للتعليم بشقيه التعليم العام والتعليم العالى أم أن الأفضل أن يفصل التعليم العام تحت مظلة ما يسمى بوزارة التربية والتعليم عن التعليم العالى تحت مظلة ما يسمى بوزارة التعليم العالى والبحث العلمى.

وفى إعتقادى أن مشاكلنا التعليمية وسوء إدارتها عادة ما ينشأ عن هذا الفصل المصطنع بين التعليم العام والتعليم العالي.فإذا ما تساءلنا عن سر تخلفنا التعليمى وتدنى مستوى خريجينا عادة ما يقال من مسئولى التعليم العالى ان سوء المستوى أتى من تدنى مستوى الطلاب فى التعليم قبل الجامعى؛ فهم لم يتدربوا جيداً على التفكير المستقل وليس لديهم مهارات البحث العلمى فضلاً عن تدنى مستواهم فى لغتهم القومية واللغات الأجنبية وهم يأتون إلى الجامعة بمجاميع مرتفعة تظن معها أنهم قد بلغوا الكمال وهم فى حقيقة الأمر قد حصلوا عليها نتيجة لتدربهم فقط على كيفية الإجابة على أسئلة الامتحانات وحفظ تلك الإجابات حفظاً دون فهم أو تدبر!! ومن ثم فهم يواصلون دراستهم الجامعية بنفس العقلية الجامدة التى لم تتدرب إلا على التقليد والحفظ دون التفكير والفهم!!

أما إن سألنا مسئولى وزارة التربية والتعليم عن التدنى فى مستوى الحاصلين على الشهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها لقالوا ببساطة أن السبب يكمن فى ذلك المُعلم غير المؤهل وغير المدرب بشكل كاف الذى تخرجه الكليات الجامعية وعلى رأسها كليات التربية!!

ومن هنا تضيع الحقيقة وسط إلقاء المسئولية من كلا الطرفين على الأخر، والنتيجة أننا ندور فى حلقة مفرغة لا نستطيع تحديد بدايتها أو نهايتها، كما لا نستطيع تحديد على أى طرف تقع مسئولية هذا النظام التعليمى الذى نشكو جميعاً من تدنى مستوى خريجيه وعدم حاجة سوق العمل إليهم.

ولما كان تطوير التعليم بجميع مراحله يمثل ضرورة حتمية إذا ما أردنا لوطننا أن يحتل مكانته التى تليق به بين الأمم وإذا ما أردنا لمواطنينا أن تتفجر طاقاتهم وأن يشاركوا جميعاً بفاعلية فى بناء هذا الوطن ورفعته وتقدمه، فإن الأمر يستلزم وقفة حازمة وجادة مع كل مشاكل التعليم عن طريق خطة استراتيجية تستند على مبادىء محددة وتستهدف تحقيق نتائج محددة، وما بين المبادىء التى تستند عليها والأهداف التى نريد تحقيقها من خلال هذه الاستراتيجية لا يصح أن توقفنا أى معوقات ولا أن تعرقلنا أى عراقيل مادية كانت أو معنوية ! فالأهداف السامية يتحد حولها الناس إذا ما عرفوا أن تحقيقها مسألة حيوية يحتاجها الوطن وتعود بالنفع المؤكد على جميع مواطنيه وعلى صورته أمام العالم.

ولا شك أن هذه الخطة الاستراتيجية ينبغى أن يتفق عليها كل أطياف المجتمع المصرى وأن ينفذها وزير واحد ووزارة واحدة هى وزارة التعليم وأن تتضافر كل الجهود لإنجاحها وأن يساندها كل الهيئات والوزارات بل كل القوى الفاعلة فى المجتمع المدنى.

إن مايحدث الآن هو وجود العديد من الخطط للتطوير لدى كل وزارة على حدة، ولدى الهيئات التابعة لها، ولدى ما يسمى بالهيئة القومية للجـــودة والاعتماد.وهذه الجهات فى واقع الأمر تعمل كجزر منعزلة رغم مـــا يبـــدو على السطح من تعاون ظاهرى بينها.وتتفرق الميزانيات الخاصـــة بتطـــوير التعليم والمنح التى تتلقاها الدولة من الهيئات المانحة بين هاتين الـــوزارتين والهيئات المعنية بالتعليم وتنفق هذه الميزانيات عادة على خطط للتطـــوير لا تكتمل ولا يوجد تنسيق بين منفذيها والقائمين عليها؛ فالكل يتصور أنه يجدد ويشارك فى التطوير لكن قراءة الواقع التعليمى تشير إلى أنه لم يتطور شيء ولا نزال نسير محلك سر!!والسبب أن عمليات التحـــديث والتطـــوير تـــتم بصورة عشوائية غير منظمة وعبر خطط لا تكتمل ومن جهات لا تنـــسيق بينها ولا توجد دراسة واحدة تقومها وتحدثنا عن نتائجها ومردودها!!.

إن مفهوم الخطة الاستراتيجية أنها خطة محددة الأهداف وتتحقق هـــذه الأهداف فى مدى زمنى معلوم. وأى خطة لتطوير التعليم المصرى لا يمكن أن يقل مداها الزمنى عن عشرين عاماً حيث يبدأ تنفيذها على طفل الروضة وتظل معه حتى يتخرج من الجامعة، حيث ينبغى تحديث وتجديد كل الخطط والمناهج الدراسية الخاصة بكل مراحل التعليم مرة واحدة، ومعها يتم تدريب وتأهيل المعلمين القادرين على تنفيذ هذه الخطط والمُدربين عليهـــا تـــدريباً جيداً، ومع كل ذلك لا بد أن تكون هناك الكوادر الإدارية الكافية المدربة التى تشرف على ذلك دون وساطات أو محسوبيات بل يكـــون المعيـــار الوحيـــد لاختيارها هو الكفاءة والكفاءة وحدها واذا ارتبطت الكفاءة والخبرة يكون ذلك أفضل، أم ان تعارضا فليكن المُدرب الكفء هو من يقـــود ويـــدير عمليـــة التحديث.فعملية تحديث وتطوير التعليم فى كل مراحله تحتاج إلى جرأة فـــى التخطيط وجسارة وجدية فى التنفيذ.وقبل ذلك ومعه لا بـــد أن تتـــوافر لهـــا

الإمكانيات المادية التى توفر البنية التحتية والتكنولوجية اللائقة، فضلاً عن إعطاء القائمين على التخطيط والإدارة والتنفيذ المقابل المادى اللائق حتى ننجح فى القضاء على كل السلبيات القائمة وصور الفساد المختلفة فى مدارسنا وجامعتنا إذ أن معظمها سببه تدنى مستوى دخول القائمين على العملية التعليمية.

إن استراتيجيتنا التعليمية ينبغى أن تستند على رؤية للتطوير والتحديث تمتد من 2010 إلى 2030 ولندعوها الرؤية الاستراتيجية العشرينية لتطوير التعليم (2010 – 2030) وينبغى لهذه الرؤية أن تستند على مبادىء محددة: أولها: أنها ينبغى أن تتم من البداية وفقاً لأحدث المعايير العالمية فى التعليم على أن لا يتناقض ذلك مع أى قيمة من قيمنا الحضارية أو أى ثابت من ثوابتنا الثقافية أو العقائدية.وثانيها: أن تلتزم فيها الدولة بمجانية التعليم الأساسى من مرحلة رياض الأطفال حتى المرحلة الثانوية بشقيها الفنى والعام وأن تصدر التشريعات التى تلزم الأسر بإلحاق الأبناء بمرحلة التعليم الأساسى ومعاقبة من لا يلتزم بذلك حتى نقضى تماماً على أمية القراءة والكتابة فى المجتمع وهذا شرط أساسى لتحديث المجتمع بكافة طبقاته وفئاته.وثالثها: الاهتمام بمرحلة رياض الأطفال التى تعد أخطر مراحل التربية والتعليم على الإطلاق فى النظم التربوية المعاصرة، ولذلك ينبغى قصر التعامل مع الطفل على المعلمة المؤهلة والمتخرجة من كليات أو أقسام رياض الأطفال فهى القادرة على اكتشاف مواهبه وتنمية قدراته وتعليمه عن طريق اللعب وليس عبر مناهج دراسية معينة ورابعها تركيز التعليم الابتدائى على المعارف الأساسية فبعد تعلم القراءة والكتابة يكون التركيز على اللغة القومية ثم إحدى اللغات الأجنبية ومعها أساسيات العلوم والحساب والتربية الدينية والقومية.وخامسها: تركيز التعليم الثانوى على تنمية المهارات اللغوية

وتنمية مهارات التفكير الفلسفى والإبداعى ومهارات التفكير المنطقى والبحث العلمى إلى جانب مواصلة تعلم العلوم والرياضيات والأدب والتاريخ..الخ ويتم ذلك حسب ميول الطالب ورغباته حيث يمكنه التركيز على أحد الجانبين ( العلوم والرياضيات ) و( الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية ).وسادسها: توظيف التعليم الجامعى لخدمة أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية خصوصاً الأهداف العملية والمعرفية على وجه العموم فى إطار من الحرص على الانفتاح على النظم التعليمية المتطورة وإتباع المعايير العالمية فى التدريس وتحديد التخصصات والمناهج الدراسية وتشجيع التعاون مع الجامعات العالمية المناظرة فى كل التخصصات والحرص على التبادل العلمى بين الأساتذة والطلاب بين جامعاتنا والجامعات العالمية شرقاً وغرباً.

إن الالتزام بالتطبيق الفعلى لمثل هذه الرؤية الاستراتيجية ( 2010 - 2030 ) فى نظامنا التعليمى مهما كانت النفقات المطلوبة لها ومهما تغيرت الحكومات وأياً ما كان الوزير المختص بالتعليم يمثل حقيقة المشروع القومى لتحديث مصر فى العشرين سنة القادمة، ومن شأن هذا المشروع القومى لتحديث التعليم أن يضيف إلى اقتصادنا القومى تراكماً عظيماً من رأس المال البشرى الذى يمثل العمود الفقرى لأى تنمية فى المجتمع.والحقيقة التى أود أن ألفت الانتباه إليها أنه بدراسة كل تجارب التنمية والتحديث فى كل المجتمعات غربية كانت أو شرقية من التجارب الأوربية إلى التجارب الآسيوية وحتى التجربة الماليزية الإسلامية نجد أنها قامت على تحديث التعليم وتحسين مستوى الخريج وفقاً لمعايير الجودة والمنافسة العالمية ووفقاً لتطور حاجات هذه المجتمعات وباستغلال كل امكانياتها المادية المتاحة فى البيئة المحلية والاستفادة من خبرات وتجارب الآخرين فى تطوير نظمهم التعليمية.

وعلى ذلك فلم يعد مقبولا ونحن على أعتاب العقد الثانى من القرن الحادى والعشرين أن نقف مكتوفى الأيدى وغير قادرين على تحديث وتطوير سياستنا ونظمنا التعليمية.ولا أشك لحظة فى أنه لو توافرت الإرادة السياسية لإعادة بناء نظامنا التعليمى وبشكل جذرى وفقاً لهذه الرؤية لاتحدت حولها ارادة الشعب المصرى مهما كانت التحديات ومهما كانت القرارات الصعبة التى ربما يكون لها بعض التأثير على حياته الاجتماعية والتى ربما تؤثر على خطط التنمية فى المجالات الأخرى؛ فالإنسان المصرى بفطرته وبتاريخه العريق يعى جيداً أننا نعيش عصر التقدم العلمى والمعرفى وأننا كشعب عظيم وعريق ينبغى أن لا نتخلف عن ركب التقدم العالمى وأننا بالتعليم وبالعلم يمكننا المشاركة الإيجابية فى حضارة العصر.والحقيقة أننا نعرف كم يتألم الإنسان المصرى حينما يجد أن نظامنا التعليمى يعد متخلفاً عن النظم التعليمية فى الدول الأخرى وأن يجد أبناءه لا يستطيعون رغم تخرجهم من الجامعات والمعاهد المختلفة الالتحاق بسوق العمل المحلى أو الأقليمى أو الدولى وأنهم يحتاجون دائماً إلى إعادة تأهيل حتى يستطيعوا العمل فى أى مجال سواء فى القطاع الخاص أو الحكومي!!

# ( 15 )

# البحث العلمى.. وتطوير الحياة على أرض مصر

أثار المقال السابق الذى كتبته تحت عنوان " وزارتان للتعليم أم وزارة واحدة " والتى أشرت فيها إلى الخطة الاستراتيجية العشرينية ( 2010-2030 ) لتطوير التعليم المصرى بعض ردود الأفعال لدى الزملاء والقراء.وقد تساءل بعضهم: وماذا عن البحث العلمى فى مصر فهو لم يرد ضمن هذه الخطة العشرينية التى ركزت فقط على تطوير التعليم بمرحلتيه العام والعالى على أن تقوم به وزارة واحدة للتعليم حتى يكون التنسيق والتكامل بين المرحلتين وحتى يتم تحقيق الأهداف المرجوة بشكل يرضى المجتمع الذى ضاق كل من فيه بتدنى المستوى التعليمى لأبنائنا وبكثرة المشكلات التى تعوق التقدم والارتقاء بالمنظومة التعليمية ككل!

ويهمنى بداية أن أشير إلى حقيقتين هامتين الحقيقة الأولى هى أن تطوير منظومة البحث العلمى مرتبطة بالفعل بتطوير نظامنا التعليمى فكلاهما يصب فى الأخر وخاصة فى قطاع التعليم العالى حيث أن كل القائمين عليه من أساتذتنا وعلمائنا هم فى المقام الأول باحثين علميين حصلوا على درجاتهم العلمية ( الماجستير والدكتوراه ) بأبحاث علمية، فالأستاذ الجامعى حسب طبيعة عمله ومؤهلاته يقوم بالمهمة البحثية بقدر قيامه بالمهمة التدريسية، وكلاهما يصب فى الأخر أيضاً لديه حيث أن استمراره فى عملية البحث العلمى والإبداع فيه يعنى أنه سيجدد من المضامين التدريسية وتطوير المحتوى العلمى لمقرراته الدراسية باستمرار. ولو لم يقم

أساتذة الجامعة بمهمة بتطوير البحث العلمى فى إطار تخصصاتهم طوال حياتهم لما كان لدينا أساتذة وعلماء متميزين قادرين على قيادة التقدم العلمى فى الجامعات المصرية وبالتالى فى المجتمع المصري. ومن هنا وجب على جامعاتنا دوما دعم البحث العلمى بأقصى طاقة ممكنة سواء لدى الهيئة المعاونة أو لدى أعضاء هيئة التدريس؛ وقد أحسنت جامعة القاهرة ومجلسها الموقر بقيادة أ.د./ حسام كامل صنعاً بأن خصصت ميزانية ضخمة لدعم البحث والنشر العلمى الدولى لأساتذتها بشكل غير مسبوق فأصبحت تكافىء كل من يقدم بحثاً علمياً منشوراً فى المجلات العلمية الدولية بمبالغ مالية كبيرة فضلاً عن دعمها للبحث نفسه بالمساعدة فى شراء خاماته وتوفير احتياجات الباحثين من الدوريات العلمية من خلال المكتبة الرقمية الحديثة وربطها بكل مصادر المعلومات الدولية. فضلاً عن أن الجامعة قد اتخذت لأول مرة قراراً بدعم الأبحاث العلمية التى يقوم بها أعضاء الهيئة المعاونة للحصول على درجتى الماجستير والدكتوراه بمبالغ وصلت فى العام الحالى إلى سبعة عشر مليون جنيه، كما اتخذت قراراً أخر بتحمل نفقات السفر للباحثين الشباب من الهيئة المعاونة إذا ما قبلت أبحاثهم فى المؤتمرات الإقليمية والدولية.ولا شك أن هذه الإجراءات وغيرها مطلوب لدعم البحث العلمى لأساتذة الجامعات ومعاونيهم. وكما قلت سابقاً فالبحث العلمى لدى الأستاذ الجامعى هو مهمته الأولى وينبغى أن تظل كذلك وهذا لن يتأتى إلا إذا وفرنا له بداية ما يكفل له الاستقرار المادى والإجتماعى ودعمنا بلا حدود أبحاثه العلمية سواء التى يجريها بنفسه أم يشرف عليها ويقوم بها تلاميذه من الباحثين الشباب.

والحقيقة الثانية التى أود الإشارة إليها هى أن اهتمام الدولة بالبحث العلمى وبنشر العلم والمعرفة العلمية قد بلغ ذروته فى إعتقادى بإنشاء ما

يسمى الآن بالمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا وهو المجلس الذى يرأسه رئيس الوزراء شخصياً وهذا المجلس قد حدد منذ إنشائه أهداف البحث العلمى فى مصر والأولوية القومية لمشروعاته التى تمثلت فى البحث عن الطاقة الجديدة والمتجددة، ومصادر المياة ومشاكل التحلية، والتكنولوجيا الحيوية والنانوتكنولوجى، والزراعة والتغنية، وأخيراً تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. كما حدد خطة للتطوير والتى تمثلت فى الاعتماد على اقتصاد المعرفة وهيكلة إدارة العلوم والتكنولوجيا وإنشاء صندوق لتمويل المشروعات البحثية بميزانيه بلغت أكثر من (7) مليار جنيه، والتركيز على الابتكار والإبداع وأخيراً الدعم السياسي.

وفى ضوء ذلك أتساءل عن دور أكاديمية البحث العلمى وكذلك عن دور وزارة البحث العلمي؟! إن دورهما بلا شك أصبح تابعاً لهذا المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا وهما معنيان معاً بتنفيذ السياسات التى يضعها هذا المجلس ويقومان على تحقيق أهدافه وإلا فما جدواهما الآن؟! إن الأمر أصبح يستدعى ببساطة إعادة النظر فى هاتين الهيئتين وجدوى وجودهما فى ظل ما نملكه من مراكز بحثية علمية بلغت أكثر من 360 مركزاً. إن الميزانيات التى تنفق على البحث العلمى ينبغى أن توجه مباشرة إلى الباحثين العلميين الذين يبلغون حسب أحدث الإحصائيات حوالى مائة ألف فى مصر؛ فالإنفاق على البحث العلمى فى مصر كما يعرف كل المعنيين لم يتجاوز0.5% بينما يبلغ فى أمريكا 2.6% وفى اليابان 2.78% وفى أوربا 1.97% ورغم هذا التدنى فى نسبة الإنفاق الحكومى على البحث العلمى مقارنة بالدول المتقدمة فإن الأمر يزداد سوءاً إذا عرفنا أن معظم هذه النسب يذهب كرواتب للعاملين والإداريين فى هذه الهيئات والمراكز البحثية ولا يذهب إلى دعم الأبحاث العلمية التى يقوم بها العلماء والباحثون.

ولعلى وفى ضوء ما سبق أطرح تصوراً يمكن مناقشته من المختصين والمعنيين بتطوير البحث العلمى فى مصر، اذ يمكن إعادة هيكلة منظومة البحث العلمى فى مصر على أساس الاكتفاء بهذا المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا بوصفه المجلس الذى يرسم السياسات ويحدد الأهداف والخطط البحثية ويقوم بتعميمها على المراكز البحثية المختلفة سواء داخل الجامعات أو خارجها كل حسب اختصاصه لتقوم هذه المراكز بطمانها الأجلاء وباحثيها بوضع الخطط البحثية التنفيذية لهذه المشروعات البحثية الكبرى والميزانيات التقديرية المطلوبة والمدى الزمنى الذى يمكن إنهاء هذه المشروعات البحثية فيه. ولكى يتم تنفيذ هذه المشروعات البحثية والاستفادة من نتائجها التطبيقية فى مختلف المجالات بما يحقق أهداف المجتمع ورفاهة وتقدم أفراده يمكننى أن أقترح أن تتبع المراكز البحثية خارج الجامعة الوزارات المعنية حتى تتشاركا فى البحث والتطبيق وتتم الاستفادة القصوى من طاقات الباحثين العلميين ونتائج أبحاثهم فى تطوير العمل داخل هذه الوزارات وتحقق خططها التنموية وتتغلب على أى مشكلات تقنية تواجهها فى تنفيذ مشروعاتها. وعلى سبيل المثال فالمشروعات البحثية الخاصة بتطوير تكنولوجيات الزراعة ومشكلات التغذية تتم الشراكة فيها بين المراكز البحثية الزراعية وبين وزارة الزراعة والحقيقة أن الواقع يشير إلى تبعية الكثير من هذه المراكز لوزارة الزراعة بالفعل، أما المشروعات الخاصة بمصادر المياه ومشاكل التحلية فتتم بالشراكة بين المراكز البحثية المختصة وبين وزارة الرى وهكذا الحال بالنسبة للمشروعات البحثية الخاصة بالطاقة الجديدة والمتجددة فهى تتم بالشراكة بين المراكز البحثية المتخصصة وبين وزارة الكهرباء والطاقة. أما الأبحاث الخاصة بتطوير تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات فتتم بالشراكة بين المراكز البحثية المختصة وبين وزارة الاتصالات والمعلومات. أما

الأبحاث الخاصة بتطوير الصناعات المختلفة فتتم بالشراكة بين المراكز البحثية المختصة وبين وزارة الصناعة والهيئات والمصانع التابعة لها. ولا شك أن تلك الشراكة البحثية بين الهيئات والمراكز البحثية وبين الوزارات والهيئات المعنية ستقضى على الفجوة بين البحث العلمى وتطبيقه والاستفادة منه، فضلاً عن أنها ستضمن تدبير التمويل اللازم والمستديم لتطوير البحث العلمى فى المجالات المختلفة. وبالطبع فإننى أعلم أن شيئاً من هذا ربما يكون موجوداً الآن؛ فثمة شراكات متعددة بين المراكز والجهات البحثية فى مصر وبين الكثير من الشركات والمصانع والوزارات المختصة لكن المطلوب هو تحقيق أقصى قدر من ربط البحث العلمى بتحقيق التقدم الزراعى والصناعى بشكل مباشر. إن المطلوب هو مشاركة البحث العلمى فى تحقيق التقدم فى كل مجالات الحياة على أرض الوطن، فأى بحث علمى ينبغى أن يكون له مردوده المباشر على واقع الحياة وتطويرها لرفاهية الإنسان وإلا ما كان بحثاً ولا علميا!!

إن كل مشكلاتنا فى كافة المجالات لا حل لها فى واقع الأمر إلا بالبحث العلمي، وأكاد أجزم أن معظم هذه المشكلات مدركه من قبل العلماء والباحثين المصرين ومدروسة ولدينا لكل مشكلة منها أكثر من حل وأكثر من طريقة يمكن من خلالها التغلب عليها وتحويلها من مشكلة تعوق العمل والحياة إلى قوة دافعة ومحركة وصانعة لحياة أفضل على أرض هذا الوطن. لكن المشكلة الأكبر أن هذه الأبحاث العلمية التى بها الحلول لما نعانى منه من مشاكل ومعوقات حبيسة الأدراج فى المراكز البحثية أو على أرفف المكتبات ولا تجد من يحولها من النظر إلى العمل. إن الحاجة ملحة لأن ينشأ لدينا فى كل مركز بحثى وفى كل جامعة مركزاً لتوثيق هذه الأبحاث العلمية وتسويقها للجهات المعنية. وعلى الجهات المعنية فى كل جنبات الوطن أن تدعم هذه

الأبحاث العلمية بشرائها وتطبيقها. فلا مجال لتوطين البحث العلمى ولا التكنولوجيا فى مصر إلا بتشجيع الأبحاث العلمية المحلية وتشجيع تطبيق الحلول التى يقدمها العالم المصرى الوطنى بدلاً من الاعتماد على استيراد تكنولوجيا أجنبية عادة ما تكون غير ملائمة للبيئة المصرية ولا مخلصة فى حل مشكلاتها ولا يهمها فى واقع الأمر إلا تحقيق المكاسب المادية وهدم المشروعات البحثية القومية وإضعاف المنتج البحثى المصرى وإحباط العالم المصري.

إن خلق البيئة المواتية للبحث العلمى فى مصر لا ينفصل فيها البحث العلمى عن تمويله والاستفادة منه فور الانتهاء منه، كما أن شرطاً ضرورياً من خلق هذه البيئة المواتية لنهضة البحث العلمى وتقدمه فى مصر يكمن فى الثقة التى ينبغى أن توليها الجهات الحكومية والخاصة فى العالم المصرى وفى قدراته التى يشيد بها المختصون فى الخارج ونهدمها نحن، يحترمها علماء العالم ولا نقدرها نحن ! إن قضية البحث العلمى وتوطين التكنولوجيا فى اعتقادى تعد أخطر وأهم القضايا إذا كان الأمر يتعلق بالحديث عن التقدم والمشاركة فى حضارة العصر فضلاً عن الحديث عن النهوض بالمجتمع وتطوير الحياة على أرض الوطن. فالتقدم فى أى مجتمع مرهون بتقدم منظومة التعليم والبحث العلمى فيه وعلى الرغم من أننا على كافة المستويات أصبحنا نعى ذلك ونقدر ضرورته إلا أننا لا نزال نقف بهذا الوعى عند الحدود النظرية دون العمل الفعلى على تحويل هذا الوعى النظرى بأهمية البحث العلمى وتوطين التكنولوجيا إلى واقع فى حياتنا العملية فى كل جوانبها. والحقيقة أن هذا هو التحدى الأكبر الذى يواجه أمتنا الآن. ونحن قادرون بإذن الله على مواجهة هذا التحدى لأنه لم يعد مجرد تحدى بل أصبح ضرورة حياة أو بمعنى أدق أصبح ضرورة وجود لأناس صنعوا الحضارة وأسسوا المدنية منذ فجر الحضارة الإنسانية ولا يصح أن يتخلفوا أكثر من

ذلك عن المشاركة الحيوية فى حضارة العصر العلمية وفـــى صـــنع التقـــدم وتحقيق الرفاهية لأنفسهم.

# ( 16 )

# حلول فورية لمشاكلنا التعليمية

طفت على السطح خلال الفترة الماضية ظواهر جديدة على نظامنا التعليمى وتتعارض بشكل واضح مع تقاليدنا الإجتماعية وقيمنا الأخلاقية مثل قضايا عنف المدرسين مع الأطفال لدرجة القتل، وضرب المدرسين لبعضهم البعض والتعدى من قبل أحدهم على ناظر المدرسة ! فضلاً عن تعدى التلاميذ بالأقوال والأفعال على بعض مدرسيهم ! كما صاحب تطبيق الكادر الجديد للمعلمين ظواهر لافتة لم يكن يتوقعها أحد من الناس ولا من المسئولين مثل ظواهر الغش داخل صالات الامتحانات المؤهلة لخضوع المدرسين للكادر، وتظاهر بعض المدرسين إما رافضين لتطبيق النظام ككل، أو رافضين لبعض ما صاحب هذا التطبيق من ظواهر سلبية ولاشك أن هذه الظواهر وغيرها كثير مما يطفو على السطح كل يوم تؤكد أنه بات من الضرورى أن نتوقف لنتأمل إلى أين يسير مجتمعنا عموماً ونظامنا التعليمى خصوصاً وكيف يمكن علاج مثل هذه الظواهر والتساؤل حول الأسباب الحقيقية لها وكيفية مواجهتها بشكل يعيد النظام التعليمى إلى مساره الطبيعى، وإلى مدرسينا هيبتهم ووقارهم، وإلى مدارسنا الاستقرار والهدوء لأداء رسالتها السامية فى تربية وتعليم الأجيال الجديدة بشكل يحقق الأهداف السامية العليا للمجتمع من ناحية ولهؤلاء الأبناء من ناحية أخرى.

وفى اعتقادى أننا جميعاً نتفق كمسئولين وأولياء أمور وتلاميذ مع كل طوائف وفئات المجتمع المصرى وكل هيئاته ومؤسساته وأفراده أن التعليم هو قاطرة التقدم وأن جودة التعليم هى الطريق الطبيعى لتحقيق الأهداف

المرجوة منه فى رفاهية المجتمع وتقدمه وسعادة أفراده فضلاً عن كونها هى المدخل الضرورى لدخولنا إلى المشاركة فى حضارة العصر والمنافسة على فرص العمل المتاحة فى ظل العولمة والاتفاقيات الدولية التى تحتم على أبنائنا التنافس مع غيرهم لنيل أى وظيفة فى أى بقعة من العالم.

وإذا سلمنا بذلك فإنه من الضرورى لكل من يعمل فى نظامنا التعليمى أن يقر بضرورة المشاركة فى كل الأنشطة التى تتيحها الدولة للعمل على جودة التعلم، بل وأن يسارع إلى اقتراح أنشطة أخرى يمكن أن تؤدى إلى تحقيق هذه الجودة.

وأعتقد من جانبى أن كل من يعمل فى نظامنا التعليمى - عدا قلة قليلة وربما تكون هذه القلة غير مؤثرة - يحرص على إجادة العمل الذى يقوم به فى ضوء الإمكانات المتاحة، ويكون أحرص ما يكون على إجادته إذا تحسنت هذه الإمكانيات وتوفرت الظروف التى تساعده على تطوير أدائه طالما أن هذا سيحسن من دخله ويرفع من شأنه ويكفل له حياة كريمة تجعله قدوة تحتذى ومثلاً أعلى لكل المحيطين به سواء كانوا من زملائه أو من المتعاملين معه سواء كانوا من العاملين الإداريين أو كانوا من التلاميذ أو كانوا حتى أفراداً عاديين فى المجتمع.

ولعل سائل يسأل الآن: إذا كان ذلك كذلك فما سبب كل هذه الظواهر السلبية الخطيرة التى استشرت فى نظامنا التعليمى ؟!

وعلى هذا السائل أجيب بأننا عادة ما نتفق على الأهداف لكننا نختلف على الوسائل المؤدية إلى هذه الأهداف ! بمعنى أننا جميعاً نريد جودة التعليم ونريد سيادة الأخلاق التربوية فى مدارسنا كما نريد أن نحقق السعادة والاستقرار من هذا وذاك، لكننا لا نعرف حقاً كيف يمكن تحقيق ذلك فى ظل

المشاكل المتراكمة والبيروقراطية الضاربة فى أعماق كل جوانب حياتنا وفى ظل الإنفصال التام بين كل ما نقول وهو عادة رائع وجميل وبين ما نفعل أو ما يحدث فعلاً وبه كل ما يتناقض مع أقوالنا وقناعاتنا النظرية.

وفى القضية موضوعنا الآن يبدو أن الوسائل التى اتبعت لتحقيق هذه الأهداف المتفق عليها هى التى جانبها التوفيق، فليس مقبولاً فى مجتمعنا أن يخضع المعلم للإمتحان بهذه الطريقة المهينة، وليس مقبولاً فى مجتمعنا أن تتشكك وزارة التعليم فى كفاءة مدرسيها وهى من عينتهم فى هذه الوظائف التربوية.

وعلى ذلك أرى ضرورة إعادة النظر فى مسألة امتحانات كادر المعلمين هذه؛ فهى امتحانات لا قيمة تربوية ولا تعليمية حقيقية لها. ويمكن أن يرتبط تحسين أوضاع المدرسين المادى بنظام للجودة يعتمد على عقد دورات تدريبية تأهيلية لهم قبل الحصول على الدرجة الجديدة ومن الطبيعى أنه عقب كل دورة يحدث تقويم لدارسيها حتى يجتازها من استوعبها ويعيدها مرة أخرى من فشل فى اجتيازها. وبهذا الشكل يمكن القضاء على كل السلبيات التى صاحبت ما سمى بإمتحانات كادر المعلمين الجديد. فالحقيقة التى لامراء فيها أن معلمى مصر وهم المسئولون عن تنشئة أجيالنا الجديدة جيلاً بعد جيل يستحقون كل مخصصات هذا الكادر وأكثر منه دون امتحانات أو غيره. لكن لاضير من أن نربط ترقيتهم وتدرجهم الوظيفى بتلك الدورات واجتيازهم لها على أن تنظم هذه الدورات وتشرف عليها كليات التربية فى المحافظات المختلفة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم.

أما بالنسبة للأحداث الدرامية التى شهدتها الساحة التعليمية من الضرب والعنف المتبادل بين بعض المدرسين وأبنائهم الطلاب. فالحقيقة التى لابد أن نعيها وأن نعترف بها أن حكوماتنا المتتالية هى المسئولة عن ذلك منذ أن

ألغت تكليف خريجى كليات التربية لصالح تعيين أى خريج فى أى تخصص وفى أى مدرسة !!

إن خريج كلية التربية بشعبها المختلفة هو المؤهل لكى يتعامل مع التلاميذ بمراحلهم السنية المختلفة ولذلك فإن أول خطوات الإصلاح هنا هى العودة مرة أخرى إلى نظام تكليف المدرسين من خريجى كليات التربية وقصر التعيين فى مدارسنا على أولئك المدرسين المؤهلين أكاديمياً وتربوياً.

ولا مجال الآن للاحتجاج الذى كان يقال عادة عن ضعف التأهيل الأكاديمى لطلاب كليات التربية وكان سبباً من أسباب إلغاء نظام التكليف، لأن لجنة القطاع التربوى ومشروع تطوير كليات التربية قد أقرا وقدما لائحة استرشادية بدأ تطبيقها أو الالتزام بمحدداتها العامة على الأقل، تلك المحددات التى أصبحت تعطى 75% من البرنامج الدراسى للمواد الأكاديمية المتخصصة و25% فقط للمواد التربوية والثقافية. وأشهد بصفتى كنت عضواً فى اللجنتين معاً لجنة القطاع ولجنة تطوير كليات التربية أن طالب كلية التربية الآن يدرس ما يدرسه زميله فى كليتى الآداب والعلوم إن لم يكن يزيد عنه فى بعض التخصصات.

أما بالنسبة للمدرسين الموجودين حالياً من غير خريجى كليات التربية فيمكن إلزامهم بالحصول على الدبلوم العام فى التربية وهو لمدة عام واحد وكاف لتأهيل المدرس تأهيلاً تربوياً مناسباً.

إن التكامل بين التأهيل الأكاديمى للمدرس والتأهيل التربوى مسألة بديهية وضرورية للتعامل مع المرحلة السنية للتلاميذ علماً وتربية.

وفى اعتقادى أنه قد آن الأوان لاتخاذ قرار مماثل بالنسبة للعمل فى

روضات الأطفال فى المرحلة السنية السابقة على الالتحاق بالتعليم الابتدائى، إذ من الضرورى هنا أيضاً ألا يدخل كمعلم فى روضات الأطفال سواء الحكومية أو الخاصة إلا معلمة مؤهلة من خريجى كليات رياض الأطفال أو من خريجى شعب وأقسام الطفولة فى كليات التربية. فالتربية الحقيقية تبدأ من هذه السن الصغيرة واكتشاف مواهب الطفل وتنمية قدراته العقلية إنما يقود إلى هذه المرحلة السنية المبكرة ومن ثم يحتاج الطفل لمعلمة مبدعة تعلمه بالوسائل التعليمية الخاصة والمناسبة والتى تدربت عليها جيداً فى هذه الكليات والأقسام المتخصصة التى تعتبر مصر من الدول الرائدة فى العالم فى تأسيسها فكيف يكون عندنا هذه الكليات والأقسام الخاصة بتخريج معلمة الروضة ونسمح بأن يقوم على التعليم فى هذه الروضات غير المؤهلين لذلك.

إن جانباً كبيراً من الخلل فى نظامنا التعليمى والتربوى يعود إلى هذا اللوغاريتم الذى ينبغى حله. وبداية الحل هى أن يعمل الشخص المناسب فى المكان المناسب إذ هل يتصور أحدنا أن يعمل خريج كلية الطب فى مجال الهندسة !! هكذا الحال فيمن يعين بالمدرسة مدرساً لأى مقرر علمى دون أن يكون مؤهلاً أصلاً للتدريس !! أو يعين فى روضة الأطفال وهو لا يعرف شيئاً عن كيفية التعامل مع الطفل وكيفية تعليم واكتشاف مواهبه وتنميتها !!

إن إصلاح نظامنا التعليمى إنما يبدأ من بناء الثقة بين أطراف العملية التعليمية. وإعادة الثقة لكل هذه الأطراف ممكن بشرط أن يعمل الرجل المناسب فى المكان المناسب بداية من وزير التربية والتعليم وحتى معلمة الروضة، فضلاً عن إصلاح المناهج التربوية بحيث تعطى للتلميذ فرصة التقاط الأنفاس وللمدرس فرصة التلاقى مع طلابه وإعادة ممارسة الهوايات والأنشطة التقليدية وغير التقليدية داخل المدارس، واستبدال آليات التدريس

الحالية بالآليات التكنولوجية الحديثة، وتدريب معلمينا فى الدورات التدريبية المشار إليها سابقاً على استخدام هذه الوسائل التكنولوجية الحديثة فى التعليم. إن من شأن كل ذلك أن يعيد الثقة فى نظامنا التعليمى ويعود المدرس قدوة لتلاميذه يحترمونه ويقدرون علمه وخبراته، وتعود المدرسة مكاناً للتعليم والتربية وليست مكاناً للصراع والعنف.

# ( 17 )

# نحو إعادة بناء القيم الأخلاقية

# فى المجتمع المصرى

من المعروف أن المجتمع المصرى طوال تاريخه من المجتمعات التى بنت حضارتها على الأخلاق والانضباط الأخلاقى المعتدل؛ فقد ابتدع المصريون على حد تعبير هنرى برستد ما يسمى بالضمير الإنساني. ذلك الضمير الذى يرشد الإنسان إلى الخير ويحضه على فعله، ويرشده إلى الشر ويثنيه عن مواصلة طريقه. ومنذ فجر الحضارة المصرية القديمة وجدنا ذلك فيما عرف فى الحضارة المصرية القديمة بالنص المنفى، ذلك النص الذى يتحدث فيه مفكرو منف القديمة عن أصل الوجود ونشأة العالم الطبيعى عن طريق الكلمة التى تفوه بها الإله فكانت الأشياء وكان الوجود، وفى ذات الوقت أدركوا تسلسل الخلق والإيجاد فخلق الإله مع العالم ما يستحب من أفعال الناس وما يكره وخلقهم قادرين على التمييز بين الخطأ والصواب، بين الخير والشر، ومنهم من يسعد بفعل الخير ويلقى ثوابه، ومنهم من يحيد عن ذلك الطريق القويم ويحمل نفسه بالآثام فعليه أن يتوقع العقاب فى حياته الأخرى.

أقول منذ ذلك النص الموغل فى القدم، اكتشف المصريون معنى الأخلاق، ومعنى الضمير الإنسانى وأدركوا أن حياتهم الاجتماعية والسياسية أساسها السلوك المعتدل القويم والتحلى بكل الفضائل التى لخصوها فى كلمة ( الماعت ) التى تعنى على الصعيد الأخلاقى الاعتدال فى السلوك وضبط النفس والتحلى بكل القيم الأخلاقية الرفيعة ( الصدق – الشجاعة – الكرم –

حب الآخرين – العمل الجاد وإتقانه – حب الثقافة والكتابة وتقدير الكتاب والمفكرين – قيم الاعتدال فى تكوين الأسرة والتعاون، والمواطنة الصالحة... الخ... ).

إن كل هذه القيم وغيرها كثير حرص المصريون منذ فجر تاريخهم وحتى وقت قريب على التحلى بها واعتبارها عنواناً لهويتهم ووقوداً يؤجج فعلهم الحضارى فى مواجهة أى قيم دخيلة وأى ثقافة غازية.

ولكن ما حدث فى السنوات الأخيرة من أحداث وتطورات داخلية وخارجية ضرب هذا السلم القيمى وهذا التماسك الاجتماعى القائم على أساسه، ضربه فى مقتل لدرجة وجدنا معها هذه القيم وكأنها قد تبخرت وحل محلها قيماً أخرى بديلة أصبحت هى الموجهة لسلوك الأفراد داخل هذا المجتمع العريق لدرجة دعت علماء النفس وعلماء الاجتماع إلى دراسة هذا الوضع المستجد وتحليله للوصول إلى تحليل دقيق للحالة التى نعيشها الآن؛ وقد أحسن عالم النفس الشهير د/ مصطفى سويف حينما لخص هذه الحالة فى كتابه " نحن والمستقبل " بعبارة ذات مغزى عميق أكد فيها على تشوه الضمير العام للمصريين فى الخمسين سنة الأخيرة، حيث " أصاب المجتمع المصرى فيها تغيرات غير منتظمة ولا محسوبة، فأصبح يموج بمجموعات من القيم ليس بينها اتساق ولا تناسق. كما أنها تنطوى على قدر كبير من التنكر لمنظومة قيمية أخرى كانت من قبل تنفرد بالساحة أو تكاد "

وقد أشارت دراسة تجريبية أجراها د/ أحمد زايد حول " خطاب الحياة اليومية فى المجتمع المصرى المعاصر " إلى مجموعة من القيم السلبية التى تسود حياة الإنسان المصرى المعاصر مثل سرعة إصدار الأحكام التقويمية السريعة حول مختلف الأمور والأشخاص، الحنين إلى الماضى بشكل

رومانسى، ويميل الناس فيه إلى " الأنا مالية " أو اللامبالاة وعدم تحديد المواقف والرغبة فقط فى إرضاء المخاطب، والتطرف فى الاستجابة وسرعة الميل إلى النقيض كالانتقال من التصلب الشديد إلى التسامح الشديد، والميل الدائم إلى المبالغة والتضخيم والنزعة البطولية الاستعراضية.

لقد أضحى المجتمع المصرى فى جميع طبقاته وبمختلف طوائفه مشغولاً وملتحفاً بقيم استهلاكية تميل إلى الإشباع الشهوانى – الجسدى وليس إلى إشباع العقول والاستمتاع بلذة الوصول – كما فى المجتمعات المتقدمة – إلى كشف علمى جديد أو ابتداع آلة جديدة أو ما شابه ذلك.

ولا شك أن هذا الاهتمام بالإشباع المادى لرغبات الجسد وجعله الغاية من السلوك هو ما تسبب فى واقع الأمر فى قلب القيم التقليدية للمجتمع المصرى رأساً على عقب، حيث أن ذلك السلم التقليدى للقيم كان مبنياً على عقيدة دينية وسطية معتدلة ترى فى الإشباع المعنوى وفى السلوك الأخلاقى القويم هدفاً أسمى من كل ما يخص الجسد وإشباع رغباته وشهواته. إن ذلك اللهاث وراء هذه الإشباعات المادية جعل القيم الأخلاقية الإيجابية تتزوى بعيداً؛ فالقيم الأخلاقية كما يقول علماء الاجتماع ما هى إلا انعكاس للأسلوب الذى يفكر به الناس فى سياق ثقافى معين وفى فترة زمنية محددة. وحينما تغير الأسلوب التقليدى لتفكير الناس من ذلك الأسلوب الذى كانوا يضعون فيه القيم المعنوية من صدق وأمانة وإخلاص فى العمل ووفاء بالوعود والعهود.... الخ فوق كل اعتبار ويعتبرونها غاية فى ذاتها يريدون الوصول إليها فى سلوكهم الخاص والعام ويعايرون بعضهم البعض إذا لم يلتزموا بها! أقول لما تغير هذا الأسلوب من التفكير الأخلاقى الذى يعلى من شأن القيم المعنوية، إلى ذلك الأسلوب من التفكير الذى يضع الإشباع المادى والذى

فوق كل اعتبار، انهار سلم القيم التقليدى وضاعت القيم المعنوية وأصبح من يتبعونها ويربون أولادهم عليها هم الآن الشواذ فى المجتمع وهم من ثم من لا يستطيعون التعامل مع الآخرين على أساسها. بل لقد أصبح هؤلاء الملتزمون بهذه القيم المعنوية التقليدية مثار سخرية ونقد من الآخرين !

وبدا التناقض واضحاً بين فئة يغلب على سلوكها الالتزام بهذه القيم المعنوية وهى الفئة الأقل عدداً والأضعف تأثيراً، وبين فئة يغلب على سلوكها التشبث بتلك القيم المستحدثة اللذية – المادية – الشهوانية التى تسعى إلى الوصول إلى أقصى إشباع بأقل مجهود وبأقل تكلفة وفى أسرع وقت وهذا التناقض بين سلوك الفئة الثانية وهى التى أصبحت الأكثر عدداً والأقوى تأثيراً جعل المجتمع يسير نحو " الفوضى الأخلاقية " بحسب تعبير د/ أحمد مجدى حجازى فى دراسة له حول أخلاقيات الإنسان المصرى المعاصر.

وبالطبع فإن هذا الخلل الذى أصاب البنية الأخلاقية للمجتمع المصرى يحتاج إلى جهد كبير من كل من يعنيهم مستقبل هذا المجتمع لأن الواقع خطير، وطريق الإصلاح يبدأ هنا من ذات كل فرد من أفراد المجتمع. والبدء من الذات مسألة غاية فى الصعوبة لأنه يحتاج لدرجة عالية من الوعى لدى كل فرد بأن عليه أن يعيد بناء ذاته الأخلاقية وفق قيم وتقاليد لم يعد يهمه العودة إليها ! ومن هنا فنقطة البدء لابد وأن تكون من خلال إعداد برامج جديدة تركز على القيم الأخلاقية التى يراد إكسابها للناس مرة أخرى بشرط ألا تكون هذه البرامج بلغة خطابية مكشوفة، بل تكتب بذكاء ويستضاف فيها قادة الرأى والمفكرين والعلماء الذين يعتبرون قدوة صالحة فى مجال تخصصهم.

وهنا تبرز الخطوة الثانية؛ فبعد الاهتمام بدور الإعلام فى هذا المجال، يأتى الاهتمام بإبراز القدوة الحقيقية والتركيز على إعادة بنائها لدى أفراد

المجتمع؛ فليس من شك أن القدوة الحقيقية قد غابت عن مجتمعنا منذ فترة طويلة لدرجة أصبحت معها قدوة شبابنا الآن هم لاعبو الكرة والفنانين والفنانات المستهترين والمستهترات وأصبحوا هم قادة الرأى والضيوف الأكثر حظوة والأهم فى فقرات أجهزة الإعلام المختلفة ومن ثم لدى الشباب فى مجتمعنا. والحقيقة التى غابت عنا طوال الفترة الطويلة الماضية هى أن تغيير القدوة أصبح ضرورة ملحة ولابد أن نقصد إلى ذلك قصداً، فإذا ما أردنا لمجتمعنا أن يعود إلى سابق عهده من تقدير لقيم العلم والعطاء والإبداع فلابد أن يكون ضيوف برامجنا الإذاعية والتلفزيونية هم العلماء الأكفاء فى معاملهم وداخل معاهدهم العلمية، والمفكرون فى مكتباتهم، والعمال العاملون فى مصانعهم، والفلاحون الذين يكدون فى حقولهم. إن إعلامنا لابد أن يعبر عن حياة أبناء الوطن الذين يخلصون فى أداء عملهم والذين عليهم يبنى المجتمع تقدمه ويجنى خيراته. فإذا ما عدنا إلى تقديس قيمة العمل والعطاء، وإلى احترام العلم والعلماء، واحترام المفكرين والمبدعين وأصبحوا هم القدوة الحقيقية لشبابنا، سيسعى هؤلاء الشباب إلى تقليدهم ومن ثم سيكون من بينهم العالم المبدع، والمفكر النابغة، والعامل الجاد والصانع الذى يتقن صنعته، والزارع الذى يتفنن فى العناية بحقله ومحصوله... الخ.

إن الطريق إذن إلى إعادة سلم القيم إلى ما كان عليه يبدأ من الاقتناع بوجود الخلل واكتشاف موطن الداء، ثم العمل الجاد على كافة الأصعدة السياسية والإعلامية والاجتماعية لخلق هذه القدوة الصالحة الحقيقية أمام شبابنا. وشيئاً فشيئاً ستتزوى القدوة الفاسدة بما تمثله من أخلاقيات سلبية وقيم استهلاكية زائفة. ويستعيد المجتمع عافيته عبر سواعد أبنائه الذين اتخذوا من الحياة طريقاً للجد والاجتهاد، ومن العقل أداة للتأمل والإبداع، ومن الأجساد القوية أدوات للتنفيذ والإتقان فى كل عمل يدوى يقومون به.

# ( 18 )

# نحو عقد اجتماعى جديد

# فى المجتمع المصرى

يشهد مجتمعنا المصرى حالياً حراكاً اجتماعياً وسياسياً واضحاً ولا شك أن أى مجتمع يمر بمثل ما يمر به المجتمع المصرى الآن لا بد أن تجتاحه الأزمات بكافة أنواعها خاصة الأخلاقية والسياسية والاقتصادية.

وفى اعتقادى أن هذا الحراك وربما أيضا هذه الأزمات تعد ظاهرة صحية وخاصة إذا نجح المجتمع بقياداته وفئاته المختلفة أن تتعامل مع هذا الحراك وهذه الأزمات بوعى يتغلب فيه مصلحة المجتمع على مصالح الأفراد أيا كان موقعهم السياسى وأياً كانت وظائفهم ومكانتهم الاجتماعية أو الإقتصادية.

وإذا ما أردنا لمجتمعنا أن ينجح فى اجتياز هذه الأزمات حتى يتم تحقيق الأغراض الإصلاحية والأهداف القومية من هذا الحراك.فلا بد من أن يدرك كل فرد من أفراد المجتمع دوره فى هذا الحراك ويؤديه بإخلاص وإتقان دون السعى للمزيد من الاحتقان والصراع الذى سيخرج الجميع منه خاسراً.

والحقيقة أنه لكى يتم ذلك لا بد من الاتفاق على ضرورة عقد اجتماعى جديد بين فئات المجتمع المختلفة حكاماً ومحكومين، أغلبية ومعارضة، أغنياء وفقراء، رجالاً وسيدات... الخ. ولأن مجتمعاتنا العربية لها خصوصياتها وخاصة مجتمعنا المصري؛ تلك الخصوصية التى تجعل من الحاكم دائماً الأحكم والأكثر قدرة على تحديد الأهداف القومية وسبل تحقيقها، كما تجعله

فى موقع البادىء بكل شيء وعلى الجميع بعد ذلك السمع والطاعة حتى وان شاورهم فى الأمر وأخذ برأيهم.

هذه الخصوصية لطبيعة البناء الهرمى للمجتمع المصرى جعلت من الحاكم إلهاً فى الزمن القديم، أو شبه إله فى الزمن الحديث شريطة أن يتحقق على يديه العدالة والنظام وينعم الجميع فى ظله بالرخاء والرعاية.ولنلاحظ جيداً هذا الشرط الذى جعل بعض المحللين المنصفين للنظام السياسى المصرى القديم يرون أن " الملك " فى مصر القديمة لم يكن إلهاً مطلقاً، بل كان انساناً يحترمه المصريون لأنه كان مقيداً بالقانون وحريصاً على تطبيق الماعت ( العدالة والنظام ) باللغة المصرية القديمة.

أما فى مصر المعاصرة فالأمر لم يختلف كثيراً، فالمصريون لا يزالون يحترمون الحاكم وينظرون إليه نظرة تعلى من شأنه لدرجة القداسة.ورغم ما فى هذا من خرق للأعراف والعقائد الدينية إلا أنه هو واقع الحال للأسف الشديد.

ولعل ذلك هو ما يجعلنا نقول دائماً أن الإصلاح أى إصلاح - لا يبدأ إلا من أعلى سلطة فى البلاد.فالإصلاح لابد أن يبدأ بإرادة سياسية للرئيس ذاته.ومن حسن الحظ أن الرئيس مبارك قد بدأ فعلاً بإرادته السياسية الواعية الحديث عن ضرورة الإصلاح وبدأ بالفعل خطوات تنفيذه بتغيير المادة (76) من الدستور رغم ما شاب هذا التعديل من مشكلات وعقبات كادت تقضى على سمو وأهمية الهدف منه وهو اختيار رئيس الدولة من بين عدة مرشحين اختياراً حراً مباشراً.لكن على أى حال فتلك هى نقطة البداية التى ينبغى أن يعقبها خطوات أخرى تسير فى اتجاه تفعيل حركة الإصلاح السياسى والاقتصادى بصورة جدية.وأعنى بالجدية هنا الوصول بنتائج الإصلاح إلى

الواقع المعاش للإنسان العادى إذ ينبغى أن يشعر الإنسان بالتحسين المباشر فى حياته هو وفى حياة أولاده، ذلك التحسن الذى ينعكس على حالته النفسية فيشعر بالأمن وبالرخاء ومن ثم بالسعادة لانتمائه إلى هذا الوطن الذى يلبى حاجاته الأساسية من مأكل ومشرب وممسكن وسهولة فى أداء الخدمات المختلفة له..إن الإحساس برعاية الدولة للفرد هو الذى يزرع الانتماء فى نفوس أفراده ويقوى فيهم الإحساس بالمواطنة ويجعلهم يبذلون كل طاقاتهم فى خدمة المجتمع وفى صنع التقدم لأنهم يحسون حينئذ أن أداء العمل بالجدية والإخلاص سيعود عليهم بالنفع المباشر.

أقول ذلك كله لأن الإحساس السائد فى مجتمعنا الآن هو القهر والظلم وانعدام الأمن والأمان لا فى الحاضر ولا فى المستقبل.ومن هنا سادت مظاهر الأنانية والتعدى على الآخرين والتمرد على كل اللوائح والقوانين، وسادت روح اللامبالاة والسلبية والعنف لدى الأغلبية العظمى من الأفراد.

ولا سبيل إلى تغيير هذا الإحساس وتحويله إلى النقيض إلا بالعمل الجاد من قبل الحكومة فى إطار عقد اجتماعى جديد أساسه الإيمان الحقيقى بالمساواة بين الجميع فى إطار من الاحترام الشديد للقانون فى كل صغيرة وكبيرة، ذلك الاحترام الذى يبدو فى تطبيق القانون بكل حزم على المسئول وعلى الوزير قبل تطبيقه على الإنسان العادي. وأن القدوة هنا هى التى تلعب الدور الأكبر فى سيادة الأمن والنظام.فليس من المعقول ولا من المقبول أن نحرص على تطبيق القانون على صغار الناس دون كبارهم، على فقرائهم دون أغنيائهم!! وبالطبع فإن احترام القانون وتطبيقه على الجميع خطوة يسبقها ضمان عدالة القانون واستقلال السلطة القضائية التى تسهر على تطبيقه بعدالة.

ومن ثم فإننا إذا ما أردنا صلاحية هذا العقد الاجتماعى الجديد، فإن ثمة خطوات يجب وضعها موضع التنفيذ وليس موضع الجدل والنقاش، فوقت الكلام طال والانفجار يوشك أن يقع ويدمر الجميع.وهذه الخطوات التنفيذية تتلخص فى عدة أمور اتفق عليها الجميع.ومن ثم فهى تمثل الأسس التنفيذية لهذا العقد الإجتماعى الجديد.

**الأمر الأول:** هو ضرورة تعديل الدستور بحيث يصبح دستوراً يتضمن كل ما يضمن لمجتمعنا استقراره وازدهاره وتقدمه..

**الأمر الثاني:** إصدار القانون الذى يضمن استقلال السلطة القضائية استقلالاً تاماً وغير منقوص لأن هذا الاستقلال هو الضمان لتحقيق العدالة فى المجتمع.

**الأمر الثالث:** نزع فتيل قنبلة البطالة وتدنى مستويات المعيشة لأغلب فئات المجتمع.. ولا مجال لذلك بالاعتماد على موازنة الدولة فقط.بل لابد من المشاركة الفعلية للفئة الأكثر ثراءً فى المجتمع.ولا أقصد بهذه المشاركة إنشاء المشروعات الخيرية والتبرعات للفئات الفقيرة كما هو حادث بصورة عشوائية تساعد على انتشار التسول والفساد الإدارى والاجتماعى لكل ما هو مشروع خيري!

إن المشاركة التى أعنيها ينبغى أن تصب مباشرة فى موازنة الدولة فهؤلاء الأغنياء الذين تجاوزت ثرواتهم الملايين والمليارات إنما أثروا من أموال الشعب وعلى أرض الوطن مستفيدين من خيراته سواء كانت أراضى أخذوها بأبخث الأثمان وباعوها بأبهظ الأثمان، أم ثروات طبيعية استغلوها بشكل أو بأخر فجلبوا من خلالها هذه الثروات، أو مشروعات أقاموها

واستغلوا فيها فقراء الناس وعاطليهم واستفادوا من طاقاتهم دون مراعاة العدالة فى توزيع الأجور والمكافآت..ولأقول على وجه العموم أنهم كونوا ثرواتهم الضخمة هذه من خيرات الوطن ومن استغلال طاقات أبنائه. ومن ثم فعليهم أن يؤدوا حقوق هذا الوطن، وحق الوطن ليس فقط فى دفع الضرائب التى ربما نجحوا، بل فى الغالب تهربوا منها، بل فى أن يتوافقوا ويتفقوا فى حضور كبار رجال الدولة على أن يدفع كلاً منهم ربع ما يملك لهذا الوطن ولأبنائه.ولا يظن أحداً فيهم أن هذه هبة أو صدقة بل هو حق للوطن على أبنائه الأثرياء؛ فهم لا بد أن يكلفوا الفقراء ليس بتقديم المعونة والصدقة فهذا له مجالاته الشرعية المعروفة؛ بل بهذه الصورة التى ستثبت حقا أنهم إنما يقدرون هذا الوطن وينتمون إلى ترابه وإلى أبنائه العاملين المخلصين الجادين.

إن ما سبق من تجاوزات من جراء الانفتاح المفاجئ، وما تلاه من صور للفساد الإقتصادى الذى سمح بتكوين هذه الثروات غير الطبيعية التى تدخل فى إطار ما أسماه أرسطو قديماً " الكريماتيكا " وليس الاقتصاد الحقيقي، إن هذه التجاوزات وهذا الفساد الذى سمح بتكوين هذه الثروات غير الشرعية إنما يمكن أن يغفره المجتمع لهؤلاء الأثرياء حينما يقبلوا على هذا التنازل عن هذا القدر الضئيل من ثرواتهم التى تقدر الملايين والمليارات وهو لن يفقرهم، إنما يعنى ببساطة سد العجز فى موازنة الدولة أولاً، ويعنى ثانياً إمكان تنفيذ مشروعاً ضخماً للرعاية الصحية المتكاملة لكل أفراد المجتمع، ويعنى ثالثاً إمكان تحسين الخدمات التعليمية لكل هؤلاء الأفراد دون أن يتكلفوا نفقات زائدة عن قدراتهم، ويعنى رابعاً إمكان تشغيل آلاف، بل ملايين العاطلين عن العمل فى مشروعات جديدة يمكن أن تقيمها الدولة

لهؤلاء فى مختلف أنحاء البلاد وخاصة فى المناطق النائية والفقيرة. ويعنى أخيراً إمكان رفع رواتب الموظفين فى الدولة بكافة فئاتهم تحقيقاً للعدالة.

إن هذا الإجراء وحده يمكن أن يكون كفيلاً بإزالة الاحتقان الذى يسود بين طبقات المجتمع الأكثر فقراً. إنهم سيحسون حينئذ أن هؤلاء الأغنياء لا يمنون عليهم بقدر ما يحسون بالمسئولية الوطنية والاجتماعية تجاه وطنهم وذويهم.

ولا غرابة فيما أقول أو فيما أدعو إليه، فقد شاهدته حينما كنت أعمل بدولة الإمارات العربية، ولاحظ رئيس الدولة بعد استغاثة الشباب من مشكلة البطالة ومشكلة العنوسة وعزوف الشباب عن الزواج. فقام الشيخ زايد رحمه الله وطيب ثراه بدعوة الأمراء والأثرياء وأنشأوا صندوقاً كان من شأنه القضاء على المشكلة نهائياً حيث تكفل الصندوق بإعطاء المهور للشباب وتزويدهم بقطعة أرض مجانية يبنون عليها مسكناً للزوجية بتمويل من البنوك بقسط يمكن للشباب بعد ضمان تشغيله فى الوظيفة المناسبة لمؤهله أن يسدده !

إن الأمان الاقتصادى لكل فئات المجتمع وشعور الأفراد أن ثمة تكافلاً اجتماعياً حقيقياً لهم ولأبنائهم فى ظل قانون عادل واضح يحرص الجميع على تطبيقه واحترامه إنما هو الضمان الحقيقى للحفاظ على حياة وأمن هؤلاء الأثرياء.

إنها ليست دعوة منى وليست تحذيراً من ثورة الجياع، لأن مجتمعنا والحمد لله لم يصل بعد إلى هذه الدرجة الفاجعة من اللامساواة ومن الفقر. لكن الحق أنه فى سبيله إلى ذلك إن لم يهتم الجميع بالحالة المتردية لمعظم فئاته وإن لم يحرصوا على قراءة ما سبق قوله فى مطلع هذا المقال عن بنود العقد الاجتماعى الجديد وتحويله إلى واقع عملى يعيشه الناس. لقد ضاق أهلنا من كثرة الكلام عن الإصلاح وتحسين أحوال الحياة، وكل أملهم الآن أن

يحسوا بهذا الإصلاح فعلاً فى حياتهم. والإنسان المصرى لا يطلب الكثيـــر، فكل ما يتمناه أن يجد ما يسد رمقه ويستر عورته ويهيئ له حياة كريمة وسط عائلة يكون قادراً على تكوينها وإعالتها. فهل من آذان تسمع، ومن عقـــول تفهم، ومن منفذين مخلصين ينفذون إنقاذاً للوطن وحرصاً على الجزاء الأوفى فى الدنيا والآخرة.

# ( 19 )

# رئاسة أوباما

# وإعادة صياغة الحلم الأمريكى

بين شهرى يوليو وأغسطس من العام الماضى(*) كنت فى جولة دراسية بالولايات المتحدة الأمريكية وكان ذلك فى أوج الحملة الإنتخابية الأمريكية، وكانت ضمن جولتنا الدراسية احدى الجامعات الشهيرة بولاية نورث كارولينا وأنها جامعة السود فى الولايات المتحدة وهى المعروفة اختصاراً بـ NCA&T أى جامعة نورث كارولينا للزراعة والتكنولوجيا. وفى المحاضرة الإفتتاحية بهذه الجامعة حدثنا البروفيسور بارنز وهو أستاذ للعلوم السياسية ومتخصص فى الحقوق المدنية وكان أحد المناضلين الأشداء فى سبيلها ولا يزال، حدثنا عن تاريخ هذه الجامعة فى النضال الوطنى ضد التمييز العنصرى والمطالبة بالمساواة فى الحقوق المدنية وحكى لنا أن بذرة الثورة ضد التمييز العنصرى فى كل أمريكا كانوا أربعة طلاب من أبناء هذه الجامعة، هؤلاء الطلاب دخلوا أحد مطاعم الولاية ورفضوا أن يأكلوا واقفين وأصروا على أن يأكلوا جلوساً كالبيض سواء بسواء. وكانت هذه مخالفة صارخة للتقاليد والأعراف التمييزية التى كانت تمارس ضد السود فقد كان ممنوعاً أن يجلسوا فى أى مكان يرتاده البيض، وقامت الدنيا ولم تقعد ازاء اصرار هؤلاء الطلاب على الجلوس فى المطعم واعتصم الطلاب به وتضامن معهم رفقاءهم وطارت الأنباء فى أنحاء الولاية والولايات الأخرى

---

(*) عام 2008.

وبدأت سلسلة الاحتجاجات الضخمة ضد هذا التمييز العنصرى. ونجح هؤلاء الطلاب بتمردهم هذا واصرارهم على نيل حقوقهم المدنية فى اشعال حماس وضمائر الناس فى أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية وكانوا هم من أشعلوا الحركة ضد التمييز العنصرى والمطالبة بحقوق الإنسان الأسود على حد تعبير مارتن لوثر.

لقد حدث ذلك فى عام 1960 من طلاب أربعة التقطنا صوراً تحت تماثيلهم المنحوتة فى فناء هذه الجامعة العريقة ولا يزال أحدهم حياً يدعى إلى الاحتفال السنوى الذى يعقد فى ذكرى هذه الحادثة سنوياً.

ولنا أن نتصور كيف استمر كفاح السود ومناصرى حركتهم الثورية ضد التمييز العنصرى والمطالبة بالحقوق المدنية للجميع منذ هذا التاريخ حتى الأن، ذلك الكفاح الذى أثمر فيما يقل عن خمسين عاماً عن تربع أحد هؤلاء السود قمة السلطة فى الولايات المتحدة الأمريكية. إنها مسألة تثير دهشة كل إنسان على ظهر الأرض اليوم كما تثير دهشة هؤلاء السود أنفسهم داخل الولايات المتحدة الأمريكية نفسها!! فلقد سألت هذا الأستاذ بعد محاضرته عن مصير الحملة الإنتخابية لأوباما وهل يتوقع فوزه بترشيح الحزب للرئاسة وهل يمكن أن يصبح بعد ذلك رئيساً للولايات المتحدة؟! فأجاب الأستاذ بارنز: بصراحة نحن لا نتوقع خيراً؛ فإما أن تشن حملة ضد ترشيحه وتنجح فلا يصل إلى ترشيح الحزب له أو أن ينجح فى الوصول إلى ذلك الترشيح. أما الوصول إلى الرئاسة فدونه اغتيال هذا الأمل كما اغتيل من قبل الأمل فى الإصلاح بقتل الرئيس جون كنيدى !!

وقد ظلت إجابات هذا الأستاذ القدير فى ذاكرتى وأنا أتابع حملة أوباما عبر شاشات التليفزيون وأتابع كيف اختار نائبه بايدن بعد فوزه بترشيح

الحزب، ثم كيف اختار وزيرة خارجيته هيلارى كلينتون بعد فوزه بالرئاسة وهى من هى فى منافستها الشرسة له حتى اللحظات الأخيرة وكم قالت فى حقه وفتشت فى أصوله وعلاقاته ...إلخ .

لقد تجاوز أوباما كل الصعاب ونجح فى قلب كل التوقعات بقدرته الفائقة على الإرتفاع عن صغائر المنافسين ومخاطبته للشعب الأمريكى بكل طوائفه وفئاته التقليدية، كما نجح فى اجتذاب الشباب الأمريكى أيضاً بكل طوائفه وفئاته وجذوره العرقية وثقافاته المتنوعة، نجح فى كل ذلك بخطاب عنوانه " التغيير " Change، والقدرة على صنع هذا التغيير بقوله للجميع " Just we can ".أو "Yes we can" وكان مضمون هذا التغيير فى خطاباته المختلفة منذ بداية الحملة حتى الفوز بالرئاسة مركزاً على إحياء قيم الحداثة والتقدم التى صنعت المجتمع الأمريكى منذ فجر تاريخه، تلك القيم التى ثمنت من أجلها حروب التحرير وصنع الحياة الأفضل لكل أفراد هذا المجتمع. لقد صنع هذا المجتمع تقدمه وسيادته من خلال تنوع خبرات أفراده وثقافاتهم وقدراتهم الفائقة على إجادة العمل والإبداع فيه فضلاً عن إدارتهم الواعية لكل الإمكانيات البشرية سواءً من داخل المجتمع أو كانت وافدة عليه بحيث يصب كل ذلك فى سجل إنجازات الدولة المركزية ويعم بالخير على جميع أفراد المجتمع مواطنين ووافدين كلٌ حسب قدراته ومؤهلاته وإنجازاته.

أما عن جوهر التغيير الذى نادى به أوباما على الصعيد الخارجى فهو مخاطبة المجتمع الدولى بلغة المصالح المشتركة وسيادة قيم الحوار والسلام والحرية والمساواة والتعاون، وليس لغة القوة والعنف التى تصاعدت حدتها مع سابقه بوش وإدارته الفظة. إن العودة إلى هذا الخطاب الذى يعلى من شأن الحوار والتعاون الخلاق هو ما سيعيد الحلم الأمريكى إلى سابق عهده

حيث كانت أمريكا حلماً مقدساً لدى أهلها لما يتمتعون به من رخاء فى ظلها، وحلماً يتمنى الإنضمام إليه والإنضواء تحت لوائه والتأسى به لدى شعوب الدول الأخرى.

لقد كاد هذا الحلم أن يتبخر تماماً فى ظل إدارة بوش التى جعلت من الصراع وشن الحروب اللغة الرسمية وخاصة بعد ذلك الحادث الذى كان يمكن أن يكون عارضاً تتجاوزه، حادث 11 سبتمبر، وقد خسرت أمريكا إقتصادياً وسياسياً وإجتماعياً بسبب هذا التدخل فى شئون الآخرين عسكرياً أو إجبارهم على إتخاذ موقفها بشأن ما تسميه بالإرهاب نموذجاً يحتذى، خسرت فى ثمان سنوات ما كانت قد بنته طوال المائتى سنة السابقة .

وهاهو أوباما يطالب مواطنيه والعالم بنسيان هذه السنوات الثمانى العجاف، ويحرر أمريكا من عنجهيتها وغرور القوة الذى تملكها ليعيدها سيرتها الأولى داعية إلى قيم الحق والخير والمساواة ومساعدة الأخرين فى التحرر والعمل المشترك مع الجميع من أجل الخير للجميع.

ولعل العامل الأول الذى سيساعده على تحقيق هذا "التغيير" المنشود هو التفاف كل الشعب الأمريكى حول قيادته، بعد أن نجحوا بامتياز فى اختياره بتجرد ووعى بضرورة استكمال هذا الحلم الكبير الذى كان ينقصه التخلص نهائياً مما بقى من مظاهر التمييز العنصرى. وليس أكثر دلالة على هذا التخلص من هذه الآفة من انتخابه هو شخصياً لرئاسة الدولة. لقد برهن الأمريكيون جميعاً على أنهم بالفعل أمة حيوية قادرة على تجديد نفسها وقادرة على مواصلة تحررها من كل ما يعوق مسيرة التقدم وتحقيق الرخاء للجميع دون نظر إلى ألوان البشر أو دياناتهم أو ثقافاتهم طالما هم داخل هذا الوطن الكبير الذى يجمعهم . وبقى أن يبرهنوا على ذلك فى علاقاتهم مع الشعوب

والدول الأخرى، فليس أخطر على الحلم الأمريكى الذى يعاد صياغته الأن من جديد من أن تواصل أمريكا سياستها العدوانية أو الداعمة للعدوان على الشعوب الأخرى والتعدى على حقوقها. ولعل استخدام الرئيس أوباما فى خطاب تنصيبه لمصطلح " القوة الناعمة "Soft Power" أكثر من مرة دلالة على أنه سيعيد تصدير الحلم الأمريكى بقيمه السامية، وسيعمل على وقف آلة الحرب الأمريكية المدمرة التى تمددت فشوهت صورة أمريكا فى العالم. ولعلنا كعالم عربى وإسلامى ندرك أن التعامل مع الإدارة الأمريكية الجديدة لا يكون بلغة العواطف والإنفعالات، بل بلغة المصالح المتبادلة التى أساسها عقلانية الخطاب وتبادل المنافع الإقتصادية، فعلى هذين الأساسين يمكن البناء لتحقيق كل مطالبنا العادلة فى استعادة الأرض المحتلة وطرد المحتلين والغزاه ولعلنا نستفيد كذلك من إرادة التغيير التى امتلكها الشعب الأمريكى، التغيير نحو الأفضل له وللعالم. ذلك التغيير الذى يعيد بناء أمة كادت تضل الطريق وتفقد الهدف.

# ( 20 )

# أوباما فى جامعة القاهرة

## المعنى والدلالة

لا شك أن إختيار باراك أوباما للقاهرة عموماً ولجامعة القاهرة على وجه الخصوص لتوجيه خطابه إلى العالمين العربى والإسلامى يحمل معنى ودلالات إيجابية عديدة غائبة عن الكثيرين من المحللين والمراقبين الذين إما نظروا إليها باندهاش على أنها إنتصار كبير للدبلوماسية المصرية، وإما نظروا إليها بإستغراب شديد لافتين الإنتباه إلى أنه كان من الأفضل أن يوجه هذا الخطاب من أندونيسيا أومن تركيا أو من غيرهما من دول العالم الإسلامى!!

والحقيقة أن اختيار أوباما لمصر ولأعرق جامعتها جاء إختياراً عقلانياً يضع المصلحة الأمريكية فى المنطقة فوق أى اعتبار أخر؛ فالمعروف أن مصر هى قلب العالمين العربى والإسلامى النابض على مر التاريخ، فضلاً عن أنها فوق ذلك وقبله حاضرة افريقيا الأولى وصاحبة أول حضارة فى التاريخ، تلك الحضارة التى علمت البشرية كلها معنى الدولة والمدنية، فضلاً عن معنى السلام والتعايش الإيجابى مع الأخرين، وهى التى علمت البشرية عبر كل ذلك معنى العدالة رغم القوة، ومعنى السلام رغم القدرة على الانتصار، ومعنى التعاون والمحبة رغم القدرة على الاستغناء والكراهية.

إن اختيار أوباما لمصر لتوجيه خطابه إلى العالم العربى والاسلامى ليس فقط لأصوله الأفريقية والإسلامية، وانما لأنه سياسى عقلانى محنك يعرف أن مصر - رغم كل الظروف - هى قبلة العالمين العربى والإسلامى

وهى القادرة باعتدال مواقفها وقدرات شعبها على توجيه دفة السلام ليس فى منطقتها فقط وانما فى أنحاء العالم وخاصة فى محيطها الإقليمى المسمى بالشرق الأوسط.

أما اختياره لجامعة القاهرة فهو الأبلغ تعبيراً عن عقلانيته ورغبته الحقيقية فى اعلاء قيم الحرية والحوار الإيجابى مع الأخر؛ فالمعروف أن جامعة القاهرة هى أعرق الجامعات العربية وهى صاحبة الريادة والتأثير الأكبر بعلمائها ومفكريها وقدراتها على جامعات المنطقة كلها، وهى رمز العقلانية والتنوير فى مصر والعالم العربى والإفريقى فضلاً عن أن الكثيرين من قادة الفكر وزعماء العالمين العربى والإسلامى من خريجيها.

وقبل كل ذلك فإن جامعة القاهرة فى نشأتها وتطورها هى رمز التحرر والإستقلال والوطنية المصرية الصادقة، وهى أيضاً - برغم كل الظروف - القادرة بأساتذتها ومفكريها وعلمائها على قيادة وصنع التقدم والنهضة فى مصر والعالم العربى.

ولما كان باراك حسين أوباما قد جاء إلى البيت الأبيض الأمريكى حاملاً حلم التغيير وتجميل وجه أمريكا فى العالم وإعادة صياغة الحلم الأمريكى لتصبح أمريكا مرة أخرى هى الداعم الأكبر للأحرار وللسلام فى العالم بعد أن كانت فى عصر سلفه جورج بوش رمزاً للإرهاب الدولى والتجبر والتسلط.

أقول لما كان ذلك كذلك، فإن من واجبنا بعد الترحيب بالرئيس الجديد للولايات المتحدة الأمريكية والترحيب بما أظهره حتى الآن من مشاعر وآراء إيجابية تجاه العالم العربى والإسلامى أن نضع أمامه الحقائق التالية :

أولاً: إن تاريخ العالم العربى والإسلامى كله انما هو تاريخ النضال من أجل حرية جميع الشعوب ونهضتها وحق مواطنيها فى العيش الآمن، وهو تاريخ لا يحمل أى ضغائن لأى شعب أو لأى أمة كانت طالما تحترم العرب والمسلمين وحقهم أيضاً فى العيش بسلام داخل أوطانهم .

ثانياً: إن الشعوب العربية والإسلامية بحكم انتمائها وعقيدتها تؤمن بالحوار " وجادلهم بالتى هى أحسن " ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتى هى أحسن ". لكنه الحوار الذى يجرى بين طرفين متكافئين وليس الحوار المبنى على فرض الرأى نتيجة امتلاك القوة أو نتيجة الاستعلاء على الآخر. وهذا الإستعلاء من جانب الطرف الغربى سواء كان أمريكياً أو أوربياً كان السبب ولا يزال فى فشل أى حوار بين أبناء الحضارة الغربية وبين أبناء الحضارات الأخرى وخاصة أبناء الحضارة الإسلامية، فهؤلاء يحملون كرامتهم فوق أعناقهم ومستعدون للتضحية بكل شئ حتى بالروح فى سبيل الحفاظ على كرامتهم وحقهم فى العيش الكريم داخل أوطانهم.

ثالثاً: إن الشعوب العربية والإسلامية قد ضاقت ذرعاً بإستعلاء أمريكا وتباهيها بقوتها العسكرية وقدرتها على غزو الشعوب الأخرى ونهب ثرواتها؛ فما يجرى الآن فى العراق وأفغانستان من جانب أمريكا وقوات التحالف يكذب أى كلام من قبل أمريكا والغرب عن قيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان؛ فالشعوب العربية والإسلامية لم تعد تصدق إلا الواقع، ولم تعد تتأثر بالكلام

النظرى الذى تسوقه أبواق الدعاية الغربية عن هذه الموضوعات لأن ما يحدث فى الواقع على أرض العراق وأفغانستان وفلسطين يكذب كل ذلك ويناقضه.

رابعاً: إن الشعوب العربية والإسلامية قد ضاقت ذرعاً بالتحيز الأمريكى الأعمى لإسرائيل وما تفعله فى فلسطين المحتلة؛ فقد قدّم العرب كل ما يمكن تقديمه لصالح عملية السلام والتعايش السلمى مع إسرائيل رغم أنها المعتدية والتى اغتصبت أرضاً ليست أرضها وشرّدت شعباً بعد أن انتهكت واستولت على كل حقوقه. لقد قبل العرب بوجود إسرائيل وقبلوا بحدود 1967م، ومع ذلك لا تزال إسرائيل وقادتها يواصلون استعلائهم ويصّعدون من لهجتهم العنصرية الرافضة لرد بعض الحقوق لأصحابها، فما يطالب به الفلسطينيون اليوم هو بعض حقهم فى العيش على جزء من أرضهم المسلوبة داخل وطن ودولة مستقلة ذات سيادة. فهل هذه مسألة تقتضى كل هذا الإستعلاء والرفض من جانب إسرائيل وقادتها ؟! وهل سيظل هذا الإستعلاء والرفض من قبل إسرائيل للتسليم بحق الفلسطينيين فى دولة مستقلة على جزء من أرضهم المسلوبة منذ عام 1948م مقبولاً من قبل الولايات المتحدة الأمريكية الراعية الأولى لعملية السلام فى الشرق الأوسط ؟!

خامساً: إن موقف العرب والمسلمين من الولايات المتحدة الأمريكية لن يغيره الكلام المعسول ولا الخطاب النظرى، وإنما يغيره المواقف الأمريكية الحقيقية تجاه ما يحدث فى المنطقة؛ يغيره أن تبادر الولايات المتحدة بالانسحاب من العراق وأفغانستان وترك

شعوبهما تقرر مصيرها بنفسها؛ يغيره أن تبادر الولايات المتحدة بإتخاذ موقف أكثر حسماً من إسرائيل ومن تعنتها فى رفض رد الأرض والحقوق إلى أصحابها؛ يغيره أن تؤيد الولايات المتحدة الأمريكية مبادرة الرئيس مبارك لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية، إذ لا يجوز بأن يرفض العالم والولايات المتحدة امتلاك إيران أو أى دولة بالمنطقة أسلحة نووية فى الوقت الذى تمتلك فيه إسرائيل أكثر من مائتى قنبلة نووية تهدد بها جيرانها والمنطقة كلها !

**سادساً:** إننا ونحن نستقبلك بكل الود والترحاب والمحبة لأنك الأقرب إلى عقولنا وقلوبنا من كل زعماء أمريكا السابقين عبر تاريخها المجيد رغم قصره، ولأنك الذى استطعت إقناع الشعب الأمريكى بضرورة التغيير وإعادة الحلم الأمريكى الجميل كدولة محبة للعدالة والسلام والحرية. إننا ونحن نستقبلك بكل هذا الود والترحاب نؤكد لك أن العدالة والحق لهما وجه واحد ومؤكد أنك تعرفه بما لك من رجاحة عقل ومن علم سياسى وقانونى غزير تخصصت فيه وبرعت فى تحصيله وتطبيقه فى رسم معالم السياسة الأمريكية الجديدة. ولذلك نتمنى عليك أن تكون نصيراً للحق والعدل فى الشرق عموماً والشرق الأوسط على وجه الخصوص برد الحقوق إلى أصحابها والأرض إلى مواطنيها .

إن قيادة أمريكا للعالم لا تستقيم إلا إذا كانت بحق نصيرة للحريات ولرد الحقوق إلى أصحابها وإلا إذا كانت قادرة على استرداد بصيرة الأحرار التى بدأت بها تاريخها المجيد وتناست تلك الأصوات التى تعالت بدون حق

أو سند منادية بالصراع بين الحضارات وبمحاربة الإرهاب؛ فما من دولة إلا وفيها بعض المغالين أو المتطرفين أو العنصريين الذين يناصرون العدوان على الآخر. وتاريخ أمريكا نفسها يشهد بذلك، وتجلت قدرة شعبها الفذ في تجاوز كل ذلك وجاءت بكم رئيساً لها رمزاً لهذا التجاوز. أما حادثة الحادى عشر من سبتمبر فقد كان من الممكن أن تمر كأى حادثة أخرى يحاكم من ارتكبوها أياً كانت جنسيتهم أو ديانتهم، أما تضخيمها وجعلها مطية للحرب على العالمين العربى والإسلامى فقد كان خطأ تاريخياً ينبغى تجاوزه ومحاصرة تداعياته والقضاء عليها.

إن مد جسور الصداقة والتعاون والسلام بين الدول والشعوب والحضارات ينبغى أن يكون مهمتكم ومهمة أمريكا الأولى. ونحن بإعتبارنا شعوباً محبة للعدالة والسلام سنكون أول من يدعمكم فى ذلك ويتعاون معكم على تحقيقه.

وفقنا ووفقكم الله للعمل لخير البشرية ولدعم تقدمها ورخاء شعوبها ودولها .

# ( 21 )

# خطاب أوباما التاريخى
# بجامعة القاهرة
# وماذا بعد ...!!

لاشك أن الرئيس الأمريكى باراك حسين أوباما قد ألقى خطاباً " تاريخياً " بحق فى جامعة القاهرة وقد أجمعت على ذلك كل وكالات الأنباء ومعظم التعليقات سواء التى أعجبت به أو التى وجهت إليه بعض الإنتقادات.

وفى إعتقادى أن تاريخية هذا الخطاب من وجهة نظر عربية - إسلامية تأتى من أنه يمثل قطيعة مع لغة الخطاب التى كانت سائدة فى أمريكا والمجتمعات الغربية منذ ظهور نظرية صراع الحضارات التى لخصها قادة أمريكا فى عصر بوش الابن بأنها الصراع مع الإسلام والمسلمين ومن ثم كان استغلالهم لحادث11سبتمبر لشن الحروب على العالم الإسلامى وغزو أفغانستان والعراق. إن اللغة التى استخدمها أوباما فى خطابه كانت لغة تصالحية تعى قيمة الإسلام وجوهره كدين يدعو إلى السلم والحرية وكل القيم الإنسانية النبيلة، كما تعى دور المسلمين الفاعل والإيجابى فى صنع الحضارة العالمية وفى خدمة الحضارة الغربية منذ عصر نهضتها وحتى الآن. كما خلت لغة هذا الخطاب التاريخى من ألفاظ الغمز واللمز والكراهية للإسلام وللمسلمين واستبدلتها بألفاظ تشدد على أهمية التعاون والشراكة والحوار المتكافىء.

وقد لفت انتباه كل من تابع هذا الخطاب أنه خلا من كلمات معينة مثل

الإرهاب والصراع، كما كان واعيا بحقوق كل الأطراف وواجبات كل طرف تجاه الأخر والتأكيد على أن الحلول لكل المشكلات إنما يكون بالحوار ومراعاة هذه الحقوق. وأكد استعداد بلاده للانسحاب من أفغانستان والعراق وأنه لا ينوى البقاء فيهما حال الانتهاء من المهام المنوطة بقواته فيهما وكان تأكيده الأهم على أنه سيسحب القوات الأمريكية كاملة من العراق بحلول أغسطس 2012. وفيما يتعلق بالصراع العربى الإسرائيلى أكد على ضرورة حل الدولتين ووقف بناء المستوطنات وجعل القدس مدينة لكل أبناء إبراهيم - مسلمين ومسحيين ويهود. وكان أهم مالفت الإنتباه أيضاً أنه مع إخلاء المنطقة والعالم من السلاح النووى فى الوقت الذى أكد فيه على حق كل دول المنطقة فى امتلاك التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية.

إن كل تلك الجوانب الإيجابية فى خطاب أوباما تجعله بحق خطاباً " تاريخياً " فى هذه الحقبة من تاريخ العلاقات بين الغرب والعالم الإسلامى عموماً وبين أمريكا ومسلمى العالم على وجه الخصوص، إنه يمثل خطوة أولى غاية فى الأهمية لإقرار " الشراكة الحضارية " بين الغرب والعالم الإسلامى وإنهاء حالة الصراع التى كانت فى حقيقة الأمر حالة مفتعلة لإشعال الفتن والحروب وكانت سبباً فى زيادة مساحة التطرف والكراهية بين الشعوب الغربية والشعوب العربية والإسلامية.

ولعل السؤال الآن الذى يشغل بال الجميع هو : وماذا بعد هذا الخطاب التاريخي؟!

إن الإجابة على هذا السؤال بدأت فى حقيقة الأمر منذ لحظة انتهاء هذا الخطاب. وفى الوقت الذى اتسمت فيه ردود أفعال العرب والمسلمين بالعشوائية والفردية التى تفاوتت بين الإعجاب الشديد بما جاء فيه وبين اللامبالاة التى

لخصها تعبير بعضهم "كلام معسول " ونحن فى انتظار الأفعال!!

أقول فى الوقت الذى اتسمت فيه ردود أفعالنا بالعشوائية أحياناً وباللامبالاة أحياناً أخرى، اتسمت ردود أفعال الإسرائيليين بالاهتمام والجدية، فقد عقد نتنياهو اجتماعاً لوزارته قبل أن يبدى أى رد فعل فردى، وبدأ اللوبى اليهودى المتعصب نشاطه فى كل أنحاء العالم وخاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية فى تنظيم حملة ضد ما جاء فى خطاب أوباما ومهاجمته هو شخصياً!

ولعلى أتساءل فى ضوء ذلك : ماذا يجب علينا فعله وليس قوله فى هذه المرحلة الحاسمة من زعامة أوباما لأمريكا وفى هذه اللحظة التاريخية التى ينبغى أن نعتبرها فرصة سانحة يجب علينا استثمارها واستغلالها لصالح قضايانا المصيرية وفى علاقتنا مع العالم الغربى عموماً ومع الولايات المتحدة على وجه الخصوص ؟!

أعتقد أنه كما اختار أوباما أن يوجه خطابه إلى العالم العربى والإسلامى من مصر، وبحكم الموقع التاريخى لمصر وزعامتها للعالمين العربى والإسلامى ينبغى أن يبدأ رد الفعل أيضاً من مصر. ولعلى أقترح أن تدرس مصر امكانية الدعوة إلى مؤتمر عربى - إسلامى يستهدف أولاً إزالة الخلافات القائمة بين بعض الدول العربية والإسلامية أو جعلها على الأقل عند الحدود الدنيا التى لا تؤثر فى الإجماع العربى والإسلامى على الخطوط العريضة للرؤية العربية و الإسلامية لحلول المشكلات العالقة بينها وبين العالم الغربى بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية. ويستهدف ثانياً بلورة هذه الخطوط العريضة للرؤية العربية والإسلامية ووضعها فى إطار موقف عربى اسلامى موحد تجاه هذه القضايا : قضية الصراع العربى الاسرائيلى، قضية أفغانستان والعراق، قضية الحق العربى والإسلامى فى امتلاك

التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية ... ألخ.

إن هذا المؤتمر من مصر سيكون هو الآخر مؤتمراً تاريخياً تتوحد فيه الإرادة العربية والإسلامية ولو فى حدها الأدنى معبرة عن رؤى الشعوب العربية والإسلامية؛ تلك الشعوب التى لا تزال تؤمن بأن عوامل الفرقة والخلاف بين ارادات زعاماتها يمكن القضاء عليها إذا ما استمع هؤلاء الزعماء إلى إرادة شعوبهم؛ فإرادة الشعوب لاتفرق بين سنة وشيعة، بين عربى وغير عربى؛ فالكل مسلمون موحدون بالله، والكل يتطلع إلى دولة فلسطينية مستقلة ومستقرة تنهى عقوداً من تشتت الفلسطينيين وعذاباتهم. والكل يتطلع إلى تحرير القدس، والكل يطمح إلى اقتصاد عربى واسلامى قوى، والكل يطمح إلى علاقات قوية تربط بين شعوب العالمين العربى والإسلامى.

إن الدعوة إلى هذا المؤتمر وما ستتمخض عنه من نتائج ستكون أقوى رد على خطاب أوباما التاريخى - التصالحى الذى أكد على الحوار و التعاون والشراكة والتكافؤ بين الحضارات والشعوب، وستكون أقوى دعم له ولنا فى مواجهة هذه الهجمة الصهيونية االشرسة التى أفرزت هذه الحكومة المتطرفة من اليمين الاسرائيلى، وأفرزت هذه الدعوات المستفزة إلى ضرب إيران وضرب استقرار المنطقة بالتخطيط للاستيلاء على مابقى من أرض فلسطين بعد طرد فلسطينى 48 من اسرائيل بدعوى أنهم لايعترفون بيهودية دولة اسرائيل.

إن مصر بزعامة الرئيس مبارك بما عرف عنه من سماحة وقوة إرادة هى القادرة وحدها على الطو على أى خلافات مع أو بين الدول العربية والإسلامية وإعلاء شأن العروبة والإسلام بالدعوة إلى هذا المؤتمر الذى يضع المصلحة القومية العليا للعرب والمسلمين فى هذه اللحظة التاريخية

الهامة فوق أى اعتبار أخر، وهى قادرة مع شقيقاتها من الدول العربية والإسلامية على الخروج برؤية عربية وإسلامية عقلانية موحدة تحاصر التطرف والصهيونية الإسرائيلية وتدعم الاعتدال واللغة التصالحية والخطاب العقلانى الذى تجلى فى خطاب الرئيس أوباما للعالم الإسلامى من القاهرة. إن المصالح العربية والإسلامية تتقاطع وتتكامل بلاشك مع المصالح الأمريكية إذا ما أقدمت أمريكا بزعامة أوباما على الإضطلاع بدورها الفعال فى دعم الحقوق العربية وفى محاصرة ووأد التطرف الإسرائيلى وأحلامه التوسعية.ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق بلورة هذا الموقف العربى والاسلامى الموحد فى دعم التوجه الأمريكى الجديد نحو المصالحة والتعاون والشراكة مع العالم الإسلامى.

إن الإسرائيليين يراهنون على أننا قوم يخدرنا الكلام الجميل وبارعون فى تضييع الفرص وفى عنهجية رد الفعل التى تصل فى كثير من الأحيان إلى الاستسلام وعدم الفعل! وحان الوقت لنبرهن للجميع على أن العرب والمسلمين لم يكونوا أبداً دعاة صراع وعنجهية، وإنما هم دائماً دعاه سلام وبناة حضارة. وإذا ماد عووا إلى السلم والسلام العادل والحوار المتكافىء والشراكة الحضارية لبوا الدعوة ونبذوا العنف والتطرف واتجهوا بكل قوة إلى الحوار البناء والفعل الإيجابي، فهل نفعل ذلك ونستغل هذه اللحظة الفارقة فى تاريخنا المعاصر ؟! أعتقد أننا قادرون اليوم أكثر من أى وقت مضى على الفعل وليس على مجرد الكلام إذا ما وعينا خطورة المرحلة وصعوبة تكرار هذه الفرصة التاريخية فى المستقبل القريب المنظور .

# ( 22 )

# الإحتفال باليوم العالمى للفلسفة
# وضرورة الاهتمام بالفلسفة التطبيقية المعاصرة

إن تجدد الاحتفال باليوم العالمى للفلسفة فى العشرين من نوفمبر كل عام يعنى أول ما يعنى أن الناس فى كل بقاع الأرض لاتزال تقدر الدور التنويرى الهائل الذى قام به ولايزال يقوم به الفلاسفة عبر العصور؛ فمنذ عاد فيثاغورس العالم والفيلسوف اليونانى الشهير من زيارته لمصر القديمة فى القرن السادس قبل الميلاد حاملاً معه الحكمة ومختلف المعارف من كهنتها وعلمائها، وسئل : هل أصبحت حكيماً ؟! أجاب بقولته الشهيرة : لا، فالحكيم هو الإله أما أنا فمحب للحكمة. منذ ذلك التاريخ أصبحت الفلسفة أو محبة الحكمة Philo – Sophia هى سر تميز ومكمن عبقرية الأمة اليونانية التى قدمت للبشرية الجيل الأعظم من الفلاسفة الذين طرحوا كل القضايا والمشكلات المتعلقة بأصل الوجود وأصل البشر وقضايا الإنسان الأخلاقية والسياسية والجمالية وقدموا فيها رؤى ثاقبة ألهمت المجتمع اليونانى وفجرت طاقاته وجعلته محط أنظار العالم أجمع آنذاك وجعلت الحضارة اليونانية رائدة وملهمة للحضارات التالية فى الفلسفة والعلوم المختلفة .

وقد التقطت الحضارة الإسلامية الخيط من الحضارة اليونانية حيث قدم المسلمون درساً حضارياً رائعاً للبشرية جميعاً حينما أقبلوا على ترجمة الفلسفة والعلوم اليونانية بهمة ونشاط وتشجيع رسمى من الخلفاء بلغ حد أن كانوا يزنون الكتب المترجمة ذهباً ليعطى للمترجم. وأثمرت هذه الحركة

النشطة للترجمة توطين الفلسفة وخاصة فلسفة كلاً من سقراط وأفلاطون وأرسطو وأفلوطين فى العالم الإسلامى وأصبح مشاهير فلاسفة الإسلام كالكندى والفارابى وابن سينا وابن رشد، بل والإمام الغزالى رغم معارضته الشهيرة لبعض آراء هؤلاء الفلاسفة فى الإلهيات، أصبحوا من كبار شراح الفلسفة اليونانية وممن وفق بينها وبين ما أتت به الشريعة الإسلامية، ولم يكن ذلك التوفيق لمصلحة نشر الفلسفة اليونانية كما أدعى البعض، بل لمصلحة الدعوة الإسلامية فى المقام الأول؛ إذ لما كانت الفلسفة اليونانية هى الثقافة السائدة فى ذلك العصر، فقد كان لزاماً على المسلمين أن ينشروا الدعوة بموجب الإقتناع الفلسفى العقلى وقد نجح فلاسفة الإسلام الكبار فى إزالة صور التعارض بين ما أتى به الفلاسفة وما نزل به الوحى وقالوا " إن الحق لا يضاد الحق " وأكدوا على وجوه الشبه بين العقيدة الفلسفية حول الإله الواحد وبين العقيدة الدينية وكتب ابن رشد كتابه الشهير " فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الإتصال " ليؤكد كل ذلك ويوضح فى أجلى صور للتوفيق بين الدين والفلسفة أن التأويل الفلسفى يعد منهجاً ضرورياً لفهم العقيدة الدينية، وأن الفلسفة بما تقدمه من فهم عقلى لقضايا الوجود لا تتعارض مع ثوابت العقيدة الدينية .

وتلك هى الرسالة الحضارية التنويرية الكبرى التى اضطلع بها فلاسفة الإسلام الذين قدموا للبشرية دينهم الإسلامى بإعتباره دين العقل. ولم يكن غريباً أن يقول الإمام الغزالى " أن العقل أس الشرع "، و" أن الشكوك هى الموصلة إلى الحق " وأن " من لم يشك لم ينظر ومن لم ينظر لم يبصر ومن لم يبصر بقى فى العمى والضلال " وهى عبارات تردد صداها فى مطلع العصر الحديث فى أوروبا على يد ديكارت .

ولاشك أن بداية الفكر الفلسفى الأوروبى الحديث الذى قاد نهضة أوروبا قد إلتقط هذا الخيط التنويرى من فكر الفلاسفة المسلمين ومن شروحهم وترجماتهم للفلسفة اليونانية؛ حيث إضطلع بيكون فى إنجلترا وديكارت فى فرنسا وبعدهم فلاسفة عصر التنوير من أمثال فولتير وجان جاك روسو ومونتسكيو بالدور التنويرى الذى نقل الأوربيون من عصور الظلام والجمود إلى عصر التقدم المستمر والانفتاح العقلى على قضايا الوجود والعالم الطبيعى فضلاً عن قضايا الإنسان وخاصة فى مجال الحياة الإجتماعية والسياسية من ناحية، والتقدم العلمى من ناحية أخرى .

ولايزال هذا المد التنويرى موجوداً ومستمراً منذ ذلك التاريخ فى القرنين السابع عشر والثامن عسر حتى الآن؛ إذ توالت أجيال الفلاسفة الذين قادوا التقدم الإنسانى فى كافة المجالات ونجحوا فى تقديم المناهج البحثية التى قادت العلم الحديث إلى إنتصاراته المتتالية منذ جاليليو ونيوتن، إلى أينشتين وهايزنبرج. ولا يتصور أحد أن فيما أقول أدنى مبالغة؛ فلولا المنهج التجريبى الذى أسس له كلاً من بيكون ومل ما كان علم جاليليو واكتشافات نيوتن، ولولا الدراسة الفلسفية العقلية والرؤى الفلسفية التى ربطت بين الفهم الرياضى للعالم والتقدم العلمى منذ فيثاغورس حتى برتراندرسل ما كانت إكتشافات اينشتين وسابقيه وتلاميذه فى علم الطبيعة الرياضى المعاصر .

إن التقدم العلمى مرهون دائماً بالخيال العقلى للفلاسفة والعلماء على حد سواء، والتقدم الإجتماعى والحضارى عموماً مرهون بتأويل الحاضر وتطلعات المستقبل الذى يرسم صورته الفلاسفة ويسعى الآخرون إلى تحقيقها بقدر ما يتفاعلوا معها. ولا يظن أحد أن دور الفلاسفة قد انتهى فى عصر تزايد فيه التقدم العلمى إلى الحد الذى لم نعد نرى فيه إلا الانجازات الظاهرة

والباهرة للعلماء فى عصرنا الحالى !! فالحقيقة التى ينبغى أن نعيها جيداً هى أننا أحوج ما نكون الآن إلى الفلاسفة الذين يقومون بتقويم وتقييم هذا التقدم العلمى الحالى والإجابة عن سؤال البشر الجوهرى فى هذا العصر : هل التقدم العلمى الحاصل الآن فى خير البشر أم فيه من الخطورة ما يمكن أن يقضى عليهم ؟!

إن نتائج التقدم العلمى المعاصر وفى ظل الثورات العلمية المتتالية الثلاث: ثورة الكم وثورة الحاسوب وتقنياته وتطبيقاته، وثورة الجينوم البشرى بما يترتب عليه من نتائج هائلة فى مجالات الهندسة الوراثية والاستنساخ وعلم اليوجينيا .

أقول إن هذه الثورات العلمية وما تمخضت عنه من أبحاث علمية تطبيقية أصابت البشرية بالهلع والخوف من المستقبل، بقدر ما أسعدتهم وقدمت لهم صوراً لا محدودة من الرفاهية المادية والتقارب الذى لم تعرف له البشرية مثيلاً من قبل .

وذلك الخوف والهلع هو ما يلقى على فلاسفة العصر دوراً أكبر فيما أصبح يعرف الآن بالفلسفة التطبيقية، وذلك التوجه الفلسفى الجديد إنما هو فى واقع الأمر إستجابة لمطالب الناس الملحة من الفلاسفة؛ تلك المطالب التى تتلخص فى تساؤلات من قبيل : هل نقبل بتطبيق نتائج الهندسة الوراثية والاستنساخ على الإنسان ؟! هل هذه الرفاهية التى سببتها المخترعات التكنولوجية الحديثة والتى حققت ذلك التقارب المذهل بين البشر وجعلت العالم أشبه بقرية صغيرة فى صالح الإنسان أم ضد مصلحته ؟!

هل أهدرت حقوق الإنسان المعاصر وخاصة حقه فى العمل وممارسة الحياة الطبيعية فى ظل سيطرة الآلة الآن على سوق العمل ؟! هل البحث

العلمى الذى يسخر الآن لإختراع منتجات عسكرية يمكـــن أن تقـــضى علـــى الأخضر واليابس فى هذا العالم وتمكن البعض من السيطرة على العالم لمجرد امتلاك أنواع معينة من الأسلحة الفتاكة، هل هو بحث علمى لمصلحة الإنسان ككل أم بحث غير أخلاقى يوظف لمـــصلحة الفئـــة المـــسيطرة ؟! أيـــن دور الأخلاق فى البحث العلمى، وكيف يمكن تفعيل أخلاقيات البحث العلمى بحيث يمكن توجيهه لخدمة البشرية ككل وليس لخدمة فئة أو جماعة أو دولة معينة ؟!

إن تلك التساؤلات وغيرها كثير تشكل الآن عصب التنـــوير الفلـــسفى المعاصر الذى أصبح معه الفلاسفة لا يهتمون بوضع أو بناء مذاهب فلسفية عقلية نظرية، بقدر ما يهتمون بمحاولة بحث هذه القـــضايا الملحـــة للبـــشر والإجابة عن تلك التساؤلات التى أصبحت تهدد الوجـــود البـــشرى برمتـــه وتقضى على البيئة الطبيعية الملاءمة لحياته وسعادته. إن التنوير الفلـــسفى المعاصر يقوم به الآن فلاسفة تطبيقيون يحاولون تقديم الحلـــول لمـــشكلات واقعية إما ترتبت على التقدم العلمى أو على التقدم الاجتمـــاعى والـــسياسى. ونحن فى مصر لسنا بعيدين عن ذلك التوجه الفلسفى الجديد للفلسفة التطبيقية فقد عقدنا فى قسم الفلسفة بآداب القاهرة أول مـــؤتمر دولـــى عـــن الفلـــسفة التطبيقية فى عام 2004 م، وتمخض عنه إصدار كتاب ضخم بمجمل أبحاث المشاركين فى هذا المؤتمر الهام، فضلاً عن أننا أعددنا برنامجـــاً أكاديميـــاً للتعليم المفتوح بجامعة القاهرة وهو قيد التنفيذ الآن، وكذلك أنـــشأنا دبلومـــاً للفلسفة التطبيقية فى الدراسات العليا وذلك كله لشعورنا بأهمية التحول فـــى الدرس الفلسفى المصرى من النظر إلى العمل، من التركيز علـــى دراســـة تاريخ الفلسفة ومذاهب الفلاسفة إلى معالجة القـــضايا الملحـــة فـــى الواقـــع المصرى والعربى بل والإسلامى وتقديم رؤيتنا حول قضايا من قبيل قضايا حقوق الإنسان، والعولمة وحوار الحضارات، وكذلك قضايا الهندسة الوراثية

والاستنساخ إلى غير ذلك من القضايا التى على ضوء وعينا بها وتقديم رؤيتنا حولها تتشكل مساهمتنا فى قضايا العصر الملحة، فضلاً عن مشاركتنا الفاعلة فى التقدم الإنسانى واللحاق بركب الحضارة المعاصرة .

# ( 19 )

# نحن وعصر الفلسفة التطبيقية

عادة ما كان ينظر الناس إلى الفلسفة باعتبارها دراسة نظرية رغم أنها لم تعدم بعض التطبيقات العملية منذ نشأتها.وقد تغير الحال في العصر الحاضر حيث بدأ التركيز على الفلسفة التطبيقية تلبية لحاجة الإنسان لتعميق بحثه حول قضايا ترتبط بوجوده وسط متغيرات سياسية واجتماعية وعلمية عديدة. فالتطورات التى مرت بها المجتمعات الإنسانية، قد غيرت من نظرة الإنسان إلى ذاته، وإلى وضعه فى الكون، وإلى طبيعة علاقته بالآخر مما دفع الفكر الفلسفى إلى استحداث موضوعات جديدة مثل الدراسات الأخلاقية التطبيقية التى تفرعت إلى فروع جديدة ..، مثل الأخلاق الطبية، وأخلاق الهندسة الوراثية، وأخلاقيات علوم الحياة، وأخلاقيات المهنة وأخلاقيات عالم المال والأعمال...ألخ.

إن الجديد فى الدراسات الفلسفية التطبيقية المعاصرة، أنها تتجاوز النظرة المطلقة لمستقبل البشرية بعيدا عن التفاؤل والتشاؤم، وتبحث فى ممكنات المستقبل فى ميادين بعينها مثل السياسة، والاقتصاد، والبيئة، وعلوم الفيزياء، وموقع الفن فى الحياة المعاصرة، ونظرية المعرفة، والعلوم السلوكية وعلوم الأعصاب، إن هذه الدراسات تبحث فى صورة الحاضر، والاحتمالات التى يتطور باتجاهها، إنها تسعى بوجه عام إلى الاهتمام بدراسة مستقبل الإنسان ونوعية حياته، وكيفية تحسين الطريقة التى يعيش بها.

تتكون الفلسفة التطبيقية، التى بدأت فى الظهور على صورتها الحالية

فى الخمسينات والستينات من القرن الماضى من التساؤلات الثقافية المختلفة للتعامل مع أخلاقيات الحياة الفعلية، والمشكلات الاجتماعية والسياسية التى تم تجاهلها فيما بين الحربين العالميتين.

وقد احتل تعريف الحياة الإنسانية وقيمتها ومعناها، مجالا واسعا فى الفلسفة التطبيقية، فبدأ الحديث يتم بقوة، حول الإجهاض والقتل الرحيم والتكاثر الصناعى وهندسة الجينات وقياس نوعية الحياة، وندرة الموارد الطبيعية وما سواها.

وبدأت الإشكاليات ذات البعد العملي، تطرح بقوة من قبيل: "متى تأتى الحياة الإنسانية الجديدة إلى الوجود ؟ هل هناك بعض الحيوات تستحق بقدر أكبر أو أقل، لأن تعاش عن حيوات الآخرين ؟ متى تنتهى الحياة الإنسانية؟

كما ظهرت إشكاليات ترتبط بالحياة السياسية والاجتماعية، إذ السؤال هنا مرتبط بمدى مشروعية أى نظام للحكم فى حكم المجموعة، أو تقرير أى شيء بشأن حقوقها فى الحياة، والحرية، والصحة، والملكية الخاصة، وما سوى ذلك. ومن جهة أخرى تساءل الفلاسفة التطبيقيون عن مدى شرعية بعض الأنشطة التجارية، وهل من المفروض تقنينها بإطار السوق الحر، أم تركها لهذا الأخير، من قبيل: هل يمكن القبول بالنظر للجسد الإنسانى بوصفه سلعة تباع وتشترى؟!، وهل يمكن أن يكون الناس أحراراً فى شراء أو بيع الأعضاء الحيوية، أو أعضاء الأجساد الحية متى أرادوا ذلك؟

وإذا ما أردنا التعرف على بعض فروع الفلسفة التطبيقية فى العصر الحاضر لوجدنا أن أبرزها يدخل فى إطار ما يسمى بفلسفة الأخلاق التطبيقية التى تعد من أكثر مجالات الفلسفة التطبيقية انتشاراً فى الأوساط الفلسفية الآن، وتتناول العديد من الموضوعات منها:أخلاقيات البيولوجيا ، أخلاقيات

الاتصال الالكترونى مثل أخلاقيات الانترنت وأخلاقيات السايبر، أخلاقيات طب المخ والأعصاب، أخلاقيات الهندسة الو راثية، حقوق الإنسان، وأخلاقيات الأعمال، وأخلاقيات التسوق.

وإذا ما أخذنا أخلاقيات مهنة الطب كنموذج لهذه الموضوعات الهامة فى علم الأخلاق التطبيقية نجد أنها عبارة عن مجموعة من القوانين واللوائح والأخلاقيات المتعارف عليها طبيًا خلال ممارسة مهنة الطب وهى أخلاقيات وقيم تم اكتسابها وتبنيها من قبل الهيئات الطبية على مدار تاريخ الطب واستنادا لقيم دينية وفلسفية وأخلاقية. وفى هذا المجال يعتبر أبقراط هو أحد واضعى أسس آداب مهنة الطب ويتجلى ذلك فى قسمه الشهير قسم أبقراط. كما يعتبر أبو بكر الرأى وابن رضوان المصرى من أهم من نبهوا إلى أخلاقيات الطبيب فى التراث العربى الإسلامي.كما تعتبر فلسفة البيئة من أهم مجالات الفلسفة التطبيقية رغم أن أصولها وارها صاتها تعود إلى الفكر الصينى الشرقى القديم على يد لاؤتسى وكذلك فى الفكر اليونانى عند الرواقيين. وتعتبر البيئة هى كل ما يحيط بنا، فهى العناصر الطبيعية والاصطناعية التى تولد فيها الحياة البشرية، إنها الحيز المكانى الذى تعيش فيه الكائنات الحية، إنسان وحيوان ونبات. وفلسفة البيئة هى تيار فكرى فلسفى يهدف إلى احترام هذا المحيط وحمايته، وتقوم بمهام أساسية هى الحفاظ على الموارد الطبيعية و الحفاظ على الحياة البرية و مكافحة التدهور الحاصل فى وسط الحياة.

وكذلك يعتبر المنطق التطبيقى ( المنطق للاستعمال ) من أهم مجالات الفلسفة التطبيقية الأن حيث يهدف إلى إدراك معنى المنطق وتطوره والتعرف على صور الاستدلالات و الحجج المنطقية المختلفة وتطبيقها فى المعارف

والعلوم الحديثة.ويتناول دراسة الحجج المنطقية بأنواعها والتمييز بين الصحيح منها والخاطىء كما يتناول وضع الحجج فى صيغ نموذجية وتقديم نماذج من أخطاء التفكير ( المغالطات ) وكيفية تصحيحها، كما يتناول هذا العلم التطبيقات المختلفة للمنطق مثل : المنطق واللغويات فى الفكر المعاصر، المنطق والرياضيات، المنطق وميكانيكا الكوانتم، المنطق وعلوم الحاسب الألى والتطبيقات على دوائر النقل والتحويل الإلكتروني، المنطق والاستدلال الإحصائي.كما يندرج فى إطار المنطق التطبيقى ما يعرف بالتفكير النقدي، والتفكير النقدى يهدف إلى تدريب العقول على التفكير بصورة عقلانية علمية ونقدية وكيفية استخدام أسس التفكير المنطقى فى حل المشكلات العلمية والعملية.

ومن المجالات التى استحدثت فى الفلسفة التطبيقية مجال فلسفة الثقافة التى تتناول معنى الثقافة والتمييز بين الثقافة والحضارة لإدراك العلاقة بين الثقافة السائدة وصور التقدم فى المجتمعات البشرية، كما تتناول نشأة الثقافات البشرية والتمييز بين ثقافة التقدم و ثقافة التخلف وكيفية التحول من ثقافة التخلف إلى ثقافة التقدم.والعلاقة بين الثقافة والحضارة، والعلاقة بين الثقافة والتنمية، وخصائص الثقافة المتحضرة من خلال دراسة أمثلة عليها من الثقافات المعاصرة وكذلك كل ما يتعلق بالشأن الثقافى المعاصر مثل العولمة الثقافية وكيفية تقويمها والتعامل معها.

ومن أهم مجالات الفلسفة التطبيقية وأكثرها انتشاراً فى الوقت الحاضر أيضاً فلسفة الحضارة وحوار الحضارات التى تهدف إلى الإلمام بمعنى وتطوير فلسفة الحضارة والحوار بين الحضارات عبر العصور بهدف القضاء على العزلة الحضارية والشوفينية الثقافية واحترام الآخر والحوار

معه، وبيان أهمية التعددية الثقافية، وتعلم أدبيات الحوار بين المنتمين للحضارات المختلفة سواء فى ذات العصر أو مع الحضارات السابقة حتى لا نتحدث كما يتحدث البعض الآن عن صراع الثقافات والحضارات، فالمتحضرون لا يتصارعون بقدر ما يتحاورون على أرضية التكافؤ بين الحضارات والإيمان بالتعددية الثقافية.

ولقد كنا سباقين فى قسم الفلسفة بآداب القاهرة إلى الدعوة إلى الاهتمام بالفلسفة التطبيقية وعقدنا أول مؤتمر أقليمى ودولى حولها عام 2004م تحت عنوان"الفلسفة التطبيقية لخدمة قضايا القومية فى ظل التحديات المعاصرة"، ترتب علية التفكير فى إنشاء دبلوم دراسات عليا عن الفلسفة التطبيقية تضمنتة اللائحة المقترحة للدراسات العليا بكلية الآداب والتى لم تقر بعد، وكذلك صممنا فى عام 2006م برنامجاً دراسياً كاملاً للدراسة فى التعليم المفتوح بنظام الساعات المعتمدة لمدة أربع سنوات وتم أخذ الموافقات عليه من مجلس الكلية والجامعة ولكنه توقف فى المجلس الأعلى للجامعات. ولعلها فرصة لأناشد معالى وزير التعليم العالى والمجلس الموقر الموافقة على بدء الدراسة بهذا البرنامج فهو يمثل فرصة حقيقية لنقل الدرس الفلسفى المصرى من النظر إلى العمل والتطبيق كما يتيح الفرصة كاملة أمام جيل جديد من المتخصصين والدارسين الذين يؤمنون بضرورة التداخل بين تخصص الفلسفة والعلوم المختلفة لصالح توجيه التقدم العلمى لخدمة الإنسان المعاصر، وقضاياه الشائكة. وفضلاً عن كل ذلك فإن نشر ثقافة الفلسفة بوجهها التطبيقى وبثها فى المجتمع يمثل الحل الأمثل لمشكلات عديدة يواجهها مجتمعنا مثل مشكلات التطرف والتعصب والجمود ورفض التجديد والإبداع، فدراسة الفلسفة التطبيقية تعنى ببساطة التدريب على الحوار العقلانى المنظم والقدرة على التفكير العلمى المبدع لحل المشكلات والنظر فى المستقبل

بوعى وموضوعية، كما تعنى أيضا تقبل الأخر وتنمية الوعى السياسى بأهمية المشاركة المجتمعية والقدرة على التواصل الفعال مع كل الأطراف فى المجتمع.

# ( 24 )

# · الثورة البيولوجية وعلم اليوجينيا ·

# رؤية فلسفية إسلامية

## تمهيد: الثورات العلمية الثلاث :

من المعروف الآن أن تطور العلم المعاصر فى مجمله يقوم على التقارب بين الثورات العلمية الثلاث:

1- **ثورة الكم:** التى حدثت مع ميلاد نظرية الكم Quantum Theory والتى توصل إليها ارفين شرودنجر وفيرنر هايزنبرج عام 1925 حينما اكتشفا مع آخرين سر المادة. لقد زودتنا ثورة الكم حتى الآن بوصف كامل تقريبا للمادة وسمحت لنا أن نعرف التعدد الظاهرى اللامتناهى للمادة، ذلك التعدد الذى نراه معروضا حولنا ونرده إلى عدد قليل من الجسيمات بالطريقة نفسها التى تنسج بها سجادة غنية بالرسوم من بضعة خيوط ملونة. وإذا كانت اكتشافات نظرية الكم قد مكنتنا فى القرن العشرين من فهم المادة، ففى القرن الحادى والعشرين فتحت أمامنا الباب لخطوة تالية جبارة وهى القدرة على التحكم فى المادة وتصميم أشكال جديدة منها حسب رغبتنا [1].

2- **ثورة المعلومات ( الكمبيوتر ):** وهذه الثورة تعد واحدة من ثمار الثورة السابقة، حيث حدث التحول الهام نحو هذه الثورة عام

1948 عندما اكتشف علماء فى مختبرات شركة بيل الترانزستور الذى جعل الكمبيوتر الحديث ممكنا. وبعد عقد من هذا اكتشف الليزر الضرورى للإنترنت ولطريق المعلوماتية السريع وكلاهما من أجهزة ميكانيكا الكم. لقد تمكن العلماء باستخدام مكتشفات نظرية الكم من إبداع الأجهزة الحديثة من الحاسبات والترانزستورات التى أصبح من الممكن تصغيرها باستمرار حيث يمكن اليوم حشر عشرات الملايين منها فى مساحة بحجم ظفر الإصبع. وفى المستقبل ستتوافر الشرائح الدقيقة التى يمكنها توزيع الأنظمة الذكية بالملايين فى كل الأنحاء المحيطة بنا والتى بإمكان الإنسان أيضا التحكم فيها حسب رغباته [2].

3- **الثورة البيوجزيئية:** تنبأ شرودنجر فى كتابه " ما هى الحياة " عام 1944 بهذه الثورة الجديدة فى علوم الحياة حينما تجرأ على الادعاء بأنه يمكن تفسير الحياة " بشفرة وراثية " مكتوبة على جزيئات فى الخلية. وقد نجح جيمس واطسن وفرنسيس كريك فى البرهنة على هذا الحدس باستخدام التصوير بأشعة إكس البلورية، وبتحليل نمط أشعة إكس المشتقة من جزيء الـ DNA استطاعا أن يعيدا بناء البنية الذرية المفصلة لهذا الجزيء وأن يميزا الطبيعة الحلزونية المزدوجة له. إن تكنولوجيا البيولوجية الجزيئية أصبحت تسمح بأن نقرأ الشفرة الوراثية للحياة كما لو كنا نقرأ كتابا. ويتوقع أن نتمكن بفضل هذه الثورة البيوجزيئية من امتلاك قدرة خارقة للتحكم فى الحياة حسب الإرادة [3].

والحقيقة المخيفة التى يشير ميتشيو كاكو إليها أنه فيما يتعلق بالمستقبل البعيد للبحث العلمى ستندمج هذه الثورات العلمية الثلاث بحيث ستزودنا ثورة الكم بترانزستورات كمية دقيقة أصغر من الخلية العصبية، وستقدم لنا ثـورة الكمبيوتر شبكات عصبية بقوة الشبكات الموجودة فى المخ، وتمنحنا الثـورة البيوجزيئية القدرة على استبدال الشبكات العصبية لدماغنا بأخرى مـصنعة مما يعطينا شكلا من أشكال الخلود. إن ثورة الكمبيوتر ستتفاعل مع المجتمع بطريقة تفتح إمكانات جديدة ومثيـرة مـن تحـولات البـت وكمبيـوترات الـ D N A وصولا إلى البشر المطورين [4].

وهذه التطورات المذهلة المتوقعة للبحث العلمى فى المستقبل هى مـا يفتح الباب على مصراعيه لقضايا وإشكالات دينية وأخلاقية لا حـصر لهـا ينبغى أن نحدد موقفنا منها من الآن ؟! فهل نحن مع البحث العلمى وتطوراته أيا كانت؟! أم نحن مع البحث العلمى وتطوراته لكن فـى ضـوء معـايير ضرورية وثوابت حدية ينبغى أن يتطور العلم فى ضوئها بحيث لا يعتـدى على خصوصية الحياة الإنسانية وحيويتها الطبيعية ؟! أم نقف ضد البحـث العلمى كلية مخافة نتائجه التى قد يصل بها الإنسان إلى نتائج تحولنـا إلـى آلات أو تجعل الآلات تتحكم فينا وتسير حياتنا، بل قد تجعلنا عرضة للفنـاء التام ؟! هذه هى القضية الشائكة وهذه هى المواقف الثلاث التـى علينـا أن نختار من بينها الموقف الذى يتوافق مع عقيدتنا ومع إمكانيات عقولنا التى لا ينبغى وقفها أو التقليل من شأنها !

## أولاً: ماذا تعنى الثورة البيولوجية المعاصرة ؟!

إن الارتباط بين هذه الثورات العلمية الثلاث لا يمنعنا مـن أن نؤكـد على أنه ينبغى الفصل بينها و دراسة نتائج كلا منها على حدة؛ ذلك لأننـا لا

نستطيع القول الآن بأن ثورة المعلومات لا لزوم لها أو أن بإمكاننا أن نحد من تطورها أو حتى نمنعه فهذا أمر مستحيل. وهكذا الحال بالنسبة لثورة الكم فهذا جذر كل هذه التطورات أو هذه الثورات العلمية. لكن الحقيقة أن أخطر هذه الثورات و ربما أكثرها تأثيرا بالسلب على الحياة الإنسانية – رغم كل ما لها من فوائد جمة – هو الثورة البيولوجية. ولذلك فقد اخترنا أن تكون موضوع ورقتنا البحثية هذه.

**أ) مشروع الجينوم البشرى :**

إن جوهر هذه الثورة البيولوجية المعاصرة فى الحقيقة هو ما سمى لدى علماء الحياة المعاصرين مشروع " الجينوم البشرى ". وهذا المشروع "هو تطبيق تكنولوجيا علمية للوصول إلى المحتوى المعلوماتى للجينوم [5]" وقد بدأ هذا المشروع رسميا فى الأول من أكتوبر 1990. والجينوم البشرى هو مجمل المادة الوراثية المسماة الدنا DNA التى يحملها الحيوان المنوى أو البويضة والموجودة بنواة كل خلية من خلايا أجسادنا. ويوجد الجينوم فى صورة خيط طويل مقسم إلى ثلاثة وعشرين جزءا منفصلا يسمى كل منها كروموزوما. ويتألف خيط الدنا هذا من تتابع " نوتيدات " أو قواعد أو حروف يشكل سلسلة يبلغ طولها نحو ثلاثة آلاف مليون حرف وأبجدية الدنا فى الإنسان ( وفى كل الكائنات الحية ) تتألف من أربعة حروف هى ( أ، ث، س، ج ) تتفاوت الكروموزومات فى الطول ( الذى يقاس بعدد الحروف ) فأطولها هو الكروموزوم رقم 1 ( 245.2 مليون قاعدة ) وأقصرها هو الكروموزوم 21 ( 46.98 مليون حرفا )[6].

والجينات هى الأساس المادى للصفات البشرية وهى مقاطع من الكروموزومات تختلف أطوالها من بضع مئات من النوتيدات ( أى الحروف )

إلى ما قد يربو على المليونين. ولكل جين موقع محدد على كروموزوم بذاته. وتقول النتائج الأخيرة لمشروع الجينوم: إن جينومنا يحمل نحو 30 – 35 ألف جين وكان يُظن أنه يحمل مئة ألف. وتؤلف الجينات نحو 5% فقط من مجمل الجينوم أما الباقى 95% فيقال له " سقط الدنا " ولا تعرف له حتى الآن وظيفة واضحة. يحمل الجنس البشرى ما قد يصل إلى سبعة آلاف مرض وراثى ويوجد بكل منا فى المتوسط عدد من الجينات المسببة للأمراض يصل إلى أربعة أو ستة جينات. ولقد كان تعقب الجينات المرضية فى الحق هو أهم أسباب البدء فى مشروع الجينوم البشري، وكانت أولى مهام هذا المشروع هى اكتشاف سلسلة النوتيدات جميعا أى معرفة ترتيبها على طول الكروموزومات. ولقد تمت السلسلة فعلا وأعلنت فى 14 أبريل 2003م قبل الموعد الذى كان محددا من قبل ( سبتمبر 2005م ) بأكثر من سنتين. وتم حتى الآن تحديد مواقع آلاف الجينات ومعرفة تتابعاتها من النوتيدات ولا يزال العمل يجرى للعثور على بقية الجينات وتشريحها جزيئيا [7].

**ب) الجينوم والهندسة الوراثية:**

منذ ثلاثة عقود مضت بدأ استخدام مصطلح " الهندسة الجينية " الذى يعبر عن الصلة الوثيقة بين أعمال المختصين بالتقانة البيولوجية ( الحيوية ) وبين الهندسة والمنفعة المتبادلة بينهما، و بفضل هذه الهندسة يمكن إجراء الكثير من التراكيب الجينية التى يرغب علماء الهندسة البيولوجية فى بنائها (8)، كما يمكن فى ذات الوقت تصحيح الأخطاء فى بعض التراكيب الجينية بتجميع تراكيب من الدنا طويلة وخالية نسبيا من الخطأ. وهذه التقانة نفسها تجعل من الممكن تكوين بروتينات جديدة كليا [9].

وربما يكون ذلك وراء ما يسمى الآن بعلم التخلق Epigenetics الذى يعنى بدراسة كيفية انتقال المعلومات من خلية إلى نسلها من دون أن تكون هذه المعلومات مشفرة بصورة تامة فى متوالية الدنا DNA وبدلا من ذلك يمكن تحوير المبين أو تعديله بطريقة أخرى. وتعنى لفظة علم التخلق – حرفيا – ما وراء علم الوراثة؛ فقد تكون التعديلات فى صورة إضافة أو حذف جزئيات بعينها من الـ DNA والذى يؤثر بدوره فى كيفية تعبير الجين من قبل نواة الخلية [10].

إن هذا العلم المترتب على الثورة البيولوجية – البيوجزيئية قد يثير لدينا سؤالا هاما هو: ما الحدود العلمية على خلق أشكال جديدة من الحياة ؟ هل يستطيع العلم فى أحد الأيام أن يخلق أجناسا جديدة من الحيوانات الخرافية أو حتى جيلا جديدا من " الإنسان الفائق " أو السوبرمان بقدرات فوق بشرية. هذا السؤال طرحه بالفعل كاكو فى كتابه " رؤى مستقبلية " [11].

إن هذا التساؤل لم يعد غريبا بل أصبح واقعا بظهور الاستنساخ الذى انتقل من عالم النباتات إلى عالم الحيوان وهو فى طريقه إلى الانتقال إلى عالم الإنسان؛ فمن حيث المبدأ أصبح من الممكن استنساخ كائنات حية أرقى بطريقتين؛ الأولى بإزالة خلايا من جنين ( قبل أن تتخصص إلى خلايا للجلد والعضلات والأعصاب. .. الخ ) ثم تعديلها وترتيبها فى المعمل أو حقنها فى أم بديلة. أما الطريقة الثانية فهى أصعب بكثير وأكثر إثارة حيث تؤخذ خلايا بالغة تخصصت بالفعل، ومن ثم جعلها ترجع بطريقة ما إلى حالتها الجنينية. وقد تم استنساخ النعجة دوللى على يد ايان ويلمت Wilmut وفريقه العلمى بهذه الطريقة الأخيرة عام 1997. وحينما سئل رون جيمس من المؤسسة التى قدمت ثلث التمويل لعملية استنساخ دوللى عن الفترة التى يمكن بعدها

استخدام هذه التكنولوجيا لاستنساخ الإنسان قال: " أتمنى أن تطول إلى الأبد". ولكن عالم الأخلاق البيولوجية آرثر كابلان قد تنبأ حينئذ بأن الإنسان المستنسخ الأول سيظهر خلال سبع سنوات وحتى لو حُرم استنساخ البشر فمن المحتمل أن تتطور مع الزمن صناعة استنساخ سرية [12].

**ج) النتائج الإيجابية للثورة البيولوجية:**

لاشك أن هذه الثورة البيولوجية بدأت تؤتى ثمارا إيجابية متنامية عاما بعد عام وخاصة فى مجالات بعينها مثل: الطب وصناعة الأدوية وزراعة الأعضاء. .. الخ؛ ففك الشفرة الوراثية D N A لأى إنسان أصبحت ممكنة لدرجة أن جيلبرت وهو أحد العلماء المعاصرين المرموقين يتنبأ " بأنه سيمكنك فى المستقبل الذهاب إلى صيدلية والحصول على تسلسل الـ D N A الخاص بك على قرص مدمج حيث يمكنك بعد ذلك فحصها فى منزلك وعلى جهاز الكمبيوتر الخاص بك. وقد قال جيلبرت كذلك أن التعرف على الخريطة الجينية وتسلسل الدنا لشخص سوف تقلب الطب رأسا على عقب، حيث ستؤدى هذه الثورة إلى نشأة ما يسمى " بالطب الجزيئى " الذى يكافح الأمراض على مستوى الجزيئات[13]. إن فهمنا للمشكلة المعقدة للعلاقات المتبادلة بين الجينات وخاصة المسببة للأمراض متعددة الجينات والتى تتعلق بأكثر من جين واحد وكيف تتسبب فيها عوامل من البيئة بما فى ذلك الأمراض العقلية وأمراض القلب والمناعة الذاتية ومرض الخدن المبكر والتهاب المفاصل بل وأمراض الشيخوخة المبكرة (14). إن هذه الأمراض ستجد علاجا فى ظل هذه التكنولوجية الحيوية المتقدمة لدرجة أن بعض العلماء يعتقدون أنه بالإمكان مستقبلاً التحكم فى عملية التقدم فى السن وتأجيل الشيخوخة فهى فى رأيهم ستصبح ظاهرة يمكن إيقافها بل ربما يمكن بعد عام

2050 التحكم فى الحياة نفسها وإطالتها!

إن وليام هيزلتاين وهو أحد العاملين فى مجال علوم الجينوم البشرى يقول " إننا ندخل حقبة يمكن فيها التنبؤ بالأمراض قبل حدوثها، ويدعى بأن الطب سيتغير من نظام يعتمد على العلاج بشكل أساسى إلى آخر يعتمد على الوقاية " [15].

أما فرينش أندرسون الذى يسمى " أبو المعالجة الجينية " فيقول: " إن بوابات الطوفان قد فتحت بالكامل، لقد حصلنا على الضوء الأخضر وعلينا أن نتقدم خطوة فخطوة. .. ستكون هناك معالجة جينية لكل مرض تقريبا من بين أشكال العلاج الأخرى " وقد شاركه كثير من زملائه هذا الحماس؛ فلقد تنبأ ليروى هيرد من جامعة واشنطن بثقة أنه " ستتوفر لنا خلال العشرين إلى الأربعين عاما القادمة امكانات القضاء على الأمراض الرئيسية التى تهدد سكان أمريكا "[16].

إن هذه الشهادات ليست أحلاما وردية بمستقبل خالى من الأمراض، بل هى نتيجة اكتشافات متوالية للأسباب والجينات المسببة للأمراض المستعصية؛ فالطب الجزيئى قد أتاح فرصة التعرف على أسرار ومسببات مرض السرطان وكيفية تطوره. وقد تنبأ أحد العلماء المتخصصين فى هذا المرض اللعين أن أنواعا كاملة من السرطانات قد تصبح قابلة للشفاء عام 2020م لأن معظمها تحدث بسبب التشوهات فى حفنة من الجينات فقط وأكثرها أهمية هو Q53 وبالرغم من وجود مئات الجينات المتعلقة بالسرطان فإن مفتاح علاجها قد يكون فى التركيز على الجينات العادية الموجودة فى الغالبية العظمى من السرطانات وتمييزها عن طريق المعالجة الجينية أو " الجزيئات الذكية " [17].

وقد عبر س. توماس كاسكى عن التقدم المتسارع فى علم الطب القائم

على الدنا بقوله: إن هذا حقا هو العصر الذهبى للبيولوجيا؛ فمنذ عشرين سنة لم يكن ثمة إلا القليل منا يتصور ما نحن عليه الآن. . إن مشروع الجينوم البشرى سيمكننا من معرفة الكثير عن تنامى الإنسان وأمراضه خلال الخمسة والعشرين سنة القادمة أكثر مما عرفناه خلال الألفى سنة الماضية "[18].

وإذا كان ذلك يتعلق فقط بمجال التطور فى علم الطب نتيجة الثورة البيولوجية المعاصرة، فإن التحام هذه الثورة بالهندسة الوراثية قد قفز بمعدلات الفائدة إلى آفاق غير محددة؛ فعلى الرغم من قدم عملية التحكم الجينى فى الحيوانات والنباتات التى استمرت على مدى عشرة آلاف عام، فإن العلماء استطاعوا بفضل المكتشفات الحديثة خلال العشرين سنة الماضية فقط أن يقوموا بالتهجين بين أنواع مختلفة واضعين جينات مأخوذة من أحد أصناف النبات أو الحيوان فى صنف آخر. وأصبح من الممكن الآن خلال دقائق اختزال مئات ملايين من السنين من التطور، وخلق أصناف جديدة كاملة من حيوانات " مخلطة جينيا " لم تمش من قبل على سطح الأرض [19].

إن تطبيقات الهندسة الوراثية لا حدود لها فى مجال تطوير النباتات وتخليق أنواعا جديدة منها، فضلا عن معالجة عشرات من أمراضها ورفع إنتاجيتها، فمن الضرورى أن ندرك أنها ستكون جديرة بإطعام الجوعى وخاصة فى بلاد العالم النامى على حد تعبير د. أحمد مستجير. إنه يرد على أولئك الذين كثيرا ما يهاجمون الهندسة الوراثية وخاصة فى مجال الزراعة ويروجون للعودة للطبيعة والغذاء العضوى بقوله لهؤلاء: متى نسمع من يتحدث بصوت عالى ويقول: إن البيوتكنولوجيا أهم لبلدنا بكثير من الكمبيوتر وإن توفير الرغيف لكل طالب أهم كثيرا من توفير الكمبيوتر له[20]!

## ثانياً: اليوجينيا: ماذا تعنى ؟

يفهم البيولوجيون اليوجينيا على أنها تطبيق علم الوراثة البشرية على المشاكل الاجتماعية [21]. فهى نوع من الانتخاب الصناعى وهو أيضا " علم تحسين الإنسان عن طريق منح السلالات الأكثر صلاحية فرصة أفضل للتكاثر السريع مقارنة بالسلالات الأقل صلاحية " أما موضوع بحث هذا العلم فهو " دراسة العوامل الواقعة تحت التحكم الاجتماعى التى قد تحسن أو تفسد الخصائص الطبيعية الموروثة للأجيال فى المستقبل جسديا أو ذهنيا "[22].

ولاشك أن هذا الموضوع لليوجينا ليس جديداً؛ فهو يرجع إلى أفلاطون صاحب أول رؤية لتربية أناس فضلاء وتحسين السلالات فى دولته المثالية[23]. أما فى العصر الحديث فقد كان جالتون هو أول من اقترح وسمى هذه البرنامج برنامج تحسين البشر ( اليوجينيا ) فى أواخر القرن التاسع عشر وقد اشتق الكلمة من أصل إغريقى يعنى " نبيل المحتد " أو " طيب الأرومة ". وقد كان يهدف من خلال اليوجينيا إلى تحسين سلالة الإنسان بالتخلص من الصفات غير المرغوبة وبإكثار الصفات المرغوبة. ولقد ذاعت هذه الآراء اليوجينية لجالتون مع بداية القرن العشرين وأصبح لها أتباع كثيرون فى أمريكا وبريطانيا وألمانيا وغيرها من الدول الأوربية [24].

لقد شاعت اليوجينيا وتدخلت فى تكاثر البشر بشكلين؛ أحدهما إيجابى هو اليوجينيا الإيجابية التى تعنى بمعالجة وراثة البشر لتوليد أناس أفضل، والأخرى سلبية عرفت باليوجينيا السلبية التى تعنى بتحسين نوعية السلالة البشرية بتخليص العشيرة من المنحطين بيولوجيا، ويتم هذا بتثبيط المتخلفين عن الإنجاب أو بمقاومة دخولهم إلى العشيرة عن طريق الهجرة. ومن الناحية العملية لم يحدث الكثير بالنسبة لليوجينا الإيجابية وإن تكن ثمة

ادعاءات يوجينية قد ظهرت عند بدء سياسات الدعم العائلى فى بريطانيا وألمانيا فى الثلاثينيات من القرن الماضي، كما كانت مسائل اليوجينيا الإيجابية حاضرة ومضمنة بالتأكيد فى منافسات " أفضل العائلات " التى كانت تقام بأمريكا فى العشرينيات من القرن الماضى [25].

أما اليوجينيا السلبية فقد كانت ولا تزال هى الغالبة وهى التى ينبغى أن نحذر من نتائجها ومخاطرها.

**أ) مخاطر اليوجينيا السلبية:**

لقد بدأت هذه المخاطر والسلبيات تتضح مع أواخر عشرينيات القرن العشرين وعلى وجه الخصوص حينما تم تمرير قوانين التعقيم اليوجيني؛ فقد سنت العديد من القوانين اليوجينية وأعلن عن دستوريتها فى الولايات المتحدة الأمريكية عام 1927م فى حكم المحكمة العليا فى قضية " باك ضد بيل " عندما أعلن القاضى أوليفر ويندیل هولمز أن من رأيه " أن ثلاثة أجيال من البلهاء تكفى ". و كانت الولاية التى قادت هذه المساعى هى ولاية كاليفورنيا التى عقمت يوجينيا منذ عام 1933م عددا من الناس يزيد على كل ما عقمته الولايات الأخرى مجتمعه [26].

وقد حدث فى ألمانيا النازية أقوى التحام بين البحث اليوجينى والسياسة العامة، حيث حذت ألمانيا حذو الولايات المتحدة واستلهمت قوانين ومعايير التعقيم فيها وحثت على تعقيم بضع مئات الآلاف من الناس وساعدت بالطبع فى التمهيد لمعسكرات الموت [27].

لقد شهد مطلع القرن العشرين إذا أبشع صور اليوجينيا السلبية، فقد كان المناخ الفكرى مهيئا لتحول اليوجينيا إلى سياسة، وبدأت الحرب اليوجينية حقا فى أمريكا وألمانيا وإنجلترا والسويد والدانمارك وفنلندة، وكان

العدد الأكثر فيها هم المتخلفون وراثيا، الفقـراء، المعتوهـون والمجـانين، مرضى الصرع والدرن الرئوي، المقعدون، المنحلون، الشواذ والمومـسات المحترفات، المجرمون بالفطرة ثم الملونون والمهـاجرون مـن الـسلالات الأدنى. وكان السلاح فى هذه الحرب هو التعقيم القسرى والحـد مـن زواج المتخلفين أو منعه، ومنع الحمل والإجهاض، بل والقتـل إذا لـزم الأمـر. فالأقوى كما يقول هتلر لابد أن يسود على الأضعف ولا يمتزج معه حتى لا يضحى بعظمته و" لن يجد فى هذا قسوة إلا الضعاف " [28].

إنها إذن تأثيرات العلم اليوجينى والفلسفة النيتـشوية التـى تـرى أن الحرب ضرورية للتخلص من البشر المتخلفين الضعفاء. وكما قال اليوجينى الكبير كارل بيرسون: إن اعتماد التقدم على البقاء للسلالة الأفضل – علـى رغم ما قد يبدو فيه من شر فظيع – إنما يعطى الصراع مـن أجـل البقـاء ملامحه المفتداة. إذا توقفت الحروب فلن يتقدم جنس البشر، لن يكون هنـاك ما يكبح جماح خصب السلالات المتخلفة " [29].

إن اليوجينيا قد قل تأثيرها وتقلص انتشارها إثر ارتباطهـا بالنازيـة الألمانية، وقد حدث فعلا أن تزايد تحول الرأى العام الأوربى والأمريكى ضد اليوجينيا فى ثلاثينيات القرن العشرين ليس فقط لارتباطها بالعنصرية النازية، وإنما أيضا بسبب الفظاظة التى لونت نظريات وراثـة الإنـسان حيـث أن اليوجينية اهتمت فى أبحاثها بتشويهات السلالات البشرية وبالتحيز الطبقـى واستغلت بضراوة ضد الأقليات [30].

وبالطبع فإن الديمقراطية الغربية التى ترتكز على مبدأ المساواة بـين البشر قد تقف حائلا دون هذه المخاطر والمثالب التى يدعو لها اليوجينيـون وقد صدق برتراند رسل جزئيا حين قال " إن الديمقراطية تعترض الطريق "

أمام اليوجينيين لأن اليوجينية تقوض الديمقراطية و تصنع النخبة العارفة المخططة والمنفذة فى الوقت الذى تهمل فيه كما قلنا وتستبعد الضعفاء والأقليات والفقراء. .. الخ.

لكن هل قضى على اليوجينية بفضل هذه الديمقراطية الغربية المزعومة ؟ هذا هو السؤال الذى ينبغى أن نتوقف أمامه طويلا ليس على صعيد الصورة المعلنة المنتشرة إعلاميا ويروج لها المروجون، بل على صعيد الواقع الفعلى وقراءة ما يحدث خلف الستار.

إن الواقع يقول ما عبر عنه عالمنا العظيم د. مستجير بقوله " جرحت اليوجينيا ولم تمت. . سقطت اليوجينيا ولم يسقط اليوجينيون "؛ لقد كانوا قبل الحرب يعملون فى الظن أما بعده – وبفعل الهجوم على اليوجينية – رأوا ضرورة أن يعملوا فى الظلام، بدأوا يمارسون ما أطلق عليه " اليوجينيا المستورة " ويوزعون الأدوار فيما بينهم لإعادة بناء اليوجينيا؛ فجماعة تؤكد على أيدلوجيا تفوق الجنس الآرى الأبيض. وأخرى تعمل كى يصبح الإجهاض قانونيا فى العالم بأسره، وثالثة تطور وسائل منع الحمل، ورابعة تعيد تسمية السيطرة على موارد العالم بحجة " الحفاظ على الموارد " كمقدمة لاستعادة السيطرة عليها عندما يحين الأوان، وخامسة تعمل فى توجيه تدريس البيولوجيا بصورة تحقق أهدافا سياسية واجتماعية معينة [31].

إذن فكل ما نراه من هذه المظاهر التى أخذت فى ظاهرها صورة إيجابية لرخاء البشرية وتأكيد حريات الأفراد، إنما هى فى واقع الأمر مظاهر لانتشار الآراء اليوجينية الحريصة على ألا يبقى إلا الجنس الآرى الأبيض وألا يستمتع بالحياة وبالموارد الطبيعية وبالتقنيات العلمية إلا هو ! إنها إذن خلطة سرية بين العلم والسياسة استغل فيها اليوجينيون التقدم العلمى الثورة

البيولوجية لصالحهم. وإليك بعض تفاصيل ارتباط عصر الهندسة الوراثيـــة والبيوتكنولوجيا والجينوميا بالمصالح السياسية لليوجينيين الجدد.

**ب) اليوجينيا السياسية:**

إن الحقيقة التى أود لفت الأنظار إليها هى هذه العلاقة غير الـــشريفة بين الثورة البيولوجية ممثلة فى رأس حربتها اليوجينيا وبين السياسات التـــى يعتنقها وينشرها العنصريون أو اليوجينيين الجدد.

إن عام 2001 شهد إعلان أحدهم ويدعى ريتشارد لين R. Lynn عن عودة اليوجينيا باسمها الصريح هذا حينما أصدر كتابا لـــه يحمـــل عنـــوان " اليوجينيا: إعادة تقييم " وقال فيه: إننا على أبواب عصر جديد. إننا نتحرك بسرعة تفوق الخيال إلى نوع بشرى جديد وستسبقه حرب عرقية. وقـــد رد على المفكرين اليساريين بقوله: إنهم أمسكوا بزمام الإعلام الأيدلوجى وأقنعوا الغرب بأن لا شيء يسمى " العرق " أو السلالة وأن اليوجينيا علم كاذب. لقد حيدوا الغربيين بأن قالوا بأن البشر من طبيعة واحدة. وحان الوقت لنتحـــرر من هذه الأفكار والقيود التى كبلونا بها حتى لم يعد فى استطاعتنا أن نعترض على فكرة وجود فروق عرقية بين البشر [32].

ومن جانب آخر فقد انتقد لين فكرة معادلة النازية باليوجينيا ومعادلتهـــا بالهولوكوست حيث رأى أن البرنامج الألمانى لتعقيم المتخلفين عقليا لم يـــزد حجمه عن برامج الدول الأخرى؛ فالسويد قد عقمت أكثر من أى دولـــة فـــى الغرب. أما " القتل الرحيم " فكان يجرى لإفساح المكان بالمستشفيات للمجهود الحربى بعد بداية الحرب عام 1939م. ليس للقتل الرحيم علاقة باليوجينيا. أما قتل اليهود فى الهولوكوست فقد جرى عندما اعتبروا السبب فى نشر الشيوعية ولأنهم اعتبروا سلالة ذكية قادرة على منافسة ألمانيا فى سيادة العالم [33].

منتدى سور الأزبكية
WWW.BOOKS4ALL.NET

إن السياسة التى يحاول إحيائها اليوجينيون المعاصرون ليست جديدة تماما بل إن جذورها موجودة منذ عام 1952م فى الولايات المتحدة الأمريكية منذ عصر جون روكيفر الثالث مجلس السكان الأمريكى فى حملته مع جون فوستر دالاس ضد تكاثر العشائر غير البيضاء. وقد كتب فريدريك أوسبورن اليوجينى العتيد عام 1966 لصديق له حول عمل مجلس السكان فى تطوير وسائل جديدة لتحديد النسل، كتب قائلا: لقد رأينا أنه من الممكن أن يتم ذلك بشكل أكثر فعالية باسم " مجلس السكان " لا باسم اليوجينيا وأنا أعتقد أن هذه الوسائل هى أهم ما اتخذ من إجراءات يوجينية عملية " [34].

لقد أصبح كبح جماح النمو السكانى إذن هو قادم السياسة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية. و لا أدل على ذلك من ذلك التقرير أو المذكرة رقم NSSM 200 للأمن القومى والتى جاء فيها: أن النمو السكانى فى العالم الثالث قد يسبب القلاقل. وقد يؤدى إلى أن تطلب هذه الدول نصيبا أكبر من مواردها. ولذلك فإن كبح جماح النمو السكانى لابد أن يكون " أمرا بالغ الأهمية " يهدد الأمن القومى الأمريكي. ويبدو أن هذه المذكرة قد تحولت إلى سياسة بعد قرار مجلس الأمن القومى رقم 314 لسنة 1975م (NSDM 314). ومن هاتين الوثيقتين اللتين لم يعلن عنهما إلا عام 1992م، يتبين أن دعم السياسة الأمريكية لكبح جماح تزايد السكان إنما يتم لأن النخبة الأمريكية تريد موارد العالم الثالث لنفسها. إنه – على حد تعبير د. مستجير – استعمار بوسيلة أخرى [35].

إن اليوجينيين من الرأسماليين والسياسيين الأمريكيين كما كانوا وراء تمويل الحركة اليوجينية المشجعة للإجهاض والتعقيم والقتل الرحيم كسبيل لمواجهة مشكلات الفقر والهجرة من الجنوب إلى الشمال الأمريكي، كانوا هم

أنفسهم من مولوا الحملة النازية على العالم، كما أنشأوا مكتب التسجيل اليوجينى فى كولدسبرنج هاربور ( موقع مشروع الجينوم البشرى حاليا ). إن الدور الخطير لرجال الصناعة والساسة الأمريكيين يتضح إذا ما عرفنا أيضا أن مصانع ألمانيا النازية لم تقصف أثناء الحرب بقنابل الحلفاء، وإذا ما عرفنا كذلك أن الكثيرين من كبار النازيين ممن كانوا يعضدون اليوجينيا أثناء الحرب العالمية الثانية قد انتقلوا إلى الولايات المتحدة وعملوا فى الجامعات وأجهزة الإعلام ومعاهد البحوث الحكومية ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية. لقد جاء بهم الرسميون الذين عملوا مع عائلة بوش فى بناء ألمانيا النازية. ولقد شكلت آراؤهم الكثير من الأجندة التى تروج لها النخبة اليمينية فى أمريكا (36) حتى الآن.

**ج) هل تحققت أهداف اليوجينيا السياسية؟**

إن الواقع الذى يعيشه العالم الآن، والصراع الدائر بين العالم المتقدم الذى تحكمه " صفوة " من رجال المال والأعمال والسياسة، وبين بقية سكان العالم وخاصة فى جزئه الجنوبى لهو خير دليل على أن الكثير من هذه الأهداف اليوجينية قد تحققت والبقية ستأتى حتما.

ففى مجال تحديد النسل وتخفيض بل الحد من النمو السكانى للعالم النامى كانت النتائج مذهلة؛ فلقد طبقت الصين برنامجا صارما فى هذا الصدد سمح حتى بمراقبة عاملات المصانع ووضع جداول بتواريخ حيضهن على حائط المصنع حتى يمكن أن يراقب كل شخص الآخر، وسمح بأن تجهض كل امرأة حملت بعد طفلها الأول بدون موافقة رسمية. لقد أثمر هذا البرنامج الصارم أن تم إجهاض 53 مليون امرأة بين عامى 1979 و1984م، وقد تم فى نفس الفترة تعقيم 9.3 مليون رجل و31 مليون امرأة وقد كوفئ وزير

الصحة الصينى بأن نال جائزة السكان فى عام 1983م. كما كوفئت السيدة أنديرا غاندى التى وافقت حكومتها على الخصى الإجبارى فى السبعينيات من القرن الماضى [37].

وفى نفس المجال، تم خلال الخمسة والعشرين عاما الماضية فى العالم ما يزيد على بليون ونصف بليون عملية إجهاض. وتناقص متوسط عدد الأطفال للمرأة بأكثر من الثلث فى ظرف ثلاثين عاما. ونقص المتوسط فى كل الدول النامية من 6.1 أطفال إلى 3.6 طفلا [38].

وعلى الجانب الآخر يتنبأ العلماء بأن إحدى المخاطر على المدى البعيد هو أن الأغنياء سيتمكنون من خطهم السلالي، بينما لا يستطيع الآخرون ذلك مما سيترتب عليه أن يترك بقية المجتمع فى ذيل القائمة البشرية. وهذا سيخلق نوعا من النظام البيولوجى الجديد للطبقات. لقد حذر جريجورى كافكا أستاذ الفلسفة بجامعة كاليفورنيا من مخاطر المستقبل للتطور البيولوجى – اليوجينى حينما قال: إن أى حركة كهذه تهدف إلى التطوير الجينى يمكنها إرساء عدم المساواة الاجتماعية مجددا، على الرغم من أن ذلك سيتم على أسس جديدة. فقد تختفى الأرستقراطيات القديمة حسب المولد أو اللون أو الجنس لتستبدل بأرستقراطية جينية جديدة أو بما أسماه طبقة جينية [39].

ولا يخفى علينا أن فى هذا ما فيه من التمييز العنصرى ليس على أساس طبيعى كما هو موجود حاليا، بل على أساس جينى ومهندس وراثيا. ويا للعجب مما سيشهده المستقبل من مخاطر وأهوال إن لم يتم التحكم الصحيح فى جدوى البحث العلمى فى هذا النوع الخطير من فروع المعرفة العلمية البيولوجية.

لقد عبرت الكاتبة مونيت فاكين فى كلمة طبعت بكتالوج معرض "

الحياة فى أنبوبة اختبار: الأخلاقيات والبيولوجيا الـذى افتـتح فـى أبريـل 1991م، عبرت عن مدى هذه الخطورة بقولها: " اليوم يا للتناقض المـذهل، الجيل الذى أعقب النازى يقدم للعالم أدوات لليوجينيا تتجاوز أكثر الأحـلام الهتلرية همجية "[40]. إن خوف فاكين يردده كثير من العلماء ومن المحللـين الاجتماعيين على حد سواء، إنهم يؤكدون إن ظلال اليوجينيا ما زالت تكتنف مشروع الجينوم. إن هذه المخاوف لا تتوقف عند الكتاب وعلماء الاجتمـاع، بل إن مؤسس المشروع ( مشروع الجينوم ) نفسه واطسون كتب يقول معبرا عن تلك المخاوف: " إن علينا أن نتأمل فقط الطريقة التى استخدم بها النازى كبار العلماء الألمان فى وراثة الإنسان وفى الطب النفسى من أجـل تبريـر برامجهم لإبادة البشر، بدأوا أولا بالمرضى بالأمراض العقلية ثم تلاهم اليهود والغجر. يكفينا هذا لنعرف أن العلم إذا وضع فى الأيدى الخطأ فإنه يـسبب أذى لا يُحد " [41].

إن ثمة خريطة تدعى خريطة هاب ماب يشير إليها د. مـستجير قـد تكون أكثر خطورة من خريطة الجينوم نفسها؛ إنها خريطة تشير إلى فروق وراثية بين أفراد السلالات البشرية المختلفة. فهناك اختلافات معروفة علـى معدلات أمراض معينة بين السلالات البشرية؛ فمعـدل الإصـابة بـالتليف الكيسى أعلى بين القوقازيين منه بين الآسيويين أو السود. كما أن الأمريكان الأفارقة يتميزون بمعدلات مرتفعة من مرض ارتفاع ضغط الدم والسكر. إن هذه الخريطة – خريطة هاب ماب – كشفت عن وجود فروق وراثية بـين شعوب المناطق الجغرافية المختلفة بالعالم. لقد نشر مؤخرا بحـث صـنف البشر إلى سلالات جغرافية خمسة: أوربية، أفريقية، شرق آسيوية أوشـيانية وأمريكية و هاجم فيه المؤلفون فكرة رفض التصنيف الـوراثى للـسلالات وأهميته. إن الفحص المدقق كما يؤكد د. مستجير – سيؤكد وجـود فـروق

وراثية بين المجتمعات قد تؤدى إلى تفسيرات عرقية خطيرة غاية فى الخطورة [42]. لقد تردد منذ فترة القول بأن إسرائيل تمكنت من صناعة " قنبلة بيولوجية " إذا ألقيت على تجمعات بشرية فإنها تقضى على من هو غير يهودى ( خاصة العرب ) ولا تصيب اليهودى بأى أذى أو ضرر [43]. وحتى لو لم يكن هذا القول صحيحا أو غير ممكن، فإن تطبيقات اليوجينيا السلبية وخريطة هاب ماب العنصرية تؤكد أنه يمكن تطوير تقنيات تقضى على سلالات معينة إذا ما عرف خريطة هذه السلالات الجينية والتأثيرات البيئية وخرائط الأمراض التى تنتشر بين أصناف معينة منهم. . الخ.

إن أهداف اليوجينيا السلبية التى يوجهها ساسة العالم المعاصر من ذوى الأيدلوجيا العنصرية كالطغمة الحاكمة فى أمريكا الآن، قد تحقق منها الكثير ولا يزال الكثير قيد التحقيق فى فلسطين وأفغانستان وأخيرا فى العراق التى لا يمكن أن توصف الحرب التى دارت وتدور فيها إلا بأنها " الحرب اليوجينية " على حد تعبير د. مستجير[44].

ولاشك أن كل ذلك ينبغى أن يدفعنا دفعا إلى إعمال الفكر والاشتغال بتأمل مستقبلنا العلمى فى ظل استشراء وانتشار هذه اليوجينيا السلبية وسيطرتها على عقول هؤلاء الساسة فى أمريكا وإسرائيل.

## ثالثاً: رؤيتنا العقلية – الإسلامية: ماذا تقول وما هو موقفنا ؟!

إن هذه الرؤية التى يمكن بلورتها فى ضوء كل ما قدمناه فى الفقرات السابقة ينبغى أن تميز بين ما هو ثابت وبين ما هو متحول – متغير. إن ما هو ثابت ينبغى أن يكون موقفنا العام من العلم و التقدم العلمي، أما ما هو متغير فهو الموقف إزاء الاستغلال السيئ لنتائج هذا التقدم العلمى وما يراد بنا فى ظل هذا الاستغلال السيئ لنتائج العلم فى تدميرنا وفى القضاء على

خصوبة رجالنا وأراضينا.

**أ) رؤيتنا الفلسفية – الإسلامية للتقدم العلمي :**

بداية لابد من التأكيد على أن رؤيتنا الإسلامية تستند على أساسين هما: الفلسفة الأخلاقية العقلية، ومبادئ الشريعة الإسلامية. وقد يتصور البعض أن ثمة تناقضا يمكن أن يبدو بين هذين الأساسين، ولأولئك أقول مؤكدا أنه لا تناقض مطلقا بينهما؛ فالعقل أس الشرع كما قال الإمام الغزالي. والشريعة الإسلامية كانت أول من حض من الشرائع السماوية على إعمال العقل في كل ما حولنا لدرجة أن قيل أن التفكير فريضة إسلامية. وهذا عنوان أحد مؤلفات كاتبنا الإسلامي محمود عباس العقاد. ولنحدد المعالم الأساسية لهذه الرؤية فيما يلي :

1- إن الإسلام باعتباره الدين الخاتم، كما هو معلوم دين العقل والعلم معا، وهو الدين الذي تتمايز في ظل الإيمان به ميادين المعرفة، فالدين أساسه الوعي، والفلسفة أساسها العقل، والعلم أساسه التجربة. وقد أدرك علماء الإسلام ومفكريه هذا الأمر جيدا فأكدوا على التمايز بين الأنساق المعرفية وأدركوا أن العلم الإنساني ليس دينا وأن عقائد الدين الموحاة المطلقة الصدق ليست علما من جنس ما نعرفه عن معنى العلم الإنساني في التاريخ. وبوسعنا – على حد تعبير د. مصطفى لبيب – أن نقرر خلافا لما هو مظنون، أن الوعي بهذا وصل إلى حد أنهم لم يأخذوا علمهم من الدين بل أخذوا دينهم من العلم وإلى حد اعتبار المجاهدة العقلية هي العبادة الحقيقية [45].

ولنتأمل قول الإمام أبو حامد الغزالي في " معراج السالكين " " إن العلم هو السلم المؤدي إلى معرفة الله سبحانه، فهو الخط المكتوب المودع المعاني

الإلهية والعقلاء على اختلاف طبقاتهم يقرأونه ومعنى قراءتهم لـــه فهمهـــم الحكمة التى وضع دلال عليها "[46]. ولنتأمل قوله أيضا فى " إحيـــاء علـــوم الدين ": إن لم تكن بصيرة عقله نافذة فلا تعلق به من الدين إلا قشوره بـــل خيالاته وأمثلته دون لبابه وحقيقته. . فلا تدرك الأمور الشرعية إلا بالأمور العقلية. . والنقل جاء من العقل وليس لك أن تعكس [47] ".

وبناء على ذلك أؤكد أنه من ثوابت العقيدة الإسلامية الإيمان بأهميـــة العقل وضرورة البحث الفلسفى والعلمى على حد سواء.

2- إن موقفنا العقلى والدينى معا يدعم البحث العلمى والتقـــدم العلمـــي، فليس هناك أى خيار أمامنا مع الانتصارات المتوالية للعلم فى خدمة الإنسان إلا أن ندعو إلى الأخذ بأسباب العلم ودعم التقدم العلمى فـــى كل مجالات العلوم طالما لم يتعارض هذا التقدم مع الحفـــاظ علـــى قدسية الحياة الإنسانية وخصوصية المبادئ القيمية التى توصل إليهـــا البشر طوال تاريخهم العقلى الطويل مثل الحفاظ على الحريات وعدم التدخل فى خصوصية الإنسان وإفساد حياته.

3- إن ثنائية الخير والشر هى المبدأ الحاكم فى كل أفعال الإنسان؛ وهى نفس الثنائية التى تتحكم وتوجه البحث العلمي. فبالإمكـــان دائمـــا أن يصبح هذا التقدم فى خدمة الإنسان ولخيره ولصنع الحياة الأفـــضل لكل البشر دون استثناء. وبالإمكان توجيهه وجهة أيدلوجية معينة كما يفعل أنصار اليوجينيا المعاصرين الذين يحاولون توجيه التقدم العلمى لخدمة أهدافهم العنصرية والقضاء على كل ما يخالفهم فـــى الـــرأى أو يعرقل مصالحهم الاقتصادية.

4- إن الغرب المتقدم علميا لم يصنع تقدمه من فراغ، بل صـــنعه فـــى

العصر الحاضر معتمدا على التاريخ العلمى للإنسان فى كافة مراحل تاريخ البشرية الطويل. إن التقدم العلمى الغربى المعاصر ليس إبداعا غربيا مطلقا، بل هو استغلال للتراكم العلمى الذى تحقق عبر العصور من الشرق القديم بحضاراته الخمس الكبرى إلى الحضارة اليونانية والرومانية، إلى الحضارة الإسلامية ومنها جميعا إلى الحضارة الغربية الحديثة. إن التقدم العلمى تراكمي. ومن ثم فقد تشارك فيه كل البشر وكل الحضارات. ولا يحق لأحد أن يدعى أنه المبدع أو أنه وحده أصل التقدم العلمى وصانعه.

5- إن الحقيقة السابقة تدعونا أولا إلى الثقة بالنفس وبإمكانياتنا البشرية القادرة الآن كما كانت فيما سبق، على صنع الإبداع العلمى ومواصلة المشاركة فى صناعة التقدم على كل المسارات و فى كل المجالات. كل ما هنالك هو أن نتيح أمام هؤلاء العلماء البيئة العلمية المواتية ونوفر لهم الإمكانيات المادية اللازمة للإبداع والتى يستطيعون من خلالها تحقيق الإنجازات العلمية التى تضيف إلى العلم الغربى فضلا عن القدرة على تطويع التقدم العلمى الغربى لخدمة الأهداف القومية ومواجهة التحديات التى يلقيها علينا الآخر يوما بعد يوم وعاما بعد آخر.

**ب) رؤيتنا الفلسفية – الإسلامية لتوجيه التقدم العلمى لصالح البشر كافة:**

إن المبادئ العامة السابقة هى أشبه ببوصلة توجهنا نحو اتخاذ موقف يمزج بين الإيجابية والتحذير ومواجهة السلبيات فى التطورات العلمية الحديثة. فلم يعد بإمكاننا الانعزال عما يحدث من تقدم علمى مذهل قد يتجه بنا إلى الفناء. ومن ثم لابد من المشاركة الإيجابية فى المناقشات الأخلاقية والفلسفية والدينية الدائرة الآن حول كل القضايا الشائكة للتقدم العلمى وخاصة

فى مجال الثورة البيولوجية وانعكاساتها ونتائجها العلمية التى ستؤثر بشكل بالغ فى الحياة المدنية والاجتماعية والاقتصادية للبشر. وكى لا تكون هذه النتائج فى صالح فئة دون أخرى، أو لصالح شعب دون آخر لابد من التأكيد على ما يلى [48]:

1) أن الحياة الإنسانية مقدسة، ولقد تشارك كل الفلاسفة وكل المصلحين من خلال التأملات العقلية والعقائد الدينية فى التأكيد على كرامة الإنسان وقدسية حياته الخاصة والحفاظ على ممتلكاته وملكاته الحسية وأعضائه الجسدية.

2) أن العدالة والمساواة بين جميع البشر وحقهم فى الاستفادة من المكتشفات العلمية الحديثة مسألة ينبغى ألا يتجادل حولها البشر فى عصر اكتشفوا فيه ودعوا إلى الديمقراطية السياسية كحق لكل الشعوب، والحريات المدنية للجميع.

3) عدم التمييز الجينى بين البشر وعدم استخدام خريطة الجينوم البشرى وما يترتب عليها من نتائج، وكذلك خريطة هاب ماب ضد جنس معين أو ضد فئة معينة. فهذا ضد إنسانية الإنسان وضد مبادئ كل الشرائع البشرية والسنن الإلهية والعقائد الدينية الأصيلة غير المحرفة.

4) حق الخصوصية لكل فرد واحترام استقلاله الذاتى والحفاظ على أسراره الجينية والمرضية وخلافه.

5) إتاحة الخدمات العلاجية وتقديم الرعاية الصحية للجميع دون تمييز ودون تباطؤ لكل البشر على حد سواء.

6) رفع وعى الجماهير فى كل بقاع العالم وإتاحة الفرصة كاملة أمامهم ليتعلموا وليستفيدوا من التقدم العلمى الذى تحققه البشرية ككل لصالح أفرادها ككل وليس لخدمة الصفوة أو النخبة أو الدول المسيطرة والمالكة لهذا التقدم.

7) إن على المجتمع البشرى – بمشاركة كل الدول وكل الشعوب – أن يأخذ قرارات ديمقراطية بخصوص تقييد بعض أشكال التكنولوجية وخاصة المدمرة منها للملكات الطبيعية للبشر أو التى تحقق نصرا لفئة على أخرى أو تميز جنسا على آخر. ولـيكن المبدأ هنا هو: كف الأذى عن البشر: نفوسا وأجسادا.

## الهوامش والمراجع


1) انظر: ميتشيو كاكو: رؤى مستقبلية – كيف سيغير العلم حياتنا في القرن الواحد والعشرين، ترجمة د. سعد الدين خرفان، سلسلة عالم المعرفة (270)، الكويت يونيو 2001م، ص 16 – 17.

2) انظر: نفس المرجع السابق، ص 17-18.

3) انظر: نفسه، ص 18 – 19.

4) نفسه، ص 155 – 156.

5) والتر جلبرت: رؤية للكأس المقدسة، مقال بكتاب: الجينوم البشري – القضايا العلمية والاجتماعية، تحرير دانييل كيفلس ولوروى هود، ترجمة د. أحمد مستجير، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة 2002، ص 62.

6) د. أحمد مستجير، الثورة البيولوجية، دار المعارف بمصر، سلسلة اقرأ (691)، القاهرة 2004، ص 92.

7) نفسه، ص 92 – 93. وراجع القصة المطولة للمشروع منذ التفكير فيه وحتى بداياته الفعلية في: دانييل ج كيفلس: من تحت معطف البوجينيا – السياسة التاريخية للطاقم الوراثي البشري، ترجمة د. أحمد مستجير لكتاب: الجينوم البشري، سبق الإشارة إليه، من ص 28 حتى ص50.

8) بيكر وآخرون ( مجموعة الفاب البيولوجي Chip Fab ): هندسة حياتية: إنتاج شيبات شبه موصلة من أجل البيولوجيا، ترجمة إبراهيم المسلم، مجلة العلوم – الترجمة العربية لمجلة Scientific American, November- December 2006، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ص66.

9) نفسه، ص 70.

10) سالي بالمر: الشبح في الجين Ghost in the gene – مجلة Focus – خريف 2005، الترجمة العربية د. إيهاب عبد الرحيم محمد، مجلة الثقافة العالمية (141). الكويت إبريل 2007، ص 27.

11) ميتشيو كاكو: نفس الكتاب السابق، ص 286.

12) انظر: نفسه، ص 292 – 294.

13) نقلا عن: نفس المرجع السابق، ص 186، 187.

14) نفس المرجع، ص 187.

15) نقلا عن: نفس المرجع، ص 188.

16) نقلا عن: نفس المرجع، ص 211.

17) انظر: نفس المرجع السابق، ص 214ـ216. وراجع أيضا ما كتبه س. توماس كاسكى تحت عنوان " طب أساسه الدنا: الوقاية والعلاج "، فى كتاب " الجينوم البشرى "، السابق الإشارة إليه، ص 84 - 132.

18) س. توماس كاسكى: نفس المقال السابق، بنفس المرجع السابق، ص 132.

19) انظر: ميتشيو كاكو: نفس المرجع، ص 288 وما بعدها.

20) د. أحمد مستجير: الثورة البيولوجية، ص 85 - 88.

21) دانييل ج كيفلس: من تحت معطف اليوجينيا، نفس المرجع السابق، ص 10.

22) د. أحمد مستجير، نفس المرجع السابق، ص 5.

23) نفسه، ص 6. وانظر أيضا: دانييل كيفلس: نفس المرجع، ص 14.

24) انظر قصة علم اليوجينيا وتطوره فى نفس المرجع السابق لدانييل كيفلس، ص15 وما بعدها.

25) نفس المرجع السابق، ص 20.

26) نفسه، ص 20 - 21.

27) نفسه، ص 21.

28) د. أحمد مستجير، نفس المرجع السابق، ص 11.

29) نقلا عن: نفس المرجع السابق.

30) دانييل كيفلس: نفس المرجع، الترجمة العربية، ص 21 - 22.

31) د. أحمد مستجير، نفس المرجع، ص 13.

32) نقلا عن: نفس المرجع السابق، ص 25.

33) نقلا عن: نفس المرجع السابق، ص 25 - 26.

34) نقلا عن: نفس المرجع السابق، ص 16.

35) نفسه، ص 17.

36) نفسه، ص 20 ـ 21.

37) نفسه، ص 18 - 19.

38) نفسه، ص 21.

39) نقلا عن: ميتشيو كاكو: نفس المرجع السابق، ص 332.

40) نقلا عن: دانييل ج كيفلس وليروى هود: "تأملات" ضمن كتابهما السابق الإشارة إلى ترجمته العربية، ص 300.

41) نقلا عن: ايفلين نوكس كيلر: الطبع والتطبع ومشروع الجينوم البشرى، ضمن كتاب "الجينوم البشرى" السابق الإشارة إليه، ص 282.

42) د. أحمد مستجير، نفس المرجع، ص 102 - 103.

43) انظر: د. حسين على، العلم والقيم الأخلاقية - رؤية معاصرة، نشر ضمن كتاب الفلسفة التطبيقية - الفلسفة لخدمة قضايانا القومية فى ظل التحديات المعاصرة، تحرير د. مصطفى النشار، الدار المصرية السعودية بالقاهرة 2005م، هامش ص 364.

44) د. أحمد مستجير، نفس المرجع، ص 29.

45) د. مصطفى لبيب عبد الغنى، الأخلاق الطبية فى تراثنا الإسلامى، نشر ضمن كتاب " الفلسفة التطبيقية "، السابق الإشارة إليه، ص 388 - 389.

46) نقلا عن: نفس المرجع السابق، هامش ص 389.

47) نقلا عن: نفس المرجع، هامش نفس الصفحة.

48) انظر فى هذه المبادئ:

- ميتشيو كاكو: نفس المرجع السابق، ص 336 - 338.
- د. حسين على: نفس المرجع السابق، ص 357 وما بعدها.
- د. مصطفى عبده محمد خير: الموقف الأخلاقى من الثورة البيولوجية (الاستنساخ الحيوى)، منشور ضمن كتاب "الفلسفة التطبيقية"، سبق الإشارة إليه، ص327 وما بعدها.
- Mc Cormick, R. Thomas , Principles of Bioethics , University of Washington , U.S.A 1998, pp. 16_17. -
- Darryl R. J. Macer ( Editor ) , A cross - cultural - Introduction to Bioethics , Eubios Ethics Institute , 2006 , pp. 1 - 5.

# ( 24 )
# مفهوم الحرية عند زكريا ابراهيم

## تمهيد:

يعتبر د. زكريا إبراهيم (1924 – 1976 ) [1] من مفكرى مصر المعاصرة القلائل الذين أولوا مشكلة الحرية اهتمامهم. وكان أول من لفت الإنتباه إلى أهمية نقل الدرس الفلسفى فى مصر من التأريخ للفلسفة ودراسة المذاهب الفلسفية إلى دراسة مشكلات فكرية يعانيها الإنسان وتؤرق وجوده. وربما أعُده لهذا السبب رائداً للفلسفة التطبيقية فى مصر قبل أن ينتشر هذا المصطلح الفلسفى فى العالم وقبل أن نعرفه فى مصر ونهتم به فى عالمنا العربى [2]؛ فقد درس زكريا إبراهيم مشكلات فلسفية عديدة ونقل هذا الدرس إلى تلاميذه عبر عدة كتب أهمها: مشكلة الحرية، مشكلة الإنسان، مشكلة الفلسفة، مشكلة الحب، المشكلة الخلقية، مشكلة الحياة، مشكلة الفن وأخيراً مشكلة البنية. وقد كان لهذه المؤلفات دورها الكبيرفى توعية الجماهير العربية عموماً والمثقفة منها على وجه الخصوص بأهمية التأمل الفلسفى فى معالجة قضايا الحياة المعاصرة؛ فليس منا من لم تؤرقه مشكلة الحياة أو لم يتساءل عن معنى الحب أو لم يعانى من التساؤل عن معنى الحرية الإنسانية وحدودها.

ولا تزال هذه المؤلفات الخاصة بدراسة تلك المشكلات هى الأكثر توزيعاً والأكثر لفتاً للإنتباه بين عشرات الكتب الفلسفية التى تزخر بها المكتبة العربية. وهذا الاهتمام فى اعتقادى لا يرجع فقط إلى جدة وطرافة موضوعاتها وقربها من اهتمام القارئ العام للفلسفة وإنما أيضاً لأنها كتبت بأسلوب أدبى فصيح وراق يجذب كل من يقرأه فيجعله محباً للفلسفة وقادراً على استيعاب

رؤى الفلاسفة حول هذه المشكلات العميقة التى يعانى منها الإنسان.

## أولاً: فى البدء كانت مشكلة الحرية:

ولم يكن من قبيل المصادفة أن يبدأ د. زكريا إبراهيم هذه السلسلة التى درس فيها المشكلات الفلسفية بمشكلة الحرية؛ فقد كان يعتبرها بحق " أقدم المشكلات الفلسفية وأعقدها. . وأنها مفتاح المشكلات الفلسفية جميعاً. . وأنها أكثر المسائل الفلسفية اتصالاً بالعلم والأخلاق والإجتماع والسياسة فضلاً عن صلتها الواضحة بمشاكل ما بعد الطبيعة "[3].

إن الحرية التى يعرض لها د. زكريا إبراهيم فى كتابه "مشكلة الحرية" ليست مجرد مفهوم أخلاقى بل هى حقيقة ميتافيزيقية لا سبيل إلى فهمها إلا فى نطاق الوجود الإنسانى بأكمله، فدراسة الحرية تعد فى رأيه بمثابة دراسة شاملة للوجود الإنسانى بأسره. وهو يوافق على رأى لافل L. Lavelle أحد الفلاسفة الوجوديين على قوله " بأن وجود الذات لا يمكن أن يعرف إلا بأنه وجود حرية، مادامت ذاتنا ليست سوى قدرتنا ومادام وجودنا هو وجود إمكانياتنا الخاصة، وهذا هو المذهب الوجودى الذى يؤكد" أن الوجود عندنا يسبق الماهية فيقرر أن وجودنا إن هو إلا قدرتنا على خلق ماهيتنا " [4].

إن التوجه الفلسفى للدكتور/ زكريا إبراهيم كان يغلب عليه الإنتماء للوجودية المؤمنة فى رأينا [5]، وهذا التوجه الوجودى كان فيما يبدو هو دافعه الأول لأن يبدأ بدراسة مشكلة الحرية مقدما إياها على كافة المشكلات التى دراسها بعد ذلك،فهو لم يكن يعتبر مشكلة الحرية "مجرد إشكال نظرى يثيره العقل الإنسانى الراغب فى المعرفة على سبيل حب الإستطلاع حتى يعرف ما إذا كان حراً أم مجبراً وإنما هى مشكلة حيوية لا تكاد تنفصل عن وجودنا نفسه، من حيث أن الوجود الإنسانى إن هو إلا وجود حرية تضع نفسها

موضع التساؤل. فالحرية وحدها هى التى تستطيع أن تتساءل عن الحرية " [6].

إن الوجود الإنسانى فى رأى زكريا إبراهيم، إنما هو وجـود يتميـز بطابع خاص " يجعل من كل فرد منا موجوداً حراً وقد قذف به وحيداً فى هذا العالم وسط إمكانياته الخاصة؛ فليس وجودى سوى قدرتى علـى إكتـشاف إمكانياتى وتحقيق ذاتى والتعبير عن حريتى. وإذن فإن الوجود الإنسانى إنما ينحصر فى ذلك " الفعل " الذى أخذ به على عاتقى وجـوداً هـو وجـودى الخاص متحملاً مسئولية خاصة أمام نفسى وأمام كل موجود آخر " [7] ولـذا فإن فلسفة الحرية هى فلسفة الفعل؛ إنها ليست فلسفة ركود بل هى فلسفة فعل لأنه لا رجاء للوجود الإنسانى إلا بالعمل وفى العمل. وزكريا إبراهيم يتفـق فى ذلك مع جان بول سارتر الذى كان يؤكد على " أن الذى يسمح للمرء بأن يحيا إنما هو الفعل " [8].

إن مشكلة الحرية بناءً على كل ما سبق تستحق أن تكون نقطة البداية عند فيلسوفنا زكريا إبراهيم لأنها مشكلة الوجود الإنسانى بأسره وهى لهـذا مشكلة المشاكل التى ينبغى تقديم دراستها على غيرها من مـشاكل الفلـسفة مادام فهمنا للحرية ومعناها هو الذى سيكشف لنا عن معنى القيم ومعنى الفعل ومعنى الخلق ومعنى الوجود الإنسانى بأسره[9].

## ثانياً: معنى الحرية وصورها:

إن المعنى الذى يمكن أن نعتبره إصطلاحياً للحرية هو أنها تلـك الملكـة الخاصة التى تميز الكائن الناطق من حيث هو موجود عاقل يعبر فى أفعاله عن إرادته هو، لا عن أيه إرادة أخرى غريبة عنه " [10] إذ أن الحرية بحسب معناها الاشتقاقى تعنى إنعدام القسر الخارجى والإنسان الحر بهذا المعنى هو من لم يكن عبداً أو أسيراً، ولذلك فقد اصطلح التقليد الفلسفى فيما يقول زكريا إبراهيم علـى

تعريف الحرية بأنها اختيار الفعل عن روية مع إستطاعة اختيار غيره [11]".

ومن هنا فيمكن التمييز بصفة عامة بين نوعين من الحرية؛ حرية التنفيذ وحرية التصميم أو ملكة الاختيار. والمقصود بحرية التنفيذ تلك المقدرة على العمل أو الامتناع عنه دون الخضوع لأى ضغط خارجى. إن الحرية بهذا المعنى هى عبارة عن القدرة على المبادأة مع انعدام كل قسر خارجى[12].

وإذا ما تركنا هذا المعنى العام للحرية وأردنا معرفة رؤى الفلاسفة ونظرياتهم فى الحرية فسنجد أن للحرية أربعة مفهومات مختلفة؛ أولها: حرية الإختيار القائمة على الإرادة المطلقة أو حرية إستواء الطرفين؛ وهذا النوع من الحرية هو ما يتبادر إلى أذهاننا جميعاً حينما نتصور أنفسنا أحراراً لأننا نعلم أن فى وسعنا أن نعمل بمقتضى إرادتنا نحن ولمجرد أننا نريد هذا الشئ أو ذاك. وقد عبر بوسويه Bossuet عن هذا المعنى بقوله " إننى كلما بحثت فى ذاتى عن السبب الذى يدفعنى إلى العمل فإننى أشعر بأنه ليس هناك من علة لأفعالى سوى حريتى. ومن ثم فإننى أشعر بوضوح بأن حريتى إنما تنحصر فى مثل هذا الإختيار [13]".

وثانى مفهومات الحرية هو الحرية الإخلاقية أو حرية الاستقلال الذاتى وهذا النوع من الحرية هو ذلك الذى فيه نصمم ونعمل بعد تدبر وروية بحيث تجئ أفعالنا وليدة معرفة وتأمل ، وهذه الحرية الأخلاقية وثيقة الصلة بما سماه كانط بالاستقلال الخلقى وهو تلك الحالة التى يتصف بها الفاعل الأخلاقى حينما يضع لنفسه قاعدة فعله [14].

وثالثها هو حرية الحكيم أو حرية الكمال وهذا النمط من الحرية وثيق الصلة بسابقه وإن تميز بطابعه المعيارى المثالى الذى يجعله أكثر سمواً وشرفاً. فحرية الكمال هى الصفة التى تميز الحكيم الذى استطاع أن يتحرر من كل شر

ومن كل كراهية ومن كل رغبة فهى حرية الفيلسوف الذى تحرر من عبودية الأهواء والغرائز والانفعالات والجهل. وهذا المعنى هو ما عبر عنه ليبنتز حينما قال " إن الله وحده هو الكائن الحر بأكمل معانى الحرية، وأما الموجودات المخلوقة فهى ليست حرة إلا بقدر ما تسمو بنفسها فوق الأهواء[15]".

أما رابعها، فهو ما أسماه زكريا إبراهيم العلية السيكولوجية أو النفسية وهذا النوع من الحرية هو عبارة عن الشعور بسورة حيوية معينة واستمرار نفسى معين وقدرة فائقة يتصف بها الشعور. وهنا يكون الفعل الحر هو ذلك الفعل الروحى التلقائى الذى يعبر عن شخصيتنا منبعثاً من أعمق أعماق ذاتنا. ومن أنصار هذا الرأى برجسون وفوييه؛ ففكرة الحرية لديهما تقوم على فكرة العلية الشعورية، فهى حرية إيجابية يصدر فيها الفعل عن ذاتنا العميقة على حد تعبير برجسون وهنا تكون الحرية بمثابة تلقائية روحية لا بيولوجية تعبر عن قدرتنا على الخلق والابداع [15].

## ثالثاً: الحرية والضرورة :

لقد استعرض زكريا إبراهيم فى كتابة مشكلة الحرية ما أطلق عليه نقائض الحرية ليوضح علاقة الحرية بمفاهيم أخرى مضادة لها. ولعل أكثر هذه المفاهيم شيوعاً هو مفهوم الضرورة أو ما يسمى بالحتمية أو الجبرية.

لقد تحدث الفلاسفة كثيراً عن الحتمية والضرورة بصورها المختلفة منذ فلاسفة الطبيعة اليونانية وحتى فلاسفة العلم والدين المحدثين والمعاصرين. لكن المؤكد أنه لا حرية بدون هذه الضرورة بأشكلها المختلفة. " فالحرية المطلقة - كما يقول ياسبرز - لا معنى لها، فالحرية تصبح خاوية إذا لم يكن ثمة شىء يضادها[16]".

إن الفعل الحر ليس دائماً - فيما يقول زكريا إبراهيم - وليد اختيار مقصود، بل نحن نشعر أحياناً بأن علينا أن نتخطى مجال الاختيار لكى ننفذ إلى عالم الحرية بمعنى الكلمة حيث يكون الفعل الحر هو ذلك الذى لا نستطيع أن نفعل سواه أعنى ذلك الفعل الذى يعبر تعبيراً جوهرياً عن حقيقتنا الباطنية. فالفعل الحر بهذا المعنى لايفهم على ضوء الإمكانية بل بالأحرى على ضوء فكرة الضرورة ولكن الضرورة هنا ضرورة حية أو ضرورة وجودية وليست ضرورة عقلية [17].

ومن هنا فإنه يمكن القول أن زكريا إبراهيم لا يرى تعارضاً مطلقاً بين الحرية والجبرية، فحتى لو سلمنا بأن الحرية مطلقة كما يقول بعض الوجوديين من أنصار الحرية فسيكون علينا أن نبين معنى تلك الحرية التى لاتعرف ارتباطاً ولا تقبل تحدداً ولا تعمل فى نطاق " إن الفعل الحر ليس فعلاً تعسفياً أو واقعة لامعقولة ولا هو أولا وبالذات فعل معقول. إنه اختيار عقلى يقوم على تقدير البواعث وفهم طبيعة المؤثرات. وإذا كان البعض قد توهم أن الأفعال الحرة أفعال عضوية لا ضابط لها ولا نظام يحكمها فإن زكريا إبراهيم يرى أن هذه الأفعال أفعال معقولة تستند إلى مبررات وتهدف إلى غايات وتربط ماضى الشخصية بحاضرها ومستقبلها. وما دام فى استطاعة الإنسان بوصفه كائناً ناطقاً أن يتفهم حقيقة أمر تلك القوى التى تؤثر على سلوكه فإن فى وسعه - إلى حد كبير - التحكم فى مجرى العوامل الخارجية والداخلية التى تحدد مصيره. وبهذا المعنى يمكن القول بأن الحرية الحقيقية إنما تمثل نضج الشخصية وتكامل القدرات الذاتية وتوافق الإنسان مع بيئته الداخلية وبيئته الخارجية على السواء [18].

إن حياتنا البشرية فى رأى زكريا إبراهيم " إنما هى فى صميمها انتقال

مستمر من الضرورة إلى الحرية حيث أننا لا نكف عن التحرر من ضرورات كثيرة ترين علينا كل يوم، وتلك هى الضرورات الطبيعية والجسمية والنفسية والإجتماعية. .الخ. ومن ثم فإن مشكلة الحرية لا تثار إلا فى صميم الحياة اليومية العادية [19]. إن عملية " اختيار الذات " التى لا بد من أن تتجدد دائماً وباستمرار تمثل الحرية الواقعية التى تتصل بالحياة العينية اليومية مباشرة.

لقد ناقش زكريا إبراهيم ضروب الحتمية ( الضرورة ) المختلفة عبر باب كامل من كتابه " مشكلة الحرية " وعرض لها فى ثلاثة فصول حيث تحدث عن الحتمية العلمية، ثم عن الحتمية السيكولوجية ثم عن الحتمية اللاهوتية ( الجبرية ).

وانتهى من مناقشة الحتمية العلمية إلى الإقرار بأن فكرة الحتمية العلمية تقودنا إلى أعتاب فكرة الحرية بالمعنى الصحيح للكلمة حيث أدرك أن من أفضال العلم الحديث أنه قد بصرنا بزوال ذلك التناقض المطلق بين العلم والشعور الإنسانى وقد عبر عن ذلك خير تعبير جيمس جينز بقوله " إن السببية الصارمة ليس لها مكان الآن فى صورة الكون التى يعرضها علينا علم الطبيعة الحديث. وقد نتج عن ذلك أن صار فى هذه الصورة أكثر مما كان فى صورة الكون الآلية القديمة متسع للحياة وللشعور يقومان فيه مع الصفات الأخرى التى نعرفها عادة بهما مثل الإرادة الحرة والمقدرة على تغيير الكون إلى حد ما بوجودنا فيه [20]".

كما أنه انتهى من مناقشة الحتمية السيكولوجية إلى التأكيد مع برجسون على فكرة استحالة تعريف الحرية تعريفاً محدداً. وإن كان قد امتدح فى برجسون أنه نجح فى القضاء على مزاعم القائلين بالترابط أو بالتداعى وإن

لم ينجح فى أن يظهرنا على أن الحرية حقيقة سيكولوجية نشعر بهـا مـن الباطن ولا يمكن تصورها من الخارج. فالحرية فى رأى زكريا إبراهيم هى عين وجودنا [21].

أما الحتمية اللاهوتية التى تتمثل فى خضوع الإنسان لله والتى كثيراً ما ناقشها فلاسفة الدين المسلمين والغربيين على السواء، فقد انتهى من مناقشتها إلى القول بأن علم الله السابق بما سيترتب على الحرية من شرور لايـستتبع مطلقاً أن يكون الله هو خالق تلك الشرور. حقاً إن العقل الإلهى يرى دفعـة واحدة سياق النظام الكونى كما أنه يرى العالم بأسره فى كل جزء من أجزائه لما بين الأشياء من ترابط وثيق ولكن هذا لا يعنى بحال أن يكون فى علم الله السابق تحديد لحريتنا أو إلزام لنا بإرتكاب ما يرتكب من شرور [22] ".

ومن ناحية أخرى نجده قد اتفق مع جابريل مارسيل فى قوله بأن الذات الإنسانية ليست واقعة وإنما هى كسب نحققه وهدفاً نسعى إليه. وخـتم هـذه المناقشة بقوله: إن الحرية هبة منحت لنا ولكن علينا أن نتقبل هذه الهبة وأن نعمل على ممارستها واستخدامها حتى تصبح ملكاً لنا وهكذا تتحول الحريـة من هبة أو منحة إلى كسب أو نصر [23].

## رابعاً: خاتمة:

### الحرية صميم الوجود الإنسانى :

إن زكريا إبراهيم يعتبر أن الوجود الانسانى فعل وليس حالة، إن هذا الوجود فى صميمه انتقال شعور حر من الإمكانية إلى الواقعية، وأن حريـة الإرادة إنما هى تقرير لتلك الإمكانية الهائلة. وأن وجودنا الإنسانى هو فـى جوهره وجود شخصى لا ينفصل عن فعل الحرية الذى بـه أختـار نفـسى

وأحدد مصيرى. إن الوجود هو اختيار الذات وهذا الإختيار هو وحده الـذى يجعلنا نعلو على الوجود الطبيعى فلا نعود نكتفى بتقبل التأثيرات الخارجيـة تقبلاً سلبياً محضاً بل نسير إلى اكتشاف ذواتنا مستعملين تلك الحرية التـى فيها تنحصر شرعية وجودنا [24].

إن الإنسان الحر - فى رأى زكريا إبراهيم - إنما هو الانسان الـذى يعرف أن حياته ليست سوى تحقيق مستمر لكل القيم المتضمنة على شـكل قوى أو إمكانيات فى ثنايا ذاته وتبعاً لذلك فإن مشكلة الحرية لا تكاد تنفصل عن مشكلة الفعل ما دام تحويل القوة إلى فعل هو جوهر الحيـاة الإنـسانية ومعناها الأوحد. وبعبارة أخرى فإنه يمكننا القول أن وجود الانسان ينحصر فى حريته؛ إذ الحرية ليست سوى القدرة على تحويل إمكانية ذاتية ليس لهـا معنى إلا بالقياس إلى صاحبها وحده إلى وجود موضوعى واقعى من شـأنه أن يحدد مصير صاحبه ومصير الكون نفسه إلى حد ما [25].

# الهوامش والمراجع

1) راجع لمحة عن حياة زكريا إبراهيم ونشاطه العلمي في كتابنا: رواد التجديد في الفلسفة المصرية المعاصرة، دار قباء الحديثة، القاهرة 2007، ص 289 – 290.

2) عقد أول مؤتمر عن الفلسفة التطبيقية في مصر والعالم العربي بكلية الآداب – جامعة القاهرة في إبريل 2004.

أنظر بعض أعمال هذا المؤتمر في كتاب: الفلسفة التطبيقية – الفلسفة لخدمة قضايانا القومية في ظل التحديات المعاصرة، تحرير د. مصطفى النشار، الدار المصرية السعودية، القاهرة 2005.

3) د. زكريا إبراهيم: مشكلة الحرية، مكتبة مصر، الطبعة الثالثة 1972، ص 10.

4) نقلاً عن نفس الكتاب السابق، ص 12.

ويمكنك الاستزادة من آراء لافل في كتاب :

L.Lavelle: Introduction a' l'Oontologie , P.U.F, Paris ,1944 .

5) أنظر ما كتبناه عن ذلك في كتابنا: رواد التجديد في الفلسفة المصرية المعاصرة، سبق الإشارة إليه، ص 299.

6) زكريا إبراهيم، مشكلة الحرية، ص 12.

7) نفسه، ص 13.

8) نقلاً عن نفس المصدر السابق، ص 13.

9) أنظر د. زكريا إبراهيم، نفس المصدر، ص 13.

10) نفس المصدر، ص 18.

11) نفسه، ص 18.

12) نفسه، ص 19.

13) نفسه، ص 20.

14) نفسه، ص 21.

15) نفسه، ص 22.

16) نفسه، ص 44.

17) نفسه، ص 60.

18) أنظر: نفس المصدر، ص 65 – 68.

19) نفسه، ص 81.

20) أنظر: جيمس جينز: الكون الغامض، الترجمة العربية لعبد الحميد حمدى مرسى، القـاهرة، 1942، ص 32.

نقلاً عن: زكريا إبراهيم، نفس المصدر السابق، ص 102.

21) زكريا إبراهيم، نفس المصدر، ص 125.

22) نفسه، ص 142.

23) نفسه، ص 143.

24) نفسه، ص 165.

25) نفسه، ص 226.

## الفهرس


| الموضوع | رقم الصفحة |
|---|---|
| الإهداء | 5 |
| تصدير | 7 |
| (1) دور الفلسفة فى القرن الحادى والعشرين | 13 |
| (2) هيا .. نتعلم التفكير ! | 21 |
| (3) تفلسفوا .. يرحمكم الله | 27 |
| (4) العلاج بالفلسفة | 33 |
| (5) الإنسان هو ما يفعل | 47 |
| (6) نحو ثقافة الفعل وجودة الأداء | 54 |
| (7) التفكير الحر وصناعة التقدم | 60 |
| (8) الحوار الثقافى وتأكيد الهوية الحضارية | 65 |
| (9) الثقافة العلمية ضرورة قومية للتقدم الحضارى المنشود | 73 |
| (10) ثقافة التقدم والمشروع القومى المصرى | 79 |
| (11) نحو إعادة بناء فكرنا التربوي للقرن الحادى والعشرين | 85 |
| (12) الأساتذة الأجانب وتأسيس الدرس الفلسفى والعلمى فى مصر المعاصرة | 92 |
| (13) تطوير التعليم المصرى والأسئلة الحائرة | 98 |
| (14) وزارتان للتعليم أم وزارة واحدة | 106 |
| (15) البحث العلمى وتطوير الحياة على أرض مصر | 112 |
| (16) حلول فورية لمشاكلنا التعليمية | 119 |
| (17) نحو إعادة بناء القيم الأخلاقية فى المجتمع المصرى | 125 |
| (18) نحو عقد اجتماعى جديد فى المجتمع المصرى | 130 |

| الموضوع | رقم الصفحة |
|---|---|

(19) رئاسة أوباما وإعادة صياغة الحلم الأمريكى ..... 137
(20) أوباما فى جامعة القاهرة .. المعنى والدلالة ..... 142
(21) خطاب أوباما التاريخى بجامعة القاهرة .. وماذا بعد؟ ..... 148
(22) الاحتفال باليوم العالمى للفلسفة وضرورة الاهتمام بالفلسفة التطبيقية المعاصرة . ..... 153
(23) نحن وعصر الفلسفة التطبيقية ..... 159
(24) الثورة البيولوجية وعلم اليوجينيا - رؤية فلسفية إسلامية ..... 165
(24) مفهوم الحرية عند زكريا إبراهيم ..... 192
• كتب أخرى للدكتور مصطفى النشار ..... 205

## كتب أخرى للدكتور مصطفى النشار

(1) فكرة الألوهية عند أفلاطون وأثرها في الفلسفة الإسلامية والغربية:

- صدرت الطبعة الأولى عن دار التنوير للطباعة والنشر ببيروت عام 1984م.
- صدرت الطبعة الثانية عن مكتبة مدبولى بالقاهرة عام 1988م.
- صدرت الطبعة الثالثة عن مكتبة الانجلو المصرية بالقاهرة عام 1997م.
- صدرت الطبعة الرابعة عن الدار المصرية السعودية بالقاهرة عام 2005م.

(2) نظرية المعرفة عند أرسطو:

- صدرت الطبعة الأولى عن دار المعارف بالقاهرة عام 1985م.
- صدرت الطبعة الثانية عن نفس الدار عام 1987م.
- صدرت الطبعة الثالثة عن نفس الدار عام 1995م.
- صدرت الطبعة الرابعة عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة عام 2000م.

(3) نظرية العلم الأرسطية – دراسة في منطق المعرفة العلمية عند أرسطو:

- صدرت الطبعة الأولى عن دار المعارف بالقاهرة عام 1986م.
- صدرت الطبعة الثانية عن نفس الدار بالقاهرة عام 1995م.
- صدرت الطبعة الثالثة عن دار الثقافة العربية بالقاهرة عام 2000م.

(4) فلاسفة أيقظوا العالم:

- صدرت الطبعة الأولى عن دار الثقافة للنشر والتوزيع بالقاهرة عام 1988م.
- صدرت الطبعة الثانية عن دار الكتاب الجامعى بدولة الإمارات العربية المتحدة – العين عام 1990م.
- صدرت الطبعة الثالثة عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة عام 1998م.

(5) نحو تأريخ جديد للفلسفة القديمة – دراسات في الفلسفة المصرية واليونانية:

- صدرت الطبعة الأولى عن وكالة زووم برس للإعلام بالقاهرة عام 1992م.
- صدرت الطبعة الثانية عن مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة عام 1997م.

(6) نحو رؤية جديدة للتأريخ الفلسفي باللغة العربية:

- صدرت الطبعة الأولى عن مكتبة مدبولى بالقاهرة عام 1993م.
- صدرت الطبعة الثانية بعنوان (نحو تأريخ عربى للفلسفة) عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة عام 2001م.

(7) مدرسة الإسكندرية الفلسفية بين التراث الشرقي والفلسفة اليونانية:

- صدرت الطبعة الأولى عن دار المعارف بالقاهرة عام 1995م.

(8) فلسفة التاريخ – معناها ومذهبها:

- صدرت الطبعة الأولى عن وكالة زووم برس للإعلم بالقاهرة عام 1995م.

(9) التفكير الفلسفي للصف الثالث الثانوي الأدبي (بالاشتراك):

- صدر عن وزارة التربية والتعليم بدولة الإمارات العربية المتحدة. دار الفرير للطباعة والنشر. دبى عام 1995م.

(10) التفكير المنطقي للصف الثالث الثانوي الأدبي (بالاشتراك):

- صدر عن وزارة التربية والتعليم بدولة الإمارات العربية المتحدة. دار الفرير للطباعة والنشر. دبى عام 1995م.

(11) مكانة المرأة في فلسفة أفلاطون – قراءة في محاورتي (الجمهورية) و(القوانين):

- صدرت الطبعة الأولى عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة عام 1997م.
- صدرت الطبعة الثانية عن نفس الدار بالقاهرة عام 2001م.

(12) من التاريخ إلى فلسفة التاريخ – قراءة في الفكر التاريخي عن اليونان:

- صدرت الطبعة الأولى عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة عام 1997م.
- صدرت الطبعة الثانية عن دار قباء الحديثة بالقاهرة عام 2006م.
- صدرت الطبعة الثالثة عن دار الثقافة العربية بالقاهرة عام 2009م.

(13)المصادر الشرقية للفلسفة اليونانية:

- صدرت الطبعة الأولى عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة عام 1997م.

(14) مدخل لقراءة الفكر الفلسفي عند اليونان:

- صدرت الطبعة الأولى عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة عام 1998م.

(15) مدخل جديد إلى الفلسفة:

- صدرت الطبعة الأولى عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة عام 1998م.
- صدرت الطبعة الثانية عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة عام 2002م.
- صدرت الطبعة الثالثة عن الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة 2004 تحت عنوان (مدخل إلى الفلسفة).
- صدرت الطبعة الرابعة عن دار قباء الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة عام 2007 م تحت عنوان ( مدخل إلى الفلسفة النظرية والتطبيقية ).

(16) تاريخ الفلسفة اليونانية من منظور شرقي (الجزء الأول) السابقون على السوفسطائيين:

- صدرت الطبعة الأولى عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة عام 1998م.
- صدرت الطبعة الثانية عن نفس الدار عام 2004م.
- صدرت الطبعة الثالثة عن نفس الدار عام 2006م.
- صدرت الطبعة الرابعة عن دار قباء الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة عام 2008م.

(17) الخطاب السياسي في مصر القديمة:

- صدرت الطبعة الأولى عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة عام 1998م.

(18) ضد العولمة:

- صدرت الطبعة الأولى عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة عام 1999م.
- صدرت الطبعة الثانية عن نفس الدار بالقاهرة عام 2001م.

(19) تطور الفكر السياسي القديم من صولون حتى ابن خلدون:

- صدرت الطبعة الأولى عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة عام 1999م.
- صدرت الطبعة الثانية عن الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة عام 2005 بعنوان (تطور الفلسفة السياسية من صولون حتى ابن خلدون).

(20) في فلسفة الثقافة:

- صدرت الطبعة الأولى عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة عام 1999م.

(21) بين قرنين – معا إلى الألفية السابعة:

- صدرت الطبعة الأولى عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة عام 2000م.

(22) تاريخ الفلسفة اليونانية من منظور شرقي (الجزء الثاني) السوفسطائيون - سقراط - أفلاطون:

- صدرت الطبعة الأولى عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة عام 2000م.
- صدرت الطبعة الثانية عن نفس الدار عام 2004.
- صدرت الطبعة الثالثة عن نفس الدار عام 2006.
- صدرت الطبعة الرابعة عن دار قباء الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة عام 2008م.

(23) ذو النون المصري – رائد التصوف الإسلامي:

**رقم 1 ضمن سلسلة (أعلام التراث الفلسفي المصري)**

- صدرت الطبعة الأولى عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة عام 2003م.

(24) علي بن رضوان وفلسفته النقدية:

**رقم 2 ضمن سلسلة (أعلام التراث الفلسفي المصري)**

- صدرت الطبعة الأولى عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة عام 2003م.

(25) زكي نجيب محمود والحوار الأخير:

**رقم 3 ضمن سلسلة (أعلام التراث الفلسفي المصري)**

- صدرت الطبعة الأولى عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة عام 2003م.

(26) رواد التجديد في الفلسفة المصرية المعاصرة في القرن العشرين:

- صدرت الطبعة الأولى عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة 2002م.
- صدرت الطبعة الثانية عن دار قباء الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة2007م.

(27) ما بعد العولمة - قراءة في مستقبل التفاعل الحضاري وموقعنا منه:

- صدرت الطبعة الأولى عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة 2003م.
- صدرت الطبعة الثانية عن دار قباء الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة 2006م.

(28) أرسطوطاليس - حياته وفلسفته:

- صدرت الطبعة الأولى عن دار الثقافة العربية بالقاهرة 2002م.

(29) حقوق الإنسان بين الخطاب النظري والواقع العملي:

- صدرت الطبعة الأولى عن الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة عام 2004م.

(30) الفكر الفلسفي في مصر القديمة:

- صدرت الطبعة الأولى عن الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة عام 2004م.

(31) ثقافة التقدم وتحديث مصر:

- صدرت الطبعة الأولى عن الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة عام 2004م.

(32) الفلسفة التطبيقية - الفلسفة لخدمة قضايانا القومية في ظل التحديات المعاصرة (تحرير):

- صدرت الطبعة الأولى عن الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة عام 2004م.

(33) فلسفة أرسطو والمدارس المتأخرة:

- صدرت الطبعة الأولى عن دار الثقافة العربية بالقاهرة عام 2005م.
- صدرت الطبعة الثانية عن نفس الدار عام 2006م.
- صدرت الطبعة الثالثة عن نفس الدار عام 2007م.
- صدرت الطبعة الرابعة عن نفس الدار عام 2009م.

(34) التفكير العلمي - الأسس والمهارات (بالاشتراك):

- صدرت الطبعة الأولى عن وحدة المطبوعات بكلية الآداب - جامعة القاهرة عام 2005م.
- صدرت الطبعة الثانية عن نفس الوحدة عام 2006م.
- صدرت الطبعة الثالثة عن نفس الوحدة عام 2007م.
- صدرت الطبعة الرابعة عن نفس الوحدة عام 2008م.
- صدرت الطبعة الخامسة عن نفس الوحدة عام 2009م.

(35) في فلسفة الحضارة — جدل الأنا والآخر — نحو بناء حضارة إنسانية واحدة :

- صدرت الطبعة الأولى عن دار قباء الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع. القاهرة عام 2007م.

(36) الحرية والديمقراطية والمواطنة — قراءة في فلسفة أرسطو السياسية:

- صدرت الطبعة الأولى عن الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع. القاهرة عام 2008م.

(37) في فلسفة التعليم - نحو إصلاح الفكر التربوي العربي للقرن الحادي والعشرين:

- صدرت الطبعة الأولى عن الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع. القاهرة عام 2009م.

(38) الإنسان والحكمة والسعادة في الفلسفة اليونانية

- صدرت الطبعة الأولى عن الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع. القاهرة عام 2010م.

منتدى سور الأزبكية

WWW.BOOKS4ALL.NET

https://www.facebook.com/books4all.net